

مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الحادي عشر، السنة العشرون، العدد ٤٩، تموز/ يوليو ٢٠١



حقوقنا ..
لا مساومة عليها
ولا مهادنة فيها



المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الحادي عشر، السنة العشرون، العدد ٤٩، تموز/ يوليو ٢٠١٤

الحرية..
لأسرى الحرية



تحديات تنفيذ المصالحة



• بقلم: الأخ سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

يعيش شعبنا الفلسطيني هذه الأيام تنفيذ أولى خطوات إنهاء الانقسام الذي طالما استخدمته إسرائيل ضدنا على مدى سبع سنوات مضتْ، وتذرع به البعض للنأي بنفسه وبدعمه لشعبنا جانبا، وبعد طول انتظار تمتْ أولى الخطوات بتشكيل حكومة التوافق الوطني، بالشكل الذي لبى إرادة شعبنا في استعادة وحدته الوطنية، للبدء بمعالجة آثار الانقسام وما تبعه من سلبيات على الصعيد المؤسساتي والمجتمعي والقانوني والديمقراطي.

ويترافق ذلك مع تصاعد العدوان الميداني الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني بحجة البحث عن المستوطنين المختفين، ونؤكد هنا أن الاحتلال لن يجبرنا على التسليم بما يقوم به، فنحن أصحاب حق، ولن ننكسر بفعل قوة الاحتلال الغاشمة، ولن نقبل بمطالبه أن نحمي المستوطنين والاحتلال غير الشرعيين على أرضنا.

يلزمنا الكثير من العمل، فالتحديات التي تواجه تنفيذ المصالحة كثيرة ومتعددة، لا يجدي معها التهاون أو التراخي والركون إلى ما تم انجازه، فالاحتلال وما يتخذه من إجراءات لعرقلة المصالحة وتعويله على فشلنا لضرب مشروعنا الوطني وإجهاض قيام الدولة الفلسطينية، من جهة أولى، والمشاكل الحياتية لأبناء شعبنا، وما خلفه الانقسام خلال سنواته السبع من نتائج في قطاع غزة من جهة ثانية، كلها أثقال ضاغطة ترزح تحتها حكومة التوافق، تتطلب من الجميع التحلي بالصبر أولا وبالحكمة وبالدراية ثانيا للتعامل معها، وتتطلب أيضا تكاتف الكل الفلسطيني والتعاون على حملها لمنع العودة إلى الوراء.

لذلك، أدعو إلى عقد اجتماع للجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية(الإطار القيادي) للتباحث في كيفية حماية المصالحة وتحصينها، وللتغلب على العقبات التي ظهرت أو قد تظهر مستقبلاً، والتي قد تحول دون تنفيذ باقي البنود وعلى رأسها الإعداد لإجراء الانتخابات العامة وتوحيد المؤسسات وإعادة اعمار قطاع غزة، وهي أبرز المهام المنوطة بحكومة التوافق الوطني.

وعلى صعيد منظمة التحرير الفلسطينية، فإن مهمة إعادة انتخاب وتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وفق نظام الانتخابات الجديد الذي أعدته لجنة نظام انتخابات المجلس، وأصدره الأخ الرئيس أبو مازن قبل عام تقريبا، وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة ومكتب رئاسة المجلس الجديدة، هي مهمات جسيمة تقع على عاتق لجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، تحتاج منا إلى العمل المتواصل والإرادة القوية لتنفيذها.

وبالتوازي، ندعو لتنفيذ قرار المجلس المركزي الأخير (٢٦-٢٧/٤/٢٠١٤) الذي أقر تشكيل لجنة من بين أعضائه لدراسة الخطوات الضرورية واللازمة لتكريس المركز القانوني الجديد لدولة فلسطين داخليا وخارجيا، على أن تقدم نتائج عملها إلى اللجنة التنفيذية والمجلس خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، وهنا، وبما أننا نعيش مرحلة الشراكة واتخاذ القرارات المستقبلية، فإنني اقترح إشراك مختصين وسياسيين من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في هذه اللجنة، إلى جانب عدد من الخبراء في القانون الدولي والقانون الدستوري.

إن تكريس المركز القانوني الجديد لدولة فلسطين داخليا، يعني من بين ما يعنيه دراسة وتحديد مجموعة القواعد الحاكمة للمرحلة القادمة والتحول بالمؤسسات الفلسطينية داخل الوطن إلى مؤسسات دولة، ويتطلب ذلك تقييم أيهما أصلح لهذه المرحلة، هل نستمر بصياغة دستور الدولة؟ أم نتوجه لإعداد إعلان دستوري؟، تجري على أساس أي منهما الانتخابات لرئيس دولة فلسطين وبرلمانها؟ أم نبقى على ما نحن عليه من وضع قائم؟!.

وبالنسبة للشأن السياسي، فإن قرارات المجلس المركزي واضحة وصريحة تؤكد على أن أي استئناف للمفاوضات يتطلب التزام إسرائيل الواضح بمرجعية حدود عام ١٩٦٧ وقرارات الأمم المتحدة، وبالوقف الشامل للاستيطان بما في ذلك في القدس الشرقية، وبتنفيذ الالتزامات والاتفاقات السابقة، ورفض أي اتفاق إطار يشكّل بديلاً عن المرجعيات المعتمدة دوليا، ورفض تبادل الأراضي.

هذه رؤيتنا للعمل والمستندة إلى ما تم التوافق عليه وإقراره، وهذه حقوقنا التي أقرتها قرارات الأمم المتحدة، فلا مساومة عليها أو مهادنة فيها، فالشعب الفلسطيني سيواصل مقاومته ونضاله بكافة الأشكال حتى زوال الاحتلال وانجاز حقوقه كاملة بإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وبالقدس الشرقية عاصمة لها، وبحل قضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤، وبإطلاق سراح جميع الأسرى من السجون الإسرائيلية.

داخل العدد ...











المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٥٨٥٧٢٠٨/٩ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org

مركز الدستور الفني

التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦

خلال افتتاحه دورة «الأسرى وإنهاء الانقسام» للمجلس المركزي:

الزعنون يدعو لبحث انتخابات دولة فلسطين

إعداد: عمر حمايل



بحضور سيادة الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دولة فلسطين، افتتح الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أعمال الدورة السادسة والعشرين للمجلس المركزي الفلسطيني "دورة الأسرى وإنهاء الانقسام"، وذلك في مقر الرئاسة في مدينة رام الله خلال الفترة ٢٦-٢٧/٤/٢٠١٤.

وتلا الأخ سليم الزعنون قائمة بأسماء أعضاء المجلس المركزي بغرض التحقق من النصاب القانوني حيث حضر الاجتماع (٨٨ عضوا) من أصل ١١٣ عضواً هم عدد أعضاء المجلس، وبذلك تحقق النصاب القانوني للدورة وهو النصف+١ .

حضر الدورة أيضا عدد من المراقبين إلى جانب حضور عدد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى دولة فلسطين، وعدد من الشخصيات الاعتبارية والوطنية والأكاديمية.

وبعد الافتتاح، تليت آيات من الذكر الحكيم، وعزف النشيد الوطني الفلسطيني، ثم تلا الأخ سليم الزعنون قائمة بعدد وفيات المجلس الوطني الفلسطيني منذ عام ٢٠١٢ وعددهم ١٤ عضوا إلى جانب تلاوته لقائمة وفيات المجلس المركزي منذ عام ٢٠١٠ وعددهم ٧ أعضاء.

وقدم سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رئيس المجلس المركزي لاجتماع المجلس الذي انعقد في مدينة رام الله تحت عنوان "الأسرى وإنهاء الانقسام" خطة عمل للنقاش تتمثل فيما يلي:-

١- في ضوء التهديدات الإسرائيلية المستمرة لا سيما تهديد نتنياهو الأخير ضد السلطة الوطنية الفلسطينية، واحتمال فشل المسار التفاوضي، فإن المجلس المركزي مطالب اليوم وأكثر من أي وقت مضى بالاستعداد لمواجهة كل الاحتمالات.

٢- إمكانية إصدار إعلان دستوري أو دستور دولة فلسطين من خلال لجنة يشكلها المجلس المركزي، وبعد ذلك تعود إليه بالصيغة النهائية لإقرارها، وتجري على أساسها انتخابات دولة فلسطين تماشيا مع الاتفاق الأخير بإنهاء الانقسام.

٣- متابعة استكمال الانضمام إلى ٦٣ منظمة دولية حسب تطورات الأوضاع داخليا وخارجيا، باعتبار ذلك حقاً شرعيا وأصيلا من مبادئ حق تقرير المصير للشعوب..

٤- دراسة سبل تفعيل المقاومة الشعبية وتوسيع نطاقها.

٥- دراسة كيفية استثمار تصاعد حملات المقاطعة الدولية خاصة الأوروبية منها ضد الاستيطان والاحتلال.

٦- وبعد ذلك، تأتي الخطوة الأخرى والأهم والتي تنسجم مع ما ورد بالبند الثالث من الاتفاق والمتمثلة بإعادة انتخاب وتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وفق نظام الانتخابات الجديد الذي أعدته لجنة إعداد نظام انتخابات المجلس، وأصدره الأخ الرئيس أبو مازن قبل عدة أشهر، وبالتالي انتخاب لجنة تنفيذية جديدة ومكتب رئاسة المجلس الجديد، خاصة ونحن بأمس الحاجة لضخ دماء جديدة يتمثل فيها جيل الشباب.

وأكد الزعنون أن ذلك يأتي في إطار إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني ولقطع الطريق على محاولات الالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية، ولمواجهة تداعيات التصعيد الإسرائيلي على الشعب والسلطة.

وشدد على ضرورة أن تسير خطوات تنفيذ اتفاق المصالحة بالشكل الذي يلبي إرادة شعبنا في استعادة وحدته الوطنية لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد المشروع الوطني الفلسطيني، مشيدا بموقف جمهورية مصر على دورها وجهودها في المصالحة الفلسطينية و دور الجامعة الدول العربية وأمينها العام في دعم الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة، وكذلك لا ننسى دور المملكة العربية السعودية في التوصل لإبرام اتفاق مكة.

وأكد الزعنون أن شعبنا لن يمهلنا طويلاً و انه يلزمنا المزيد من العمل، ولكن دون تباطؤ، لمواجهة الاحتلال وتهديداته بعد توقيع تنفيذ الاتفاق، والتعامل مع تداعيات احتمال انهيار المفاوضات، والتصعيد الإسرائيلي المرتقب؟ مطالبا بتفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، لآن السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت لا حول لها ولا قوة، يقوم الاحتلال ليل نهار بتهديدها وسلب ما تبقى لها م صلاحيات؟؟؟.

وأشار الزعنون أن قرار الأمم المتحدة الاعتراف بدولة فلسطين احدث تغيراً جذرياً على شكل النظام السياسي الفلسطيني، و رسّخ قرار الانضمام لـ١٥ منظمة ومعاهدة واتفاقية دولية الشخصية القانونية لدولة فلسطين، وجسّد إرادة الشعب الفلسطيني الحرة، وأسّس لمرحلة جديدة في التعامل مع إسرائيل ووضع حدا لسياسة المماطلة والابتزاز الإسرائيلية.

وقال الزعنون "كنا في الاجتماع السابق للمجلس المركزي نسعى للحصول على دولة، ويأتي اجتماعنا هذا في ظل اعتماد فلسطين دولة في الأمم المتحدة، وهي دولة تحت الاحتلال، ويجب أن نؤكد مجددا أن رئيسنا الآن هو رئيس دولة فلسطين، وهذا يفرض علينا تخطيطاً وعملاً جادا لتجسيد ذلك عمليا، فأولى الخطوات العاجلة تتمثل في تفعيل دور المجلس المركزي ولجانه وانتظام اجتماعاته، فهناك الكثير من العمل الذي يجب أن يُنجز، فالإعلان الدستوري ودستور الدولة ينتظر الإعداد، والانتخابات في دولة فلسطين مهمة تقع على عاتق المجلس المركزي، فضلا عن البناء على الخطوة الرائعة التي أنهت الانقسام إلى غير رجعة كي نواجه متحدين تهديدات نتنياهو الأخيرة" .

وأكد أن إسرائيل أوصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، ووقفت أمريكا راعية هذه المفاوضات عاجزة أمام الرفض والشروط الإسرائيلية، فتضاعف الاستيطان ومصادرة الأراضي، وتصاعد العدوان، وتنصلت إسرائيل من التزاماتها بالإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى، وتسارعت وتيرة تهويد القدس والمقدسات، وتواصلت اعتداءات المسؤولين الإسرائيليين والمتطرفين من الوزراء وأعضاء الكنيست وقوات الاحتلال وغيرهم على المسجد الأقصى في محاولة منهم لفرض تقسيم زماني ومكاني للمسجد الأقصى، مشيدا بدور الأردن ملكا وحكومة وشعبا في وقوفهم الحازم أمام محاولات سحب الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وأكد مجددا إن ما تقوم به إسرائيل من مواصلة عمليات سرقة الأراضي والاستيطان وهدم البيوت والتضييق على المواطنين المقدسيين وإغلاق المؤسسات واستمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى والاقتحامات المتكررة لباحاته، وطمس معالم القدس الحضارية والتراثية والدينية وغير ذلك من الإجراءات تحتم علينا مواصلة الدفاع عن مقدساتنا وقدسنا عاصمة دولتنا المستقلة. وفي هذا المجال أتوجه إلى حكومات وشعوب أمتينا العربية والإسلامية للوقوف أمام هذه الهجمة.

وطالب الزعنون بمضاعفة وتوحيد الجهود والمرجعيات الفلسطينية في القدس، ومطالبة العرب والمسلمين تفعيل المبادرات والصناديق المالية الخاصة بالقدس واتخاذ مواقف حازمة ضد سياسات إسرائيل التهويدية.



وشدد الزعنون أنه رغم كل ذلك، كان وما يزال الرد ثابتا أنْ لا مساومة أو مهادنة في الحق الفلسطيني، فقد تنوعت أشكال المقاومة الشعبية ونطالب بتكثيفها وتوسيع نطاقها، وشكلت عضوية فلسطين في المنظمات والاتفاقيات الدولية نقطة تحول في مسار علاقتنا مع إسرائيل، فبموجبها يعتبر الاستيطان وبناء الجدار، ومواصلة الاعتقالات، واستمرار حصار قطاع غزة جرائم حرب.

وأضاف الزعنون أنه وأمام التعنت الإسرائيلي وانشغال العرب بقضاياهم الداخلية، والدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل، فإن الشعب الفلسطيني يواصل مقاومته ونضاله بكافة الأشكال حتى زوال الاحتلال وانجاز حقوقه كاملة بإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وبالقدس الشرقية عاصمة لها، وبحل قضية اللاجئين وفق القرار١٩٤، وبإطلاق سراح جميع الأسرى من السجون الإسرائيلية.

وقال الزعنون " لن ننسى إخواننا وأحباءنا في سجون الاحتلال طليعة نضال ثورتنا الوطنية، والذين قاوموا المحتل وضحوا بحريتهم من اجل حرية وطنهم وشعبهم، ادعوهم إلى الصبر والصمود، ففجر الحرية آت لا محالة، فقد حان الوقت لكي تحاسب إسرائيل على جرائم الحرب التي اقترفتها بحق الأسرى وفق ما تنص عليه اتفاقيات جنيف الأربع واتفاقية مناهضة التعذيب، التي انضمت إليهما دولة فلسطين انتصارا لهم ولقضيتهم وتكريما لهم على موقفهم الشجاع والمشرف الذين سجلوا السبق فيه برفضهم الابتزاز والمساومة التي حاولت إسرائيل فرضها على القيادة والشعب" .

ووجه التحية مجددا لكافة أسرانا ومعتقلينا في سجون الاحتلال وعلى رأسهم القادة مروان البرغوثي واحمد سعدات وفؤاد الشوبكي وغيرهم مشددين على ضرورة الإفراج عنهم دون قيد أو شرط كمتطلب لا غنى عنه لتحقيق السلام المنشود.

وطالب بإنهاء معاناة أهلنا في مخيم اليرموك برفع الحصار المفروض عليهم وتحييد المخيمات الفلسطينية والنأي بها عن أتون الصراع الدائر هناك ومطالبة جميع الأطراف المعنية بإزالة كافة العوائق لدخول المواد الغذائية والطبية إلى المخيم المنكوب وإنقاذ حياة سكانه، ووقف كل الأعمال العسكرية داخل المخيم ومحيطه، لكي يتمكن أهلنا هناك من العيش بشكل آمن ومستقر.

وختم كلمته بدعوة أبناء شعبنا الصامد إلى الصبر والتحمل والثبات، والالتفاف حول القيادة الفلسطينية ممثلة بالأخ الرئيس أبو مازن، فلن يموت الأمل فينا أبدا، والاحتلال إلى زوال وسيبقى الشعب الفلسطيني على أرضه حرا كريما مقاوما للتخلص من الاحتلال والوصول إلى هدفه المنشود بإذن الله تعالى.

الرئيس : لا مفاوضات بدون درة التاج القدس

بدوره قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس، في كلمته بافتتاح الدورة ٢٦ للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، إن الوضع الراهن في ظل الاستيطان والتصعيد والتعنت الإسرائيلي لن نقبل به، مشددا على تمسكه بإنهاء الانقسام.

وأردف الرئيس: لا مفاوضات بدون درة التاج القدس، والعودة للمفاوضات مرتبطة بالتزام إسرائيل بوقف الاستيطان بشكل كامل وإطلاق سراح الأسرى، وإن لم يريدوا الالتزام بذلك فهناك الحل الآخر عليهم تسلّم كل شيء.

وأضاف: نحن نقول لدولة إسرائيل أنتم دولة احتلال، وأنتم المسؤولون عن هذه الفراغات، تفضلوا تحملوا مسؤولياتكم، وهذا ما يجب أن نقوله، وهذا ما قلناه، فالوضع القائم لن نقبل به، واستمرار الاعتداءات على المواطنين والقدس لن نقبل به، أنتم دولة محتلة، بلّغوا العالم بأنكم دولة محتلة، وبنظر الأمم المتحدة فلسطين دولة تحت الاحتلال›.

وأعاد التأكيد على الثوابت الوطنية، بقوله: ‹لا مفر لنا إلا بالوصول إلى الحقوق الثابتة وبإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ونحن متمسكون بحق العودة بالاستناد إلى مبادرة السلام العربية وبناء على القرار ١٩٤، ونحن لم نسقط حق العودة›.

وردا على ادعاء إسرائيل بأنه باتفاق المصالحة أُبرم اتفاق مع الإرهابيين قال سيادته: أنتم أبرمتم اتفاقا معهم زمن محمد مرسي، ما معنى أنه ممنوع أن أذهب الآن إلى حماس.

وشدد على ضرورة توفر النوايا الطيبة لدى جميع الأطراف لإنهاء حالة الانقسام، وقال: يجب أن نسير بالمصالحة، مؤكدا أن رفض إسرائيل لاتفاق المصالحة غير مبرر، وإنه مصمم على إنهاء الانقسام.

واستذكر الرئيس في كلمته الشهداء والقادة الذين ارتقوا دفاعا عن قضية شعبهم العادلة، وقال إن شاء الله سنواصل مسيرتهم، مضيفا: أسرانا في عقولنا.

كما استذكر رئيس دولة فلسطين معاناة أهلنا اللاجئين في سوريا، وقال ‹إنهم عانوا دون أن يكون لهم ذنب في ذلك›.

وذكر الرئيس أن المجلس المركزي ينعقد في ‹ظل ظروف صعبة ومعقدة ولكن يحذونا الأمل، خاصة أننا وصلنا إلى ذروة التعقيد والصعوبات، ولكننا سنبقى صامدين ومتمسكين بحقوقنا وثوابتنا›.

وأردف الرئيس: إن الإسرائيليين حاولوا أن يخلطوا بين إطلاق الأسرى والاستيطان، أو بين إطلاق سراحهم والمفاوضات، وقلنا لهم هذا غير صحيح.

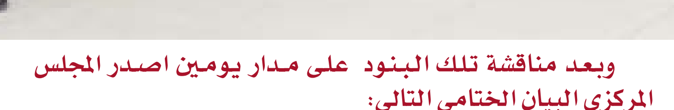
وتابع: ‹لن يهدأ لنا بال إلا بخروج جميع الأسرى من سجون الاحتلال ، وهنا سابقتان خطيرتان لن تعودا، مبعدو كنيسة المهد أبعدوا سنة واحدة ولهم ١٣ سنة، وصفقة شاليط هناك من أبعدوا للأردن وقطر ومصر...، نحن لن نقبل إلا أن يعود كل واحد إلى بيته›.

وحيا الرئيس أهلنا في قطاع غزة، مشددا على أنه آن الأوان لرفع الحصار عن القطاع، موضحا أن الوضع مأساوي هناك.

وقال : هؤلاء جزء من شعبنا ومن حقهم علينا أن ننقذ الوضع هناك، فالمياه ملوثة والمواد الأساسية غير موجودة.

وناقش المجلس المركزي في جلسات العمل الأربع التي عقدها ما جاء في جدول الأعمال التالي:

تقرير الأخ الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين وتقرير اللجنة التنفيذية.٢.وتطورات العملية السياسية.٣.الأوضاع في مدينة القدس ٤.تصاعد الاستيطان بشكل غير مسبوق. ٥.الأسرى في سجون الاحتلال. ٦. المصالحة الوطنية.٧.تفعيل دور المجلس المركزي ولجانه في المرحلة الحالية. ٨. دراسة سبل تفعيل المقاومة الشعبية. ٩. تفعيل الانضمام إلى ٦٣ منظمة دولية.



وبعد مناقشة تلك البنود على مدار يومين اصدر المجلس المركزي البيان الختامي التالي:

عقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية دورة أعماله السادسة والعشرين في يومي ٢٦-٢٠١٤/٤/٢٧ تحت عنوان 'دورة الأسرى وإنهاء الانقسام'.

وافتتح الأخ أبو الأديب سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أعمال الدورة بكلمة أكد فيها الالتزام بالثوابت الوطنية ورفض شعبنا لأي خروج عنها، كما أكد الإصرار على أن طريق الوحدة الوطنية يتطلب تضافر الجهود في سبيل حمايتها وصونها.

كما استمع المجلس إلى كلمة الأخ أبو مازن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دولة فلسطين، التي حدد فيها أسس سياستنا الوطنية على جميع الصعد، وخاصة ما يتصل بعملية السلام والمصالحة الوطنية ورفض كل التهديدات والابتزاز المتكرر الذي تمارسه إسرائيل لتعطيل مسار السلام ولفرض الأمر الواقع الاحتلالي.

وعلى ضوء المناقشات التي تمت في إطار أعمال المجلس والحوار العميق الذي تخلل جلساته، فقد توصل المجلس المركزي إلى ما يلي:

أولا: على الصعيد السياسي والتفاوضي

لقد سعت إسرائيل طوال المرحلة الماضية إلى تقويض مرتكزات عملية السلام وإفراغها من مضمونها وممارسة جميع أشكال الانتهاكات والتعديات غير المسبوقة، وفي مقدمتها التوسع الاستيطاني في القدس وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وصولا إلى التنكر لالتزاماتها بالإفراج عن الأسرى والإعلان من طرف واحد عن وقف المفاوضات.

إن المجلس المركزي يحمل إسرائيل كامل المسؤولية عن تخريب الجهود الدولية والأميركية الهادفة إلى التوصل لتسوية سياسية للصراع.

وانطلاقا من ذلك فإن المجلس يقرر ما يلي:

١. إن أي استئناف للمفاوضات والعملية السياسية يتطلب التزام إسرائيل الواضح بمرجعية حدود عام ١٩٦٧ وقرارات الأمم المتحدة، وبالوقف الشامل للاستيطان بما في ذلك في القدس الشرقية، وبتنفيذ الالتزامات والاتفاقات السابقة، وفي جعل أولوية إنجاز الاتفاق على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ بما فيها القدس وفقا لقرارات الأمم المتحدة، مقدمة ضرورية لأي بحث لاحق في قضايا المفاوضات الأخرى بما فيها قضية الأمن، وذلك وصولا إلى معاهدة سلام تشمل كل القضايا.

ويؤكد المجلس المركزي على رفض أي اتفاق إطار يشكل بديلا عن المرجعيات المعتمدة دوليا، مع التمسك بمرجعية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وما تضمنته حول حدود ١٩٦٧ بما فيها القدس، وحول حقوق اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤ وحول عدم شرعية الاستيطان وضم القدس وكافة الإجراءات الإسرائيلية التي نفذتها على الأرض.

٢. التمسك بإنهاء الاحتلال بصورة شاملة لأراضي دولة فلسطين وعدم شرعية الاستيطان بكل مسمياته، ورفض تبادل الأراضي.

٣. الإصرار على إطلاق سراح معتقلي الدفعة الرابعة وعددهم ثلاثون أسيرا من قدامى الأسرى وعودتهم إلى بيوتهم، واستمرار العمل من أجل إطلاق سراح بقية الأسرى.

٤. التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس



الأمن من أجل رفض وإدانة الاستيطان وكافة إجراءات تهويد القدس والاعتداءات على الكنائس والمساجد وخاصة المسجد الأقصى واستصدار قرار يدعو الدول الأعضاء إلى فرض عقوبات ومقاطعة الشركات والمؤسسات الداعمة للاستيطان.

٥. إن المجلس المركزي الفلسطيني وهو يتمسك بكامل حقوق الدولة الفلسطينية وخاصة حقها في الاستقلال والسيادة وتمثيلها في كافة المؤسسات الدولية وانضمامها إلى جميع المعاهدات والمواثيق، فإنه يدرك أن واقع هذه الدولة الراهن هو واقع دولة تحت الاحتلال وأنه يرفض القبول باستمرار هذا الواقع.

إن سلطة الاحتلال المتمثلة بدولة إسرائيل والتي تواصل التنكر لكل الاتفاقات السابقة عليها أن تتحمل كافة المسؤوليات والتبعات السياسية والقانونية والعملية ، التي تترتب عليها بموجب اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها الإضافية، و التي بمقتضاها تقع عليها تبعات كل أشكال الإخلال والانتهاكات لهذه الاتفاقات وللقانون الدولي والدولي الإنساني، وبناء عليه فإن المجلس المركزي يدعو الدول السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربع لاتخاذ الإجراءات الضرورية لإلزام إسرائيل (سلطة الاحتلال) بتحمل مسؤولياتها كافة وفقا لهذه الاتفاقيات والبروتوكولات الإضافية.

٦. يؤكد المجلس المركزي رفضه المطلق لمطلب حكومة إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية.

٧. تفعيل توقيع فلسطين على وثائق جنيف، وتأكيد حق دولة فلسطين في استكمال الانضمام للاتفاقات والمعاهدات والمنظمات الدولية وفقا للخطة التي تم اعتمادها بهذا الخصوص.

٨. العمل مع الأطراف الدولية المعنية بالعملية السياسية من أجل إعادة بنائها على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتنسيق جهود هذه الأطراف من خلال مجلس الأمن أو من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام بما يقود إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ووقف استمرار تلاعب إسرائيل بالمجتمع الدولي وبكل مساعي السلام.

ثانيا: المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام

يؤكد المجلس المركزي على دعمه الكامل للاتفاق الذي أنجزه وفد منظمة التحرير مع حركة حماس في ٢٣ نيسان، وعلى ضرورة الإسراع في تنفيذه بما يضمن تشكيل حكومة التوافق الوطني برئاسة الرئيس أبو مازن في أسرع وقت وصولا إلى إجراء الانتخابات وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومعالجة كل ما تبع الانقسام من سلبيات على الصعيد المجتمعي والقانوني والديمقراطي.

كما يؤكد المجلس رفضه للتهديدات والحملة المحمومة التي تشنها حكومة إسرائيل ضد اتفاق المصالحة الفلسطينية، والتي تعكس مدى تعويل إسرائيل على استمرار الانقسام في ضرب مشروع التحرر الفلسطيني وإجهاض قيام الدولة الفلسطينية.

ومن جهة أخرى، يحيي المجلس القوى الدولية كافة التي رحبت بالاتفاق وفي مقدمتها روسيا الاتحادية والصين الشعبية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ودول البريكس وغالبية دول العالم، كما يستغرب موقف الولايات المتحدة بهذا الصدد ويدعوها إلى التوقف عن اعتماد المعايير المزدوجة وإعادة النظر في موقفها.

كما يحيي المجلس بوجه خاص موقف الجامعة العربية والدول العربية التي سعت دوما إلى رأب الصدع وإنهاء الانقسام ويدعوها إلى تفعيل شبكة الأمان المالي والسياسي لدعم تطبيق اتفاق المصالحة ومواجهة العقوبات التي تفرضها إسرائيل على شعبنا.

ويتوجه المجلس بجزيل الشكر والتقدير إلى جمهورية مصر العربية التي رعت الحوار الوطني وإنجاز اتفاق المصالحة، و يؤكد على أهمية مواصلة الدور المصري في رعاية وتطبيق هذا الاتفاق.

ويعبر المجلس كذلك عن تقديره لجهود المملكة العربية السعودية التي دعمت منذ اتفاق مكة عملية المصالحة الوطنية، ويسجل تقديره كذلك لمساعي دولة قطر في إنجاز إعلان الدوحة.

ثالثا: الوضع الداخلي

يؤكد المجلس المركزي الفلسطيني، وهو الجهة التي قررت باسم المجلس الوطني إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، على أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وبمكانتها كعضو مراقب في الأمم المتحدة وبتوالي الاعترافات بها ورفع مكانتها التمثيلية، قد خلقا وضعا جديدا باتجاه تكريس المركز القانوني لدولة فلسطين، وعليه فإن المجلس المركزي يقرر تشكيل لجنة من بين أعضائه تقدم توصياتها بهذا الشأن إلى اللجنة التنفيذية والمجلس خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، من أجل مواصلة وتعزيز كافة الخطوات الضرورية التي تضمن تكريس هذا المركز الجديد لدولة فلسطين داخليا وخارجيا، استنادا إلى وثيقة الاستقلال التي تضمن نظام الدولة الديمقراطي التعددي.

القدس

يدعو المجلس المركزي إلى اعتبار قضية القدس، في مقدمة القضايا الوطنية، والعربية والدولية، وإلى العمل مع الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لإعلان القدس العاصمة السياسية والروحية والثقافية الرمزية للعرب والمسلمين، وإلى مواصلة طرح قضيتها في كافة المحافل الدولية وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها.

كما يؤكد دعم صمود المقدسيين والمؤسسات الوطنية في القدس، و يدعو الى توحيد عمل كافة القوى والأطر في مرجعية واحدة لتعزيز الدفاع عنها، ومواجهة الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لتهويد المدينة والتعدي على حرمة المسجد الأقصى والأماكن الدينية المسيحية والإسلامية. ويدعو المجلس إلى دعم إنشاء صندوق ووقفية القدس.

قطاع غزة

يؤكد المجلس على بذل أقصى الجهود وعلى كافة المستويات لرفع المعاناة عن أبناء شعبنا في قطاع غزة من خلال فك الحصار وتوفير المتطلبات الإنسانية التي تمنع استمرار التدهور الحاصل





على جميع المستويات في قطاعنا الصامد، وأن تتولى حكومة التوافق الوطني المنشودة هذه المهمة كأولية لها، والمباشرة في عملية إعادة إعمار القطاع كي يتمكن شعبنا هناك من مواصلة دوره المجيد في حركة النضال الوطني والصمود في وجه الضغوط والاعتداءات الإسرائيلية، ويطالب المجلس الدول المتبرعة لصندوق إعمار غزة الإيفاء بالتزاماتها.

الأسرى

يحيي المجلس صمود أبناء حركتنا الأسيرة، ويؤكد على مواصلة النضال من أجل إطلاق سراحهم، ويعتبر قضيتهم قضية مركزية على الصعيد السياسي الوطني ويدعو إلى مواصلة حشد الدعم والمساندة الدولية من أجل الإفراج عنهم ووقف الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضدهم. ويؤكد المجلس على ضرورة استمرار رعاية عائلات الأسرى وصون كرامتهم وتنفيذ القانون الخاص بهذا الشأن.

المقاومة الشعبية

يحيي المجلس استمرار واتساع المقاومة الشعبية ويدعو إلى تعزيزها وتوفير كل مقومات نهوضها المتواصل، و يعبر عن دعمه للمبادرات التي تقوم بها قطاعات مختلفة من أبناء شعبنا في عموم الوطن، دفاعا عن الأرض ومن أجل حمايتها من غول التوسع الاستيطاني والجدار العنصري، كما يؤكد على أهمية تعزيز التنسيق والوحدة والعمل المشترك بين كافة القوى الوطنية والشعبية لتطوير المقاومة الشعبية الشاملة.

ويشيد المجلس بحركة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني واتساع المقاطعة ضد الاحتلال والاستيطان، داعيا إلى توسيع نطاق الفعاليات الدولية في عام ٢٠١٤ الذي أعلنته الأمم المتحدة عاما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني ولتطبيق فتوى محكمة لاهاي بشأن جدار الفصل العنصري.

ويثمن المجلس المركزي الفلسطيني موقف الاتحاد الأوروبي من الاستيطان في أراضي الدولة الفلسطينية، ويقدر عاليا حملات المقاطعة الأوروبية وغيرها لمنتجات المستوطنات، ويطالب مجددا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته واخذ دوره تجاه معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة بفعل الاحتلال وعدوانه المتواصل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل.

رابعا: تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية

يؤكد المجلس على ضرورة الإسراع في تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها كافة من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني واعتماد الانتخابات لعضويته حيث ما أمكن، مع المحافظة على طابعه التمثيلي والجبهوي بوصفه عنوان وحدة وتمثيل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وإعادة تشكيل المجلس المركزي وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة مع المحافظة على انتظام ودورية اجتماعات مؤسساته.

كما يدعو إلى تفعيل مؤسسات الشعب الفلسطيني في الشتات من خلال مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والاتحادات الشعبية الفلسطينية التي ينبغي أن يتسع دورها لحماية حق أبناء شعبنا وتجمعاته المختلفة، وفي هذا الإطار يؤكد المجلس على أهمية حماية حقوق شعبنا المدنية والاجتماعية في لبنان وصون أمن المخيمات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية واحترام السيادة والقانون اللبناني.

ويدعو المجلس إلى مواصلة الجهود لحماية أبناء شعبنا في سوريا واحترام حياد المخيمات وتجنب انزلاقها إلى أتون الصراع الدائر هناك وأهمية توفير كل أشكال الدعم والحماية والمساندة لأبناء شعبنا في مخيمات سوريا الشقيقة.

وفي الختام فإن المجلس المركزي يتوجه بالتحية والتقدير إلى شهدائنا الأبرار وفي طليعتهم رمز شعبنا العظيم الشهيد أبو عمار، مؤكدا على أن رسالتهم التي قضوا في سبيلها سوف تصونها جماهير شعبنا حتى انتزاع الحرية والعودة والاستقلال.

عاشت دولة فلسطين
عاشت منظمة التحرير الفلسطينية
المجد للشهداء والحرية للأسرى

الزعنون يفتتح جلسة الأمانة العامة للصحفيين العرب في عمان ويدعوهم لفضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي



افتتح سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٩ في مقر المجلس بالعاصمة الأردنية عمان الجلسة الافتتاحية للأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب الذي عقد مؤتمره العام في مدينة رام الله بعنوان: مؤتمر دعم فلسطين "دورة القدس" يومي ٢١-٢٢/٦/٢٠١٤.

ورحب الزعنون بالأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب حاتم زكريا وبأعضاء الأمانة للاتحاد في بيت الشعب الفلسطيني، المجلس الوطني الفلسطيني، متمنيا لهم النجاح خاصة وأن المؤتمر يعقد تحت شعار: دعم فلسطين "دورة القدس" مثمنا لهم المشاركة والحضور وتلبية النداء في هذه الظروف التي تمر بها الأراضي الفلسطينية،شاكرا الأخوة في المملكة الأردنية الهاشمية الذي يعقد هذا الاجتماع على أرضها الطيبة.

ووضع الزعنون الضيوف بصورة ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من جرائم وعدوان همجي منذ أكثر من أسبوع، وحملة الاعتقالات التي طالت المئات من أبناء شعبنا، الى جانب وجود ٢٢ نائبا فلسطينيا مختطفا في سجون الاحتلال وهم أعضاء في المجلس التشريعي إلى جانب عدد من أعضاء في المجلس الوطني الفلسطينيَ.

وأضاف الزعنون أن الاقتحامات والمداهمات والحواجز والغارات الجوية العدوانية على قطاع غزة هي عقوبات جماعية يجرمها القانون الدولي وما تفرع عنه من اتفاقيات.

وأكد الزعنون أن الشعب الفلسطيني يعَول على الصحفيين العرب بحكم طبيعة عملهم الإعلامي في فضح ممارسات الاحتلال الذي يحاول كعادته تضليل الرأي العام العالمي والعربي عما يقوم به من جرائم. وان تكون القضية الفلسطينية على سلم الاولويات.

وأشار الزعنون أن الاحتلال هو الذي يختطف الشعب الفلسطيني منذ أكثر من ٦٥ سنة وهو الذي يختطف أكثر من ٥٥٠٠ معتقل فلسطيني في سجونه ويخوض المعتقلون الإداريون منهم إضراباً عن الطعام منذ ٥٧ يوماً، و على مسار مواز تكثف إسرائيل من أنشطتها الاستيطانية في القدس وسائر الأراضي الفلسطينية.

وأوضح الزعنون خلال كلمة الافتتاح: أن المجتمعين هنا في هذه القاعة سوف يشاهدون عندما يذهبون إلى فلسطين بأم أعينهم تلك الجرائم والعقوبات.

وطالب الزعنون المجتمعين التركيز في رسائلهم الإعلامية على جريمة الاعتقال الإداري المحرم دوليا والذي تمارسه إسرائيل فهو



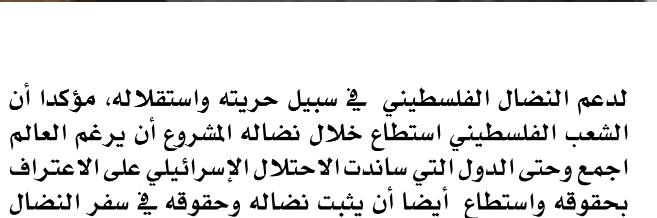
يستحق المتابعة وتنوير الرأي العالمي به، والتأكيد على أن المشكلة بالأصل هي في الاحتلال والاستيطان، وليس بما يمارسه شعب تحت هذا الاحتلال من مقاومة ونضال مشروع لنيل حريته واستقلاله.

وأكد الزعنون للمجتمعين بأننا مصممون على إنجاز المصالحة الفلسطينية على الأرض رغم المعيقات الإسرائيلية التي بدأت تفرضها على الشعب الفلسطيني وحكومته الوطنية، فهدف إسرائيل هو إفشال المصالحة وإفشال سعي الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وقال الزعنون: " أنتم تتابعون ما يحدث على الأرض، ومهمتكم الإعلامية والقومية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين هي تنوير الرأي العام العالمي وتسليط الضوء على تلك الممارسات العدوانية ومقاومة الرواية الإعلامية الإسرائيلية المضللة التي تروجها في العالم.

وختم الزعنون كلمته بالتأكيد على أن الاحتلال لن يجبرنا على التسليم بما يقوم به، فنحن أصحاب حق، ولن ننكسر بفعل قوة الاحتلال الغاشمة، ولن نقبل بمطالبه أن نحمي المستوطنين والاحتلال غير الشرعيين على أرضنا.

بدوره، شدد مؤيد اللامي نقيب الصحفيين العراقيين – النائب الاول لرئيس اتحاد الصحفيين العرب خلال كلمته نيابة عن رئيس الاتحاد احمد يوسف بهبهاني على أن هذا المؤتمر للاتحاد ينطلق باسم فلسطين ويعني ذلك انه ينطلق باسم العرب جمعيا،



لدعم النضال الفلسطيني في سبيل حريته واستقلاله، مؤكدا أن الشعب الفلسطيني استطاع خلال نضاله المشروع أن يرغم العالم اجمع وحتى الدول التي ساندت الاحتلال الإسرائيلي على الاعتراف بحقوقه واستطاع أيضا أن يثبت نضاله وحقوقه في سفر النضال العالمي .

وأكد اللامي أننا في اتحاد الصحفيين العرب نريد من خلال مؤتمرنا الذي سيعقد على ارض فلسطين أن نرسل رسالة قوية للشعب الفلسطيني أننا معه ولن نتركه بمفرده وسنواصل النضال، وان نرسل الرسالة القوية للعالم اجمع أننا مع القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ونحن مستعدون أن نقدم كل ما يخدم القضية الفلسطينية، وسنوسع نشاطنا الإعلامي ليشمل كل صحفيي العالم البالغ عددهم أكثر من مليون ونصف المليون صحفي، وسيكون لنا نضالات من اجل فلسطين لتكون القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة.

من جانبه، قدم نقيب الصحفيين الفلسطينيين د. عبد الناصر النجار الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية ونقابة الصحفيين الأردنيين على جهودهم المتواصلة، والتي كان لها الدور البارز والمهم في عقد مؤتمر الاتحاد، مؤكدا أن المؤتمر سيعقد يوم السبت القادم على ارض فلسطين تحت رعاية ودعم السيد الرئيس محمود عباس، وسيكون له دور محوري في فضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب والأرض الفلسطينية.





حصيلة العدوان العسكري الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني :

استشهاد ٧ واعتقال ٥٨٠ مواطناً

وصل عدد المواطنين الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال لـ ٥٨٠ مواطنا فلسطينيا؛ فيما استشهد ٧ مواطنيين حصيلة العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني منذ بدأت قوات الاحتلال عدوانها الجديد على الشعب الفلسطيني منذ منتصف حزيران الماضي ، فيما وصل عدد النواب المختطفين لدى سلطات الاحتلال٢٢ نائبا فلسطينيا.

وأوضح نادي الأسير أن عدد المواطنين الذين تعرضوا للاعتقال من محافظة الخليل بلغ ١٥٧ معتقلا، بينما وصل عدد معتقلي محافظة نابلس ٧٩ معتقلا، وبيت لحم ٦٩ معتقلا، ورام الله ٤٩ معتقلا، جنين٤٩ معتقلا منهم أربعة نساء من بلدية طيبة، طولكرم ١٩ معتقلا، فيما كانت حصيلة الاعتقالات في قلقيلية ١٣ معتقلا، والقدس ١٨ معتقلا، و بلغ عدد المعتقلين في محافظتي طوباس ٧، وسلفيت ٧، وأريحا معتقل واحد.

وتشن قوات الاحتلال حملات عسكرية عدوانية بحجة البحث عن المستوطنين المختفين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وتخلل ذلك الاقتحامات والمداهمات للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، الى جانب تكثيف الحواجز والغارات الجوية العدوانية على قطاع غزة .



المجلس الوطني يستنكر اعتقال نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني

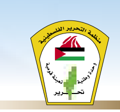
دان المجلس الوطني الفلسطيني واستنكر بشدة عمليات الاعتقال الإسرائيلي التي استهدفت نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني إلى جانب العشرات من أبناء شعبنا الفلسطيني.

وحذر المجلس الوطني الفلسطيني على لسان رئيسه سليم الزعنون من استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، بحجة البحث عن المستوطنين المختفين.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه للعقوبات الجماعية ضد المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، مذكراً أن الاستيطان وما يمارسه المستوطنون من جرائم في الأراضي الفلسطينية هو إرهاب واعتداء يجب محاسبة دولة الاحتلال عليه، داعياً إلى تطبيق اتفاقيات جنيف الأربع على أراضي دولة فلسطين.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع الدولي لوقف الانفلات الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية الدولية له، في ظل الحصار والإغلاق العسكري للأراضي الفلسطينية.





في ذكرى النكبة أكد على حق العودة وفق القرار ١٩٤

المجلس الوطني : يطالب بسرعة تنفيذ قرارات المجلس المركزي



ترأس سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٢٠١٤/٥/٦، بمشاركة نائبه الأب قسطنطين قرمش اجتماعا لأعضاء المجلس الوطني المتواجدين في الأردن بمناسبة الذكرى ٦٦ للنكبة، إلى جانب مناقشة نتائج اجتماع المجلس المركزي الأخير، وتطورات المصالحة الوطنية.

وفي بداية الاجتماع وضع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المجتمعين بصورة نتائج اجتماع المجلس المركزي وابرز القرارات التي اتخذها، مؤكدا على ضرورة متابعة تنفيذ تلك القرارات، مشددا على تطوير وتفعيل منظمة التحرير بإعادة انتخاب وتشكيل المجلس الوطني وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة ومكتب رئاسة المجلس الجديد، خاصة ونحن بأمس الحاجة لضخ دماء جديدة يتمثل فيها جيل الشباب.

وأكد الزعنون انه سيدعو لجنة الدستور الفلسطيني للانعقاد بأقرب وقت ممكن مع دعوة حماس والجهاد الإسلامي للمشاركة فيها بهدف الانتهاء من صياغة دستور دولة فلسطين.

وأوضح الزعنون مخاطر دعوة نتنياهو وطرحه قانون ما يسمى بيهودية دولة إسرائيل، مؤكدا رفضه له لما يمثله من تهديد على هويتنا ووجودنا وتاريخنا وحق العودة، كما أدان ما تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من عمليات الإغلاق والاقتحام للمسجد الأقصى بحجة احتفالها بما يسمى بعيد استقلالها وتأسيسها على أنقاض نكبتنا وتشريد أبناء شعبنا.

من جانبه، استعرض نائب رئيس المجلس الأب قرمش نتائج مشاركة وفد فلسطين في اجتماع المؤتمر الدولي الأول "الطريق إلى القدس" الذي عقد في الأردن تحت الرعاية الملكية السامية. داعيا إلى ترجمة القرارات إلى أفعال على الأرض من خلال الدعم المادي لتعزيز صمود المقدسيين، ووضع الاب قرمش المجتمعين بصورة الزيارة المرتقبة للبابا إلى فلسطين، مؤكدا ضرورة التركيز على المعاني والدلالات الإنسانية والسياسية لهذه الزيارة حيث سيلتقي اللاجئين وعائلات الأسرى في سجون الاحتلال والمقهورين والذين شردوا من ديارهم وهدمت بيوتهم في مخيم عايدة في بيت لحم، ونريد منه قول كلمة الحق باستقامة عن كل المسحوقين والمقهورين واللاجئين الفلسطينيين.

وبعد الاستماع لمداخلات أعضاء المجلس حول تلك القضايا، أكد المجتمعون على ما يلي:

أولا : إن حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفق القرار ١٩٤ إلى ديارهم التي شردوا منها وتقرير المصير حقوق ثابتة وأصيلة لا يمكن القفز عنها أو المساومة عليها، وإنه مهما طال الزمن فإن الشعب الفلسطيني سيعود إلى أرضه ودياره التي هجر منها بفعل الإرهاب الصهيوني وعمليات التطهير العرقي.

ثانيا : رغم مرور ٦٦ عاما على النكبة، فإن الشعب الفلسطيني يواصل مقاومته ونضاله بكافة الأشكال حتى زوال الاحتلال وانجاز حقوقه كاملة بإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ استنادا للقرار الاممي رقم ١٨١، وبالقدس الشرقية عاصمة لها، وبحل قضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤، وبإطلاق سراح جميع الأسرى من السجون الإسرائيلية.

ثالثا: إن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حيثما وجد داخل الوطن وخارجه ولها برلمانها وهو المجلس الوطني الفلسطيني ولها حكومتها وهي اللجنة التنفيذية، وان منظمة التحرير الفلسطينية بعد الاعتراف بالدولة هي التي تمثل "حق العودة" للشعب الفلسطيني.

رابعا: الرفض المطلق ليهودية الدولة، التي يحاول نتنياهو فرضها من خلال مشروع قانون يجري الإعداد له، مما يهدد ما يقارب ١,٥ مليون نسمة من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وإلغاء حق العودة، ووضع القدس المحتلة، بما فيها المسجد الأقصى كنيسة القيامة، تحت السيادة الإسرائيلية. مع الإدانة والاستنكار الشديدين لكل ما تمارسه إسرائيل خاصة في هذه الأيام من انتهاكات متواصلة لتهويد القدس والتعدي على حرمة المسجد الأقصى والأماكن الدينية المسيحية والإسلامية.

خامسا: دعوة الاتحاد البرلماني العربي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى التجاوب مع قرار المجلس المركزي الفلسطيني لإعلان القدس العاصمة السياسية والروحية والثقافية الرمزية للعرب والمسلمين.

سادسا: التأكيد على متابعة تنفيذ قرارات المجلس المركزي الأخير، خاصة إعادة تشكيل المجلس الوطني واعتماد الانتخابات لعضويته حيث ما أمكن وفق نظام انتخابات المجلس الوطني الذي اقره الرئيس أبو مازن قبل عدة أشهر، وإعادة تشكيل المجلس المركزي وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة مع المحافظة على انتظام ودورية اجتماعات مؤسساته.

سابعا: سرعة تنفيذ قرار المجلس المركزي بتشكيل لجنة من بين أعضائه تقدم توصياتها إلى اللجنة التنفيذية والمجلس خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، من أجل مواصلة وتعزيز كافة الخطوات الضرورية التي تضمن تكريس المركز الجديد لدولة فلسطين داخليا وخارجيا، استنادا إلى وثيقة الاستقلال التي تضمن نظام الدولة الديمقراطي التعددي.

ثامنا: أكد المجتمعون دعمهم الكامل للاتفاق الذي أنجزه وفد منظمة التحرير الفلسطينية مع حركة حماس في ٢٣ نيسان الماضي، مطالبين بسرعة تنفيذه، محذرين من بعض التصريحات السلبية والضارة بمسار تنفيذ المصالحة.

تاسعا: المطالبة بسرعة تنفيذ قرار المجلس المركزي تفعيل توقيع فلسطين على وثائق جنيف، وتأكيد حق دولة فلسطين في استكمال الانضمام للاتفاقات والمعاهدات والمنظمات الدولية وفقا للخطة التي تم اعتمادها .

عاشرا: حيا المجتمعون صمود أبناء حركتنا الأسيرة، معتبرين قضيتهم قضية مركزية على الصعيد السياسي الوطني، داعين إلى مواصلة حشد الدعم والمساندة الدولية من أجل الإفراج عنهم، بمن فيهم النواب المعتقلون.

حادي عشر: دعا المجتمعون إلى استئناف لجنة الدستور عملها برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بهدف الانتهاء من صياغة "دستور دولة فلسطين" ، ودعوة حركتي حماس والجهاد للمشاركة فيها.

ثاني عشر: دعا المجتمعون الى متابعة قرار المجلس المركزي بحماية حقوق شعبنا المدنية والاجتماعية في لبنان وصون أمن المخيمات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية واحترام السيادة والقانون اللبناني، و مواصلة الجهود لحماية أبناء شعبنا في سوريا واحترام حياد المخيمات وتجنب انزلاقها إلى أتون الصراع الدائر هناك وأهمية توفير كل أشكال الدعم والحماية والمساندة لأبناء شعبنا في مخيمات سوريا الشقيقة

ثالث عشر: الإشادة بنتائج أعمال المؤتمر الدولي الأول "الطريق إلى القدس" الذي عقد في الأردن ٢٠١٤/٤/٢٨ تحت الرعاية الملكية السامية، داعين إلى أهمية تنفيذ ما صدر عنه من توصيات، والفتوى الفقهية بزيارة القدس، خاصة وان هذا المؤتمر ثمرة تعاون وتنسيق كامل بين لجنة فلسطين النيابية في مجلس النواب الأردني واللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني.

الزعنون يستقبل السفير المصري لدى دولة فلسطين



استقبل سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٤ بمكتبه بمدينة رام الله سفير جمهورية مصر العربية لدى دولة فلسطين السيد وائل نصر الدين عطية.

ووضع الزعنون ضيفه بصورة ما سيبحثه المجلس المركزي الفلسطيني في جلسته التي (عقدت بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٦)، مستعرضاً التطورات على الساحة الفلسطينية خاصة ما تم التوقيع عليه من تنفيذ خطوات المصالحة الفلسطينية.

وأشاد الزعنون بالدور الذي تلعبه جمهورية مصر العربية في دعم القضية الفلسطينية مؤكداً أنها ستبقى السند القوي للشعب الفلسطيني، متمنياً لمصر الشقيقة الاستقرار والأمان، وان يحقق الشعب المصري كل أهدافه، وأن تستعيد مصر دورها الريادي في خدمة قضايا الأمة العربية .

بدوره، بارك السفير المصري الخطوات الأخيرة على صعيد المصالحة الفلسطينية واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، مجدداً دعم مصر للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.



أعضاء المجلس الوطني في الأردن

قرار الانضمام للمنظمات الدوليةتعبيرٌ عن إرادة الشعب الفلسطيني الحرة

بدعوة عاجلة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣، تداعى أعضاء المجلس الوطني المتواجدين في الأردن لاجتماع طارئ ناقشوا خلاله قرار السيد الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية الانضمام إلى ١٥ منظمة واتفاقية ومعاهدة دولية.

وأكد رئيس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في افتتاح الاجتماع أن قرار الرئيس محمود عباس تعبيرٌ عن رأي الشعب الفلسطيني وتجسيد لإرادته الحرة في الدفاع عن حقوقه مشيرا إلى أن الشعب الفلسطيني كان بانتظار هذه الخطوة الشجاعة التي جاءت في وقتها المناسب، مشيدا بموقف الأسرى الأبطال الذين سبقوا الجميع في رفض الضغوط والتهديدات ومحاولات الابتزاز التي يتعرض لها الرئيس، مؤكدا أن تلك التهديدات الموجهة للرئيس هي موجهة ضد الشعب الفلسطيني في محاولة يائسة لتركيعه .

وطالب الزعنون الدول العربية والإسلامية الوقوف خلف تلك القرارات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية، وان تقوم الجامعة العربية بخطوات عملية وواسعة في سبيل دعم القيادة الفلسطينية.

من جانبه، أكد طلب الصانع الذي حل ضيفا على اجتماع المجلس الوطني خلال مداخلته أن الاحتلال الإسرائيلي لن يستطيع اقتلاع الفلسطيني من أرضه مهما مارس من سياسات الفصل العنصري، لان هذا الاحتلال لا يملك عقلية السلام في تعامله مع الشعب الفلسطيني لكي يمنحه حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وحيا الصانع أداء الرئيس محمود عباس وصموده في وجه الضغوط.

وبعد الاستماع لمداخلات أعضاء المجلس حول الموضوع، أكد المجتمعون على ما يلي:

أولا: أن اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطين يمنحها الحق بالانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكذلك العضوية في وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة المختلفة وكذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وبذلك فانه لا يحق لأية دولة في العالم حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة هذه الحقوق.

ثانيا: المصادقة والتأكيد على الدعم الكامل لقرار السيد الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين بالانضمام الفوري إلى ١٥ منظمة واتفاقية ومعاهدة دولية، في إطار الحق الفلسطيني باتخاذ كل ما يلزم من قرارات وإجراءات للدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني الوطنية ومكتسباته السياسية.

ثالثا: التأكيد على أن قرار الرئيس محمود عباس وبإجماع القيادة الفلسطينية هو قرار وطني فلسطيني مستقل يؤكد الإرادة الفلسطينية الحرة والمستقلة، وهو حق لدولة فلسطين لتجسيد القرار الاممي بقبولها عضوا في الأمم المتحدة، وأن هذا الحق ليس مرتبطا بأية اشتراطات أو مساومات أو ابتزاز.

رابعا: يعتبر أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني أن الخطوات العملية بالانضمام لهذه المنظمات هي أبلغ رد بعد المماطلة والتراجع الإسرائيلي عن الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى، مجددين رفضهم لسياسة التهديد والوعيد والضغوط التي تمارس ضد القيادة الفلسطينية للقبول بمقترحات لا تلبي الحق الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية وحل قضية اللاجئين حسب القرار الاممي ١٩٤.

خامسا: يؤكد المجتمعون أن هذا القرار قد انتصر لكرامة ولحرية الأسرى الأبطال، وانه بعد التوقيع على قرار الانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربع سواء الاتفاقية الثالثة أو الاتفاقية الرابعة، فإن على المؤسسات الدولية المعنية إلزام سلطات الاحتلال معاملة الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب وأسرى حرية تنطبق عليهم هذه الاتفاقيات.

سادسا: يشدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة الإسراع في بذل الجهود لتطبيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، لأنها أصبحت الآن مطلبا شعبيا وطنيا، وبات واجبا على الأخوة في حركة حماس اتخاذ خطوات سريعة لإنهاء حالة الانقسام والموافقة على إجراء الانتخابات، وإنجاح مهمة الوفد القيادي الذي سيتوجه لقطاع غزة بغرض البدء بتنفيذ المصالحة.

سابعا: يثمن المجتمعون عاليا المسيرات الجماهيرية لشعبنا البطل الذي خرج لمساندة الرئيس في مواجهة الضغوط والتهديدات، مؤكدين على دقة المرحلة وحساسيتها، الأمر الذي يتطلب من الجميع التلاحم والتكاتف.

ثامنا: يدعو المجتمعون إلى الإعداد الجيد للدورة القادمة للمجلس المركزي الفلسطيني واتخاذ قرارات عملية لتفعيل وتطوير أداء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ولجان المجلس الوطني الفلسطيني خاصة في ظل تعطل دور المجلس التشريعي الفلسطيني.

تاسعا: يدعو المجتمعون الأشقاء العرب والمسلمين إلى مضاعفة مساندتهم ودعمهم للشعب الفلسطيني وقيادته سياسيا ودبلوماسيا وماليا لمواجهة الضغوط التي تمارس عليهم من أطراف متعددة.

عاشرا: يدعو أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني رئيس الاتحاد البرلماني العربي السيد مرزوق الغانم بالإسراع بتشكيل وفد برلماني عربي برئاسته لزيارة كل من برلمانات الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي لطرح القضية الفلسطينية وحشد الدعم لها، كما يدعو الاتحادات البرلمانية الإقليمية والاتحاد البرلماني الدولي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحمل مسؤولياتها تجاه استمرار الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين.

الزعنون يضع وفدا برلمانيا اندونيسيا في صورة تطورات القضية الفلسطينية



استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مقر المجلس في العاصمة الأردنية عمان الاثنين ٢٠١٤/٥/١٩ وفدا برلمانيا اندونيسيا ضم ١٥ عضوا برئاسة رئيس المجلس الاستشاري الشعبي الاندونيسي السيد ارتو دانوسوبروتو. وشارك في الاجتماع عن الجانب الفلسطيني الأب قسطنطين قرمش نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء اللجنة السياسية في المجلس.

وفي بداية اللقاء وضع الزعنون ضيوفه بصورة تطورات الأوضاع الفلسطينية خاصة سير خطوات تنفيذ المصالحة الفلسطينية وتشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية قريبا، كما وضع الضيوف بصورة ما يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وخاصة حملات الاقتحام والتهويد لمدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وناشد الزعنون رئيس مجلس الاستشاري الاندونيسي العمل سويا لإشعار إسرائيل بان القضية الفلسطينية هي قضية الشعب الاندونيسي والدولة الاندونيسية البلد الإسلامي الأكبر، وان فلسطين مهمة جدا لاندونيسيا بكل ما تشمله من مقدسات وشعب وروابط وعلاقات تاريخ وعقائد دينية وروابط أخوة إسلامية لا يمكن السماح بالمساس بها.

وشدد الزعنون انه رغم الضغوط الشديدة التي تتعرض لها القيادة الفلسطينية برئاسة الأخ الرئيس أبو مازن فهي صامدة على تمسكها بالحقوق الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين وفق القرار ١٩٤.

وتمنى الزعنون من الوفد الاندونيسي ورئيسه باسم الرابطة الإسلامية التي تجمعنا معا وباسم إخواننا المسيحيين ألا تعترفوا بإسرائيل وألا تتعاملوا معها ما دامت على موقفها الحالي فهي التي أوقفت المفاوضات وتستمر في الاستيطان في كافة الأراضي الفلسطينية وترفض السلام معنا، ونطالبكم كما انتم دائما الالتزام بموقف الإجماع الإسلامي الذي أكدته منظمة التعاون الإسلامي في أكثر من مناسبة رفضا لاعتراف بإسرائيل أو التعاون معها طالما لم تلتزم وتنفذ ما جاء في المبادرة العربية والتي تبنتها منظمة التعاون الإسلامي بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية والمحتلة وحل قضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤، وبهذا نكون قد أخذنا كل حقوقنا على أرضنا وأقمنا دولتنا وعاصمتها القدس واخذ اللاجئون حقوقهم وفق القرار ١٩٤.

من جانبه، جدد رئيس المجلس الاستشاري الاندونيسي دعمه الثابت لفلسطين وشعبها حتى تتخلص من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، مؤكدا أن ما يصيب الشعب الفلسطيني يصيب الشعب الاندونيسي ونحن نشعر بمعاناته جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ونحن وإياكم جسد واحد في مواجهة تلك الممارسات. فموقفنا واضح في دعم الشعب الفلسطيني في الحصول على كامل حقوقه.

وبناء على طلب الجانب الاندونيسي، فقد شرح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بدايات تأسيس المجلس الوطني ونشأته ودوره، وتشكيلته من فصائل وقوى ومنظمات شعبية واتحادات، وآليات تشكيله، وان أعضاء المجلس يأتون أما بالانتخاب في الأماكن التي يسمح بها، أو بالاختيار في الأماكن التي لا يمكن إجراء الانتخابات فيها، وانه هو السلطة التشريعية العليا للشعب الفلسطيني وهو برلمان الشعب الفلسطيني في كافة آماكن تواجده، فهو يمثل كل أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

وأوضح الزعنون لأعضاء الوفد انه حتى نربط الداخل بالخارج فقد اعتبر أعضاء المجلس التشريعي أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس التشريعي هو مجلس محلي يمارس مهام يومية حياتية لأبناء الشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما أوضح أن منظمة التحرير الفلسطينية هي مرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية وهي التي أسستها بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني واللجنة التنفيذية التي هي بمثابة حكومة عموم الشعب الفلسطيني.

وشكر الزعنون اندونيسيا على استمرار دعمها الثابت للحقوق الفلسطينية، وحرصها الشديد على وحدة الشعب الفلسطيني، متمنيا استمرار هذا الدعم .

وقدم الزعنون لرئيس الوفد الاندونيسي درع المجلس الوطني الفلسطيني تقديرا لدوره ودور بلاده في الوقوف لجانب الحق الفلسطيني.



المجلس المركزي الفلسطيني

يفتح الطريق لاعتماد إستراتيجية فلسطينية جديدة

إعداد: وليد العوض
عضو المجلس المركزي الفلسطيني



عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته الـ ٢٦ في مدينة رام الله يومي ٢٦ و٢٧ نيسان الماضي تحت عنوان "دورة الأسرى وإنهاء الانقسام" وكان على جدول أعماله نقاط عشر تتعلق بمجمل الوضع الفلسطيني الراهن وتحديات المرحلة المقبلة، بحثها المجلس بجدية ومسئولية عالية وضعت المجلس ومجمل الحركة الوطنية الفلسطينية على أبواب مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني الفلسطيني حيث استمع المجلس إلى كلمة هامة من رئيسه الأخ أبو الأديب تناول فيها مجمل النقاط المدرجة على جدول الأعمال كما استمع إلى كلمة شاملة ودقيقة للرئيس محمود عباس تناول فيها بعمق تطورات العملية السياسية وما أفضت إليه عملية المفاوضات وعملية المصالحة وما آلت له الجهود في الآونة الأخيرة، هذا وقد جاء انعقاد هذه الدورة في ظل تطورات ومتغيرات هامة ليست فقط على مستوى المنطقة بل والعالم بأسره الأمر الذي استوجب من المجلس بحثا عميقا تجاه تلك المتغيرات وانعكاساتها على قضيتنا الوطنية وهي تمر في ظروف صعبة ودقيقة تتعرض فيها لمزيد من المخاطر والتحديات هي الأكثر خطورة على مجمل المنجزات التي حققها شعبنا الفلسطيني على مدار سنوات كفاحه الطويل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

وقد ترافق انعقاد هذه الدورة مع استمرار العدوان الإسرائيلي المتواصل على شعبنا والتهديد المتواصل للمساس بالحقوق الوطنية لشعبنا ورفع وتيرة التهديد للقيادة الفلسطينية علاوة على تكثيف الاستيطان ومحاولات تهويد القدس والسعي الحثيث لتكريس الأمر الواقع وتشديد الحصار الإسرائيلي الخانق على قطاع غزة .

وقد عكست كلمتا الرئيس أبو مازن والأخ أبو الأديب ومجمل مداخلات أعضاء المجلس عمق الأزمة التي تعصف بالعملية السياسية وعملية المفاوضات وكشفت بوضوح وصولها إلى طريق وانسداد كامل لأفق العملية السياسية نتيجة موقف إسرائيل المدعوم من الإدارة الأمريكية، وقد اتضح خلال الأشهر التسعة للمفاوضات أن مسعى الولايات المتحدة الأمريكية في استئنافها في شهر آب من العام الماضي جاء في إطار محاولتها تحقيق نجاحات معينة تمكنها من استعادة مكانتها في منطقة الشرق الأوسط والعالم بعد أن اهتزت على أثر تعثر مشروعها في أكثر من منطقة من العالم خصوصا في الشرق الأوسط وتطورات الأحداث خصوصا في سوريا ومصر وفشل رهانها على إنشاء أنظمة حكم تكون أكثر ولاء لها وقد لوحظ أن محاولتها لتحقيق مثل هذا النجاح تركزت خلال عملية المفاوضات في ممارسة الضغط على شعبنا وقيادته في محاولة لانتزاع موافقة فلسطينية على ما سعت له من اتفاق إطار يتعارض مع الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، ولما لم تتمكن من ذلك ها نحن نلاحظ تزايد حجم التهديدات و الضغوطات الإسرائيلية والأمريكية وغيرها بهدف انتزاع موافقة فلسطينية لتمديد المفاوضات وفق الأسس التي سارت عليها وقادت إلى فشلها بل وكشفت عقم السير على ذات الأسس التي سارت عليها عملية المفاوضات .

المجلس استمع أيضا إلى العديد من المداخلات التي طرقت أبواب إستراتيجية فلسطينية جديدة تقوم على عدم تمديد المفاوضات بشروطها التي قادت إلى فشلها ، وضرورة استثمار التضامن الدولي المتنامي مع شعبنا الفلسطيني وقضيتنا الوطنية وأوصت على أهمية الاستمرار بالتوجه ومتابعة الانضمام إلى مختلف المنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة والاستفادة من كل ما يوفره اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين نوفمبر عام ،٢٠١٢، كما أكد المتحدثون على أن تصعيد الكفاح الوطني وتعميق المقاومة الشعبية الشاملة يمثل ركيزة مهمة من ركائز الإستراتيجية الفلسطينية البديلة التي يمكن انتهاجها في مواجهة صلف حكومة الاحتلال وعدوانه المتواصل على شعبنا وتنكره مدعوما من الولايات المتحدة الأمريكية لحقوقنا الوطنية، وبعد ان استمع المجلس إلى عرض شامل لمهمة وفد منظمة التحرير للمصالحة واستعرض بنود اتفاق ٢٣-٤-٢٠١٤ مع حركة حماس رحب الجميع بهذا الاتفاق وقد اعتبر أن انجاز المصالحة الوطنية أمر لابد منه ويمثل أيضا عنصرا مهما لاعتماد الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة وبما يمكن شعبنا من الصمود في مواجهة التحديات والمخاطر ويضمن مواصلة سيره على طريق الكفاح لاستعادة حقوقه المشروعة وقد عبر المتحدثون خلال جلسات المجلس عن رفضهم للتهديدات والحملة المحمومة التي تشنها حكومة إسرائيل ضد اتفاق المصالحة الفلسطينية وحذروا من أية محاولة لإجهاضه، ، هذا وبعد أن استمع المجلس إلى مداخلات أعضائه اصدر بيانا هاما يمكن أن يمثل حل الالتزام به مدخلا لإعادة بناء العملية السياسية وتوسيع دائرة الرعاية الدولية من خلال مجلس الأمن بإشراك دول مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي أو عقد مؤتمر دولي للسلام مما يعني وضع حد للرعاية الأمريكية لعملية السلام ويكبح جماح انحيازها المطلق لإسرائيل أن توفر ذلك يمكن أن يفتح الطريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بوقف استمرار تلاعب إسرائيل بالمجتمع الدولي وبكل مساعي السلام وأن أي استئناف للمفاوضات والعملية السياسية يتطلب التزام إسرائيل الواضح بمرجعية حدود عام ١٩٦٧ وقرارات الأمم المتحدة وبالوقف الشامل للاستيطان بما في ذلك القدس الشرقية، نحو تحقيق حقوق شعبنا في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين طبقا للقرار ١٩٤

وقد رفض في بيانه تمديد المفاوضات وفقا للأسس التي سارت عليه خلال العام المنصرم وحدد الأسس الواجب توفرها في أية مفاوضات لاحقة وتتمثل بالوقف الشامل للاستيطان بما فيها القدس ، وان تكون الأشهر الثلاثة الأولى لتثبيت حدود دولة فلسطين طبقا لما اعترفت به الأمم المتحدة ، والتزام دولة الاحتلال بالإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى كما شدد المجلس على رفضه المطلق لمطلب حكومة إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية ، كما شدد المجلس على رفض اتفاق الإطار التي حاولت الولايات المتحدة فرضه بأشكال مختلفة نظرا لأنه يشكل بديلا عن المرجعيات المعتمدة دوليا، ورحب المجلس بالانضمام للمنظمات الدولية داعيا الدول السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الأربعة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لإلزام إسرائيل بتحمل مسؤولياتها كافة وفقا لهذه الاتفاقيات والبروتوكولات الإضافية وفي هذا المجال قرر تشكيل لجنة من أعضائه بشأن تكريس المركز القانوني لدولة فلسطين، على أن تقدم توصياتها إلى اللجنة التنفيذية والمجلس بما يعزز المكانة القانونية لدولة فلسطين في كافة المحافل الدولية ،

وأكد المجلس المركزي في بيانه على أهمية وضرورة تنفيذ اتفاق المصالحة داعيا للإسراع في تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني، واعتماد الانتخابات لعضويته حيثما أمكن، مع المحافظة على طابعة التمثيلي والجبهوي بوصفه عنوان وحدة وتمثيل لشعبنا، وإعادة تشكيل المجلس المركزي وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة مع المحافظة على انتظام ودورية اجتماعات مؤسساته.

وبحث المجلس أيضا الأوضاع الصعبة التي يعيشها أهلنا في مخيمات الشتات خصوصا في سوريا بشكل عام ومخيم اليرموك بشكل خاص كذلك بحث أوضاع المخيمات في لبنان وأكد على أهمية استمرار التحركات وتكثيفها لإنقاذ مخيم اليرموك مشددا على أهمية الحفاظ على الموقف الفلسطيني الثابت بعدم التدخل بالشؤون الداخلية للبلدان العربية الشقيقة، وبحث المجلس الأوضاع في محافظات غزة وشدد على أهمية قيام حكومة الوفاق الوطني القادمة بمعالجتها ومنع تفاقمها.

بقراءة دقيقة لما جاء عليها بيان المجلس المركزي ومن خلال الحضور لجلساته والاستماع لكلمات الأعضاء كافة علاوة على الاطلاع على ما جرى من مناقشات داخل أروقة المجلس وغرفه المغلقة يمكن القول أن الدورة السادسة والعشرين للمجلس كانت من الجلسات الأكثر جدية ومسؤولية كونها فتحت الباب نحو اعتماد إستراتيجية بديلة لاستعادة الحقوق الوطنية خصوصا في ضوء ما وصلت الأوضاع إليه بعد أن فشلت المفاوضات بصيغتها التي استمرت لتسعة شهور ووصلت معها العملية السياسية لطريق مسدود الأمر الذي استوجب فلسطينيا طرق باب آخر من الخيارات الفلسطينية العديدة وقد جاء بيان المجلس ليشير إلى أن خيارات الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه ليست معدومة رغم انه الطرف الذي يمكن أن يعتبره الآخرون الأضعف نظرا لما تعيشه المنطقة العربية من إرباك وضعف ينعكس على حجم تأييد القضية الفلسطينية ، لكن التجارب السابقة أكدت أن هذا الطرف وهو نحن الفلسطينيون أصحاب الحق نملك بالرغم من كل ذلك أن نقول لا لكل ما ينتقص من حقوقنا الوطنية ، وحين نقولها كما فعل المجلس المركزي وقال لا لاستئناف المفاوضات وفقا للشروط المجحفة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالاستماع للمطالب الفلسطينية بجدية أكبر كما عبرت غالبية دول العالم عن تأييدها للمطالب الفلسطينية العادلة الأمر الذي وضع إسرائيل في عزلة دولية متنامية ، إن كل ذلك يتطلب دون شك مواصلة التقدم للأمام على الطريق الذي رسم معالمه المجلس المركزي الفلسطيني باعتباره مدخلا لإستراتيجية جديدة دون أي ارتباك أو تردد.



اتفاق على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة



اتفق وفدا منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة حماس، بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٣، على البدء بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة لتحقيق المصالحة.

وعقد الوفدان مؤتمرا صحفيا، في مدينة غزة، أعلنا فيه الاتفاق على البدء بإجراءات إنهاء الانقسام، وتلا نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية بنود الاتفاق، الذي وقعه كافة أعضاء الوفدين المشاركين في الاجتماعات.

واتفق خلال الاجتماع على وضع الجداول الزمنية لإنهاء الانقسام وتطبيق اتفاق المصالحة الوطنية، وقد تم عقد اجتماعين على مدار اليومين بين الوفدين، سادتهما روح التفاهم والتوافق وتغليب مصلحة الوطن، حيث تم الاتفاق على ما يلي:

أولا: التأكيد على الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة والتفاهمات الملحقة وإعلان الدوحة واعتبارها المرجعية عند التنفيذ.

ثانيا: الحكومة، يبدأ الرئيس محمود عباس مشاورات تشكيل حكومة التوافق الوطني بالتوافق من تاريخه، وإعلانها خلال الفترة القانونية المحدد بخمسة أسابيع؛ استنادا إلى اتفاق القاهرة وإعلان الدوحة، وقيامها بالتزاماتها كاملة.

ثالثا: الانتخابات، التأكيد على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني، ويخول الرئيس بتحديد موعد الانتخابات بالتشاور مع القوى والفعاليات الوطنية، على أن يتم إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة على الأقل، وتتم مناقشة ذلك في لجنة تفعيل منظمة التحرير في اجتماعها المقبل مع إنجاز مقتضيات إجراء الانتخابات المذكورة.

رابعا: منظمة التحرير، تم الاتفاق على عقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، لممارسة مهامها المنصوص عليها في الاتفاقات في غضون خمسة أسابيع من تاريخه، والتأكيد على دورية وتواصل اجتماعاتها بعد ذلك.

خامسا: لجنة المصالحة المجتمعية، الاستئناف الفوري لعمل لجنة المصالحة المجتمعية ولجانها الفرعية، استنادا إلى ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.

سادسا: لجنة الحريات، التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في ملف الحريات العامة، ودعوة لجنة الحريات العامة في الضفة والقطاع لاستئناف عملها فورا وتنفيذ قراراتها.

سابعا: المجلس التشريعي، التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه بتفعيل المجلس التشريعي والقيام بمهامه.

وفي الختام يؤكد الوفدان تثمين وتقدير الدور المصري في رعاية اتفاق المصالحة، ويؤكدان مواصلة هذا الدور وعلى الدعم العربي الشامل لتطبيق اتفاق المصالحة.





الرئيس يعلن إنهاء الانقسام واستعادة وحدة الوطن

أعلن رئيس دولة فلسطين محمود عباس الاثنين ٢-٦-٢٠١٤ استعادة وحدة الوطن وإنهاء الانقسام الذي ألحق بقضيتنا الوطنية أضرارا كارثية طوال السنوات السبع الماضية.

وقال في كلمة متلفزة لشعبنا في الوطن والشتات: "اليوم وبتشكيل حكومة التوافق الوطني، نعلن إنهاء ونهاية الانقسام الذي ألحق بقضيتنا الوطنية أضرارا كارثية طوال السنوات السبع الماضية".

وأكد سيادته أن الحكومة التي تبدأ عملها اليوم هي حكومة انتقالية الطابع، ومهمتها الإعداد للانتخابات قريبا، إلى جانب رعاية أمور وتوفير حاجات أبناء شعبنا، مشددا على التزامها كسابقاتها بالتزامات السلطة الوطنية والاتفاقات الموقعة وبالبرنامج السياسي الذي أقرته مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

وشدد على أن السلطة والحكومة ستقومان بالعمل الحثيث لمعالجة جميع المشاكل ورفع المعاناة وتحسين أوضاع شعبنا في قطاع غزة على مختلف الأصعدة، وقال: أشد على أياديهم: نحن على موعد قريب جدا على أرض غزة البطلة.

وأشار إلى أن المفاوضات السياسية ستبقى في ولاية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولا علاقة للحكومة بها.

وبخصوص التصريحات والمواقف الإسرائيلية ضد اتفاق المصالحة والتهديد بمقاطعة الحكومة الجديدة، قال الرئيس إنها تجعلنا "أشد تمسكا بما حققنا وأكثر إصرارا على إتمامه ومواصلته".

وأضاف أنها تكشف مجددا النوايا الحقيقية للاحتلال الذي يريد تمزيق وحدة شعبنا ليواصل مصادرة الأرض وبناء المستوطنات وتهويد القدس، ومواصلة تعطيل ووأد أي تحرك دولي نحو تحقيق السلام.

وحذّر سيادته من أن أية إجراءات قد تقدم عليها السلطات الإسرائيلية وتمس بمصالح شعبنا الفلسطيني لن تمر دون رد مناسب، وقال "نحن لا نرغب في التصعيد ولا نسعى لمزيد من التوتر، غير أننا لن نقف مكتوفي الأيدي أمام إجراءات العقوبات الجماعية وستستخدم الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية للرد عليها".

وأشار إلى أن الحملة الإسرائيلية لم تفلح في إقناع أحد في العالم بمصداقيتها بل إنها وعلى العكس تماما، أكدت قناعات المجتمع الدولي برفض الحكومة الإسرائيلية طريق السلام لصالح الاستيطان والحصار وسياسة الأبرتايد.

وقال سيادته: سنواجه صعاباً كثيرة، لكننا نؤمن أن قطار المصالحة قد انطلق ولن يستطيع أحد أن يوقفه لأن شعبنا لن يسمح بذلك مرة أخرى، ولأن جميع القوى والفصائل والفعاليات الوطنية توافقت وتعاهدت على العمل بإخلاص وببذل كل جهد جماعي مطلوب لتنفيذ جميع متطلبات استكمال إنهاء آثار الانقسام وترسيخ وحدة الشعب والوطن والأرض والمؤسسات.

المجلس الوطني يهنئ أبناء شعبنا بإنهاء الانقسام وتشكيل حكومة الوفاق الوطني

هنأ المجلس الوطني الفلسطيني على لسان رئيسه سليم الزعنون شعبنا الفلسطيني بإنهاء مرحلة الانقسام، وطي صفحته السوداء إلى الأبد، وبتشكيل حكومة الوفاق الوطني.

ودعا المجلس الوطني في بيان صحفي الاثنين٢٠١٤/٦/٢، إلى السير بخطى ثابتة نحو إكمال تنفيذ باقي ملفات المصالحة بالشكل الذي يلبي إرادة شعبنا في استعادة وحدته الوطنية، معتبرا تشكيل هذه الحكومة التي أدت اليمين الدستورية ظهر اليوم أمام الرئيس محمود عباس "خطوة مهمة في إنهاء كافة مظاهر الانقسام".

كما ثمّن جهود ومواقف حركتي فتح وحماس وكافة الفصائل والقوى الفلسطينية التي صممت على إنهاء هذا الانقسام، وغلّبت المصلحة الوطنية العليا والبدء بمرحلة جديدة تتكاتف فيها كل الجهود والطاقات لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد المشروع الوطني الفلسطيني، مستنكرا كافة التهديدات والإجراءات العدوانية التي بدأت حكومة الاحتلال باتخاذها ضد هذه الحكومة، ومحاولة عرقلة عملها.



حكومة الوفاق الوطني تؤدي اليمين أمام الرئيس

أدت حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد الله، الاثنين ٢-٦-٢٠١٤ ، اليمين الدستورية أمام رئيس دولة فلسطين محمود عباس، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله.

وفيما يلي مرسوم الرئيس بشأن اعتماد تشكيل الحكومة السابعة عشرة (حكومة الوفاق الوطني):

مرسوم رقم ( ) لسنة ٢٠١٤م

بشأن اعتماد تشكيل الحكومة السابعة عشرة

(حكومة الوفاق الوطني)

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
بعد الإطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣م وتعديلاته،
وعلى خطاب التكليف الصادر عنا بتاريخ ٢٧/٠٥/٢٠١٤م،
وعلى القرار بقانون بشأن المصادقة على الحكومة السابعة عشرة (حكومة الوفاق الوطني) بتاريخ / ٠٦/٢٠١٤م،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،
رسمنا بما هو آت:
مادة (١)
اعتماد تشكيل مجلس الوزراء من السادة التالية أسماؤهم على النحو الآتي:

١	رامي وليد كامل حمد الله	رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية
٢	زياد محمود حسين أبو عمرو	نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للثقافة
٣	محمد عبد الله محمد مصطفى	نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للاقتصاد الوطني
٤	شكري أسعد شكري بشارة	وزيراً للمالية ووزيراً لشؤون التخطيط
٥	رياض نجيب عبد الرحمن المالكي	وزيراً للشؤون الخارجية
٦	سليم مصطفى سليم السقا	وزيراً للعدل
٧	عدنان غالب جواد الحسيني	وزيراً لشؤون القدس
٨	رولا نبيل جبران معايعة	وزيراً للسياحة والآثار
٩	جواد محمد قطيش عواد	وزيراً للصحة
١٠	خولة راغب عبد الحي شخشير	وزيراً للتربية والتعليم والتعليم العالي
١١	علام سعيد أنيس موسى	وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزيراً للنقل والمواصلات
١٢	مفيد محمد سليم الحساينة	وزيراً للأشغال العامة والإسكان
١٣	شوقي عبد المجيد أحمد العيسة	وزيراً للزراعة ووزيراً للشؤون الاجتماعية
١٤	هيفاء فهمي حافظ الآغا	وزيراً لشؤون المرأة
١٥	مأمون عبد الهادي حسن أبو شهلا	وزيراً للعمل
١٦	نايف سمور سليم أبو خلف	وزيراً للحكم المحلي
١٧	يوسف إدعيس إسماعيل الشيخ	وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية



مادة (٢)
يعيين السيد/ علي محمود عبد الله أبو دياك أميناً عاماً لمجلس الوزراء بدرجة وزير.
مادة (٣)
يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا المرسوم.
مادة (٤)
على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: ٢ /٠٦/٢٠١٤م

محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

وفيما يلي قرار بقانون بشأن منح الثقة للحكومة:
قرار بقانون رقم ( ) لسنة ٢٠١٤م
بشأن منح الثقة للحكومة السابعة عشرة
(حكومة الوفاق الوطني)

رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣م وتعديلاته،
وبناءً على طلب رئيس الوزراء المكلف،
والاطلاع على البيان الوزاري،
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،

أصدرنا القرار بقانون الآتي:

مادة (١)
منح الثقة لرئيس الوزراء السيد/ رامي وليد كامل حمد الله وأعضاء حكومته.

مادة (٢)
يُعرض هذا القرار بقانون على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها لإقراره.

مادة (٣)
على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: ٢ /٠٦/٢٠١٤م

محمود عباس
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية



المجلس الوطني في ذكرى للنكسة:

إنهاء الانقسام أبلغ رد على استمرار الاحتلال منذ ٤٧ عاما

أكد المجلس الوطني الفلسطيني على الحقوق الوطنية الفلسطينية في إقامة دولة فلسطين المستقلة على كامل حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين حسب القرار ١٩٤، معتبراً أن كل الإجراءات الاحتلالية ليس لها أساس قانوني، فنحن الآن أصبحنا دولة معترف بها من الأمم المتحدة على حدود عام ١٩٦٧.

وحيا المجلس الوطني الفلسطيني في بيانه الذي صدر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣ بمناسبة الذكرى ٤٧ للنكسة شعبنا الفلسطيني وفصائله وقواه الذين اسقطوا ورقة الانقسام التي كانت إسرائيل تستخدمها ضدنا، وان إنهاء هذا الانقسام ابلغ رد على إسرائيل ونحن نستحضر ظلم الاحتلال المستمر على أرضنا منذ عام ١٩٦٧.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني إننا ونحن نتوحد الآن بعد تشكيل حكومة التوافق الوطني، لنطالب أن تستنهض كل الطاقات للوصول إلى أهدافنا، فوحدتنا الوطنية ثابتة تعزز صمودنا على الأرض، وترفد أسرانا الأبطال المضربين عن الطعام لليوم ٤١ أسباب الصمود والتحدي.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن اعتراف أكثر من ١٤٠ دولة بفلسطين دولة تحت الاحتلال على حدود عام ١٩٦٧، تأكيد على الرفض العالمي لاستمرار الاحتلال والاستيطان.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني الأمم المتحدة إلزام إسرائيل بالانسحاب من كامل أراضي دولة فلسطين المحتلة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك تحقيقا للعدالة وللسلام العادل والشامل، في ظل إفشال إسرائيل لكل الجهود الدولية في إحلال السلام وإصرارها على تنفيذ سياستها الاستيطانية.

ورفض المجلس الوطني الفلسطيني أية أطروحات أو مبادرات تنتقص من هذا الحق، وان الدولة الفلسطينية التي يريدها الفلسطينيون هي دولة كاملة السيادة على أرضها وشعبها وحدودها ومعابرها وسمائها وبحرها ومواردها.

وختم المجلس الوطني الفلسطيني بيانه بالتأكيد على أن ثورتنا الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مستمرة حتى تحرير الأرض وإقامة الدولة المستقلة، وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وأن شعبنا في هذه الظروف بعد طي صفحة الانقسام أصبح أقوى في مواجهة الاحتلال وإجراءاته العدوانية.

الاتحاد البرلماني العربي يرحب بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة

أعلنت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي عن دعمها القوي لخطوات المصالحة الفلسطينية وتأييدها القوي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ورحبت اللجنة في تصريح صحفي أصدره وكيل الشعبة البرلمانية بمجلس الامة ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي النائب فيصل فهد الشايع في ختام دورتها الـ١٤ بمدينة مراكش المغربيةبتاريخ ٢٠١٤/٠٦/٠٧ بتشكيل حكومة التوافق الوطني معربة عن أملها في أن تقوم الحكومة باتخاذ كل التدابير التي من شأنها توحيد كلمة الشعب الفلسطيني ونصرة قضاياه العادلة.

ودعت البرلمانات والحكومات العربية الى دعم الحكومة الفلسطينية الجديدة ماديا ومعنويا وتوفير شبكة الأمان المالية العربية لتمكين الشعب الفلسطيني من الصمود في وجه كل الضغوطات.

كما دعت لمتابعة قضية الاعتقال الإداري والعمل على تنظيم حملة برلمانية دولية لفضح القوانين والأنظمة والإجراءات العنصرية الاسرائيلية المخالفة للقانون الدولي التي يفرضها الاحتلال في دولة فلسطين مجددة دعمها لمطالب الأسرى الإداريين الفلسطينيين في إضرابهم الذي يخوضونه منذ ما يزيد على شهر ونصف الشهر دفاعا عن حقهم في الحرية ومطالبة المنظمات والاتحادات البرلمانية بإعلان دعمها ومساندتها للمعتقلين الفلسطينيين ومطالبهم العادلة.



المصالحة الفلسطينية ضرورة وطنية

بلال الشخشير
عضو المجلس الوطني الفلسطيني



الشعب الفلسطيني ، ومنذ حزيران ٢٠٠٧ ، عانى ودفع ثمن الانقسام السياسي ، حيث أثر انفصال غزة عن الضفة الغربية معنويا وسياسيا ونضاليا ، وأصبح الاهتمام بالانقسام وإفرازاته أولوية لكل القوى السياسية الفلسطينية ، وكثيرا ما كانت هذه القوى تقع بكمائن الإعلام دون مراعاة آثار ذلك على القضية الوطنية ، لكن المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية ، والتي فرضت نفسها خلال الفترة القصيرة الماضية ، أحدثت الكثير من المتغيرات وفرضت وقائع جديدة انعكست على الوضع الفلسطيني ، ومن هذه المتغيرات تفاقم الصراع الدموي في سوريا، والتدخل الروسي في الأزمة الأوكرانية وتحول إقليم القرم إلى جزء من الاتحاد الروسي، والاتفاق الإيراني - الدولي حول برنامج إيران النووي، وتدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، وعزل الرئيس محمد مرسي وهزيمة حزب الإخوان المسلمين في مصر وفوز العسكر بقيادة السيسي وفشل ما سمي بالربيع العربي، وانهيار تحالف دول وقوى المانعة (سوريا، ايران، حزب الله، حماس) وخسارة حماس كل حلفائها الإقليميين وانهيار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، جراء عدم مقدرة الإدارة على إلزام إسرائيل بمفاوضات تفضي إلى تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي إلى جانب عزلة إسرائيل على الساحة الدولية .

كل هذه التطورات سالفة الذكر فرضت نفسها على الوضع الفلسطيني في ظل توقف حماس عن المقاومة المسلحة وحصار غزة وتدهور العلاقات بين حركة حماس والنظام المصري وتدمير الأنفاق الخاصة بحركة حماس واضطرارها للبحث عن مخرج من مأزق الحصار ومحاولة التكيف مع المتغيرات .

إن ما آلت إليه مستجدات المشهد السياسي على الساحة الفلسطينية فرض على جميع الأطراف الفلسطينية العودة لطاولة المصالحة لسببين:

الأول: إن الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية و غزة يتعرض لمخاطر حقيقية

الثاني: إن الطرفين الرئيسيين في الخلاف الفلسطيني حركتي فتح وحماس سيلحق بهما خسائر فادحة وسيدير العالم الظهر لهما وللقضية الفلسطينية بسبب وجود أولويات على أجندانه (مصر،سوريا،ليبيا، اليمن، السودان) .

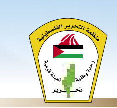
إن التقاط القيادتين اللحظة التاريخية وإدراك الخطر المتوقع والذي يهدد المشروع الوطني الفلسطيني وحتى الوجود التنظيمي والحزبي لهما دفعهما للاسراع في انجاز اتفاقيات المصالحة والتي كانت قد وقعت في وقت سابق (اتفاق القاهرة، إعلان الدوحة) .

ونجحوا يوم ٢٠١٤/٤/٢٣ بالتوصل لاتفاق بين وفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة عزام الاحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ووفد حركة حماس بقيادة موسى ابو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي واهم ما تم الاتفاق عليه:-

١-إنهاء الانقسام

٢-تشكيل حكومة التوافق الوطني من شخصيات فلسطينية مستقلة

٣-التوافق على أن يترأس حكومة التوافق الرئيس عباس أو شخصية مستقلة يتم التوافق عليها.



٤- تحدد مهمة الحكومة بالشأن الحياتي والتحضير لانتخابات تشريعية ورئاسية و مجلس وطني خلال ستة شهور.

٥- البدء الفوري بعد تشكيل الحكومة بعقد لجنة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون.

لا شك أن الفلسطينيين نجحوا بالخروج من مأزق الانقسام الأسود والتي راهنت إسرائيل على استمراره وعملت طوال الوقت على تغذيته وتكريسه واستخدامه كورقة تفاوضية في وجه الرئيس الفلسطيني .

الشعب الفلسطيني، بكل قواه السياسية وفئاته المجتمعية، المتعطش لإنهاء هذا الانقسام ، الذي انعكس سلباً على صورته النضالية والكفاحية ، وترك آثاراً سيئة مزقت نسيجه الاجتماعي والوطني وأضعفت المقاومة والمفاوضات في مواجهة الاحتلال وأدى لتراجع مكانة القضية الفلسطينية لدى العديد من الدول الصديقة والمؤيدة لشعبنا ، توحد في دعم جهود المصالحة لكونها باتت ضرورة وطنية ناهيك أن الحالة المحلية والإقليمية والدولية تفرض على الجميع التوافق الوطني للتصدي للتحديات الراهنة ، وهذا ما جعل شعبنا يراقب بحذر وقلق شديدين التصريحات التي تصدر من هذا الطرف او ذاك حتى لحظة قيام أعضاء الحكومة بتأدية اليمين أمام الرئيس محمود عباس في رام الله بتاريخ ٢ / ٦ / ٢٠١٤ .

إن قرار القيادة الفلسطينية بالتوجه إلى المؤسسات الدولية ردا على إفشال حكومة إسرائيل للعملية التفاوضية وتهربها من تنفيذ الاتفاق الخاص بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى، أربك الحكومة الإسرائيلية ، وجاءت سرعة الاتفاق بإنهاء الانقسام لتزيد من حالة التخبط لدى حكومة تل ابيب وإعلان التهديد والوعيد للقيادة الفلسطينية وشن حملة تشهير غير مسبوقة ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس ، حيث وصل الأمر برئيس وزراء إسرائيل (نتنياهو) حد تخيير الرئيس أبو مازن بين المفاوضات مع إسرائيل او المصالحة مع حركة حماس ، ولم تتوقف حكومة إسرائيل عن مواصلة الضغط على الفلسطينيين لإفشال المصالحة عبر التهديد بقطع العلاقات مع السلطة وفرض عقوبات اقتصادية عليها. القيادة الفلسطينية واصلت خيارها الوطني لأنها تدرك ان جوهر قوتها السياسية والدبلوماسية والنضالية مرهون بوحدتها ووحدة شعبها وجاء ردها على التهديدات الإسرائيلية قويا بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أية عقوبات جماعية تتخذها وسترد على ذلك سياسيا ودبلوماسيا وقانونيا و ستتوجه للمنظمات الدولية وبالذات لمحكمة الجنايات الدولية لمحاكمة قادة إسرائيل على جرائمهم التي ترتكب يوميا بحق شعبنا الأعزل.

لقيت المصالحة الفلسطينية دعماً عربياً وارتياحاً وتشجيعاً دولياً، حيث رحبت كل من أوروبا وروسيا والرباعية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية بحكومة الوفاق الوطني برئاسة الدكتور رامي الحمد لله ، الأمر الذي زاد من عزلة إسرائيل في العالم .

بقي أن نشير إلى أن تشكيل حكومة المستقلين (تكنوقراط) ، وبعد أن حلف الوزراء اليمين أمام الرئيس محمود عباس يوم ٢٠١٤/٦/٢، أدخل الشعب الفلسطيني مرحلة التنفيذ الفعلي لاتفاق المصالحة على طريق استعادة وحدة جناحي الوطن ووحدة النظام السياسي وتحشيد كل الطاقات في مواجهة الاحتلال على طريق دحره وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية .

في الذكرى الـ" ٥٠ " لتأسيسها: المجلس الوطني :

منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى قائدة النضال وحامية حق العودة

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى حامية للمشروع الوطني الفلسطيني وحارسة لآمال الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها قسرا حسب القرار ١٩٤.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه اليوم بمناسبة الذكرى "٥٠" لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية التي تصادف يوم الأربعاء ٢٠١٤/٥/٢٨ أن الأهداف التي قامت من اجلها منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ستبقى البوصلة الموجهة لنا والضابطة لكل أشكال النضال والكفاح الفلسطيني لكافة الفصائل والقوى الفلسطينية.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن الوفاء لتضحيات القادة المؤسسين لمنظمة التحرير الفلسطينية يتطلب ضرورة الإسراع في تفعيل وتطوير مؤسساتها كافة من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني واعتماد الانتخابات لعضويته حيث ما أمكن، مع المحافظة على الطابع التمثيلي والجبهوي للمنظمة بوصفها عنوان وحدة وتمثيل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجد، داعيا لتفعيل مؤسسات الشعب الفلسطيني في الشتات التي يجب أن تمارس دورها لحماية حق أبناء شعبنا وتجمعاته المختلفة في العودة والاستقلال.

وأعاد المجلس الوطني الفلسطيني التذكير بأن منظمة التحرير الفلسطينية استطاعت أن تحافظ على الشعب الفلسطيني وتوحد قواه، وان تُخرجَ شعبنا من براثن النكبة التي حولته إلى شعب لاجئ تشرد في مختلف أصقاع الأرض إلى أن جاءت المنظمة وفصائلها الريادية لتعيد للشعب الفلسطيني بوصلته وتحدد مساره من جديد، وتثبت هويته الوطنية.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني مجددا أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حيثما وجد داخل الوطن وخارجه ولها برلمانها وهو المجلس الوطني الفلسطيني ولها حكومتها وهي اللجنة التنفيذية، وان منظمة التحرير الفلسطينية بعد الاعتراف بالدولة هي التي ستبقى قائدة النضال الفلسطيني وتمثل "حق العودة" للشعب الفلسطيني، وان هذه الدولة تتجسد على الأرض تحت رعاية ومرجعية منظمة التحرير الفلسطينية .

واستحضر المجلس الوطني الفلسطيني في ذكرى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تضحيات آلاف الشهداء والأسرى، والقادة الأوائل الذين أسسوا هذا الكيان الفلسطيني الجامع للشعب الفلسطيني وعلى رأسهم المرحوم احمد الشقيري والشهيد ياسر عرفات وغيرهما من قادة العمل الوطني الفلسطيني بمختلف فصائله وقواه.

الرئيس يوقع وثيقة للانضمام إلى ١٥ منظمة ومعاهدة واتفاقية دولية

وقع رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ ١-٤-٢٠١٤، في مقر الرئاسة في مدينة رام الله، على وثيقة للانضمام إلى ١٥ منظمة ومعاهدة واتفاقية دولية، بعد رفض الحكومة الإسرائيلية الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى القدامى، مشددا على أننا نريد إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس من خلال عملية التفاوض التي بدأت في ٢٩ تموز ٢٠١٣.

وقال الرئيس في مستهل اجتماع القيادة التي صوتت بالإجماع على قرار الانضمام إلى المنظمات الدولية، 'لا نريد استخدام هذا الحق ضد أحد، ولا نريد أن نصطدم مع الإدارة الأميركية بالذات، ونريد علاقة طيبة وجيدة معها لأنها تساعدنا وبذلت جهودا كبيرة'.

وأضاف أن اجتماع القيادة اليوم جاء لبحث القضايا الراهنة المتعلقة بالاتفاقيتين اللتين اتفقنا فيهما مع الإدارة الأميركية ومن خلالها مع إسرائيل، وهما موضوع استئناف المفاوضات التي انطلقت في ٧/٢٩ وتستمر لتسعة أشهر، وإطلاق سراح ١٠٤ أسرى ما قبل ١٩٩٣، مع تأجيل الانضمام إلى المنظمات الدولية.

وتابع سيادته: أطلق سراح ٣ دفعات أما الرابعة فكان المفروض أن يطلق سراحها يوم ٢٩ الشهر الماضي، ومنذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا وعدنا بإطلاق سراح الأسرى العزيزين على قلوبنا والذين امتنعنا من أجلهم الذهاب إلى منظمات الأمم المتحدة لمدة ٩ أشهر، ولكن مع الأسف الشديد كل مرة يقال لنا الحكومة الإسرائيلية ستجتمع لأجل إطلاق سراحهم، لكن إلى الآن لم يحدث شيء وكان اليوم آخر موعد لتجتمع الحكومة الإسرائيلية لهذا الغرض، لكن لم يحصل هذا على الإطلاق.

وأشار الرئيس عباس إلى انه عرض الأمر على القيادة فيما يتعلق بموضوع الأسرى، 'قلنا إذا لم يطلق سراحهم فإننا سنبدأ في الذهاب والانضمام إلى ٦٣ منظمة دولية واتفاقية ومعاهدة، وكان موقفها الموافقة بالإجماع على أن نوقع عددا من الاتفاقيات للانضمام إلى المنظمات والمعاهدات'.وأوضح سيادته أن الاتفاقيات الـ١٥ سترسل فورا، وقال 'لا أعتقد أننا نحتاج إلى الموافقة من أجلها وإنما الانضمام إليها مباشرة'.

وأضاف سيادته: وزير الخارجية الأميركية بذل جهودا خارقة، والتقيناه ٣٩ مرة منذ انطلاق المفاوضات، لا نعمل ضد أحد، لكن لم نجد طريقة أخرى، كما أن هذا الإجراء حق لنا، ووافقنا على تأجيله لمدة ٩ أشهر، ولم نوافق على إلغاء هذا الحق إنما تسهيلا للمفاوضات.

وقال: 'ما نراه الآن مماطلة من الجانب الإسرائيلي، وبالتالي لم نجد أي مناص لنذهب ونوقع على هذه الاتفاقيات'.

وأكد سيادته على إصرار القيادة الفلسطينية على التوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات والمقاومة السلمية الشعبية، ونرفض غير ذلك، وسنستمر في مساعينا للوصول إلى الحل السلمي الذي يعطينا الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ بعاصمتها القدس، وحل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين حسب القرار ١٩٤.

وقال: 'هذا ما نريده لتنشأ دولة فلسطين لتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بأمن وأمان، لن تتغير سياستنا ولن يتغير سلوكنا هذا هو موقفنا، نحيي جهود أميركا ونشكرها، وسنستمر في هذه الجهود اعتبارا من الليلة لا مانع لدينا، سنستمر لأنه لا مناص أمامنا إلا هذا'.

المجلس الوطني يدعم قرار الرئيس البدء بالانضمام للمنظمات الدولية

أكد المجلس الوطني الفلسطيني على لسان رئيسه سليم الزعنون دعمه الكامل لقرار القيادة الفلسطينية وتوقيع الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين وثيقة الانضمام الفوري إلى ١٥ منظمة واتفاقية ومعاهدة دولية.

ورحب المجلس الوطني الفلسطيني بقرار القيادة الفلسطينية الذي تم اتخاذه بالإجماع، بعد المماطلة والتراجع الإسرائيلي عن الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى كما كان متفقاً عليه من قبل، مجددا رفضه لسياسة الابتزاز والاملاءات والضغوط التي تمارس على القيادة الفلسطينية للقبول بمقترحات لا تلبي الحق الفلسطيني.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني على أن هذا القرار يجسد الحق الوطني الفلسطيني في نيل حقوقه بعد قبول فلسطين عضوا مراقبا في الأمم المتحدة.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة الإسراع في بذل الجهود لتطبيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام.



الاتفاقيات والمعاهدات التي وقع عليها الرئيس محمود عباس يوم الثلاثاء الموافق ١ نيسان ٢٠١٤

الرقم	أسم الاتفاقية أو المعاهدة أو المنظمة
١.	اتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومرفقها: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية.
٢.	الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها.
٣.	اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
٤.	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
٥.	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
٦.	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
٧.	اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات
٨.	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
٩.	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
١٠.	اتفاقية حقوق الطفل
١١.	اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية
١٢.	اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية
١٣.	اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الأول الإضافي للاتفاقيات وهو: حماية ضحايا النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي
١٤.	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
١٥.	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هل هم أسرى حرب ؟؟ .. جنيف .. وما بعده

إعداد: صالح البرقاوي
المجلس الوطني الفلسطيني

"عندما يلقي المقاتلون أسلحتهم يعودون إلى صفتهم "كآدميين فقط، حيث لا يبقى لأحد بعد ذلك حق أو سلطان على حياتهم .
جان جاك روسو

في القدم لطالما اعتبروا الأسير أداة حرب وجزءاً من الغنائم، بعد المعركة اعتبروه كل ما يخص الحرب، لكن ليس بشراً ،هو عبد، سلعه في سوق النخاسة، ملكا لآسره، مجالد، هو أي شيء لكن ليس بشراً، لكن من ينسى مقاتليه ؟ من يغفر غيابهم ؟ هي أسئلة كانت في ماهية الحرب ومشروعيتها في أن تأخذ أبنائنا عبيدا فهم وقود تلك الحرب، هم من لا يجب تركهم خلف خطوط العدو فبعودتهم تكسب ولاء الداخل واحترام الخارج .

ومن هنا بدأت الدول تقوم بعقد معاهدات ثنائية سعياً وراء تحسين وضع الأسرى ومبادلتهم في بعض الأحيان لأنه واقع على طريق الحرب لا محالة.

"ذكرى من سولفرينو" كتاب هنري دونو عام ١٨٦٤ قام على فكرتين أساسيتين بضرورة إنشاء هيئة اغاثية تعنى بشؤون الجرحى وفكرة ضرورة إنشاء قوانين تعنى بعلاج الجرحى من أي طرف كانوا ومن ثم وضع ما يعتبر أول نص دولي تم وضعه بخصوص أسرى الحرب، كان لائحة الحرب البرية عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ خاص المواد (٤ — ٢٠) منها وقد تم تطبيق هذه المواد خلال الحرب العالمية الأولى والحروب التي تليها مباشرة قبل أن يتم عقد اتفاقية خاصة بأسرى الحرب وهي: اتفاقية جنيف الثانية بتاريخ ٢٧ تموز / يوليو عام ١٩٢٩، المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، والتي حلت محل الفصل الثاني من القسم الأول في لائحة الحرب البرية. وهذه الاتفاقية الأخيرة حل محلها اتفاقية جنيف الثالثة بتاريخ ١٢ آب / أغسطس عام ١٩٤٩ حول نفس الموضوع.

لقد أعطت هذه الاتفاقيات أسرى الحرب بعداً جديداً وتم ربط حمايتهم بمسؤولية الدولة الآسرة وليس بيد ميليشيات أو أفراد أنهم جنود يحملون وسام الجندية المقدس وعليه فقط تتم معاملتهم .

بقي نظام أسرى الحرب وإلى زمن قريب نظاماً عرفياً لا يستند إلى محددات قانونية تلزم الأطراف المتحاربة بإتباعها والالتزام بها، إلى أن تمت صياغته ضمن مواد قانونية تعاقدية تحددت في اتفاقيات ثلاث وهي:

نظام لاهاي الملحق بالاتفاقية الرابعة لعام ١٩٠٧م الفصل الثاني (المادة ٤ — ٢٠) .١

اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩م المتعلقة بتحسين حالة أسرى الحرب.٢

اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩م المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب .٣

والمحور الأساسي الذي تدور حوله هذه الاتفاقيات يستند إلى أن أسر المحاربين ليس تدبيراً زجرياً، إنما هو إجراء احتياطي يتخذ حيال خصم اعزل، وبناء عليه يجب المحافظه على حياتهم .

هذا الحراك الدولي كان الفلسطيني جزءا منه منذ أن ذهب إلى بندقيته محررا لكنه جوبه بتعنت الإسرائيلي وعدم اعترافه به ومحاكمه أسراه على أنهم مجرمين أخلوا بالنظام وأي محاوله كانت من قبل المعتقلين لعدم المثول للمحاكمة كانت تواجه بالعنف ويتم قمعها بالقوة .

فلا زال يقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي ما يقارب ٥٠٠٠ أسير وأسيرة فلسطينية موزعين على ٢٢ سجناً ومعسكراً ومركز توقيف داخل دولة إسرائيل، من بينهم ٤٧٦ أسيراً صدر بحقهم أحكاماً بالسجن المؤبد لمرة واحدة أولمرت عديدة، ويتواجد ١٩ أسيرة و٢٠٠ طفل قاصر أعمارهم أقل من ١٨ عام، و١٨٥ معتقلاً إداريًا و ١١ نائباً منتخباً في المجلس التشريعي وعدد من القيادات السياسية، ويقضي ٣٠ أسيراً أكثر من ٢٠ عاما في السجون أقدمهم الأسير كريم يونس الذي يقضي ٣٢ عاما بالسجن.

ويذكر أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ بداية الاحتلال عام ١٩٦٧ نحو ٨٥٠ ألف مواطن فلسطيني من كافة شرائح المجتمع الفلسطيني حيث شملت الأطفال والنساء وكبار السن والشباب والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة والنواب والأكاديميين وقيادات سياسية ونقابية ومهنية وطلبة وأدباء وفنانين ومدرسين وغير ذلك.

وتعتبر الاعتقالات ظاهرة يومية و جزء من منهج روتيني لسلطات الاحتلال، وقد بلغ مجموع حالات الاعتقال عام ٢٠١٣ (٣٨٧٤) حالة اعتقال وأن متوسط الاعتقالات قد بلغت ٣٢٣ حالة شهريا و ما يقارب ١١ حالة يوميا وأن ٧٥٪ من مجموع الاعتقالات خلال عام ٢٠١٣ كانت بحق الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما .

لقد أدرك الساسة الفلسطينيون منذ البداية أهميه موضوع الأسرى وما يعنيه في الداخل من رمزيه تمثلت بصوره الفلسطيني المقاوم الذي يدفع عمره مقابل التحرير وهذا بالضرورة أفضى إلى كافه السبل لتحرير هؤلاء الأسرى وعودتهم إلى بيوتهم غير آبهين بالتعنت الإسرائيلي ومحاولات ابتزازه فيما يخص هذه القضية مدركا لرمزيتها، مستخدما إياها كورقه ضاغطة في أي مفاوضات سياسيه حول الوضع الراهن.

ففي تاريخ ١١-٤-٢٠١٤ أعلن المجلس الفدرالي السويسري، الجهة الوديعة لاتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها، عن قبول فلسطين طرفاً سامياً في اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافي الأول، وذلك بناء على الطلب الذي تقدمت به فلسطين مؤخرا بعد توقيع الرئيس محمود عباس على طلبات بالانضمام إلى ١٥ اتفاقية دولية، كرد على إفشال الإسرائيلي لعمليه التفاوض بعدم إفراجها عن الدفعة الرابعة المتفق عليها من السجناء الفلسطينيين.

توقيع الرئيس محمود عباس على طلبات الانضمام إلى ١٥ اتفاقية دولية، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، يرافقه بعض الجوانب التي يجب العمل على توضيحها وتحويلها إلى خطوات عملية. في هذا السياق يمكن الاستعانة بما يطرحه وزير الأسرى السابق عيسى ، حينما فصل الأمر على النحو التالي قراقع في كلمته الافتتاحية بمقر الأمم المتحدة في جنيف باجتماع قانوني دولي حول الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال:

"على ارض الواقع وبالإشارة إلى واقع الأسرى في سجون الاحتلال، نجد أن حكومة إسرائيل كدولة محتلة للأراضي الفلسطينية وارتكبت مخالفات جسيمة وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في معاملتها للأسرى بما ينتهك القانون الدولي الإنساني وبما يخالف المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف والبرتوكول الإضافي الأول وقرارات الأمم المتحدة وأبرز هذه الانتهاكات الجسيمة هي: أولا: احتجاز الأسرى الفلسطينيين في سجون داخل الدولة المحتلة بما يخالف معاهدة جنيف الرابعة المادة ٧٦، ٦٦ ، ٤٩ التي تحظر نقل الأسرى من منطقة واقعة تحت الاحتلال إلى الدولة المحتلة. ثانيا: استخدام أساليب تعذيب ومعاملة مهينة بحق الأسرى خلال استجوابهم بهدف انتزاع معلومات منهم بما يخالف المادة ٣ المشتركة في اتفاقيات جنيف الرابعة المادة ١٤٧ وبما يخالف اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة لعام ١٩٨٤ والتي



فوائد انضمام دولة فلسطين إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية

.... إعداد: عماد موسى
المجلس الوطني الفلسطيني

أولا: تبعة الالتزامات الوطنية 'الداخلية'، والتي تتمثل في ضرورة مواءمة التشريعات والقوانين الإجراءات الداخلية الفلسطينية مع القانون الدولي.

ثانيا: تبعة الالتزامات الدولية 'الخارجية'، وترى الأستاذة ميرفت رشماوي إن هذا الالتزام "هو التزام فوري ومباشر للانضمام، ويشمل جميع سلطات الدولة، الأمر الذي يتطلب معرفة صناع القرار بمحتوى الاتفاقيات،وطبيعة الالتزامات الناشئة عنها، بالإضافة إلى استحداث أدوات قانونية وإدارية فعاله" .

وكذلك تتمثل بالتزام فلسطين بتقديم تقرير أولي، وتقارير دورية عن الأوضاع التي تعالجها الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها، وعن وضع حقوق الإنسان في فلسطين، وكذلك متابعة الإجراءات والخطوات الإدارية، والتشريعية التي تتخذ في هذا الإطار وفقا لمدد زمنية محددة في الاتفاقيات والمعاهدات.وهنا يطرح السؤال نفسه ما هي القيمة القانونية للمعاهدات في المنظومة القانونية الفلسطينية في ظل عدم وجود نصوص صريحة في هذا المجال؟،

يرى بعض الباحثين أن هناك اتجاهين في هذا السياق؛ اتجاه يجعل للمعاهدة الدولية قيمة تعلو على القوانين الوطنية الداخلية، واتجاه آخر، يجعل للمعاهدات الدولية قيمة أدنى من القوانين الوطنية "الداخلية"، ويشير أولئك إلى بعض النصوص الواردة في معاهدة فينا بشأن قانون المعاهدات الدولية، التي حددت مكانة المعاهدات بشكل عام، واعتبرتها أعلى من القوانين الوطنية "الداخلية" مؤكدين على أن هناك جدلاً واسعاً؛ لعدم الوضوح في التعامل مع هذا الموضوع، إلا انه وبحسب قانون المعاهدات تكون فلسطين ملزمة بتضمين تشريعاتها الوطنية الداخلية ما التزمت به دولياً، لأن اتفاقية فينا منعت الاحتجاج بالقانون الداخلي للتنصل من الالتزامات الدولية.

ويرى فريق من المتخصصين في الشؤون القانونية والسياسية والحقوقية أن اتفاقيات جنيف الأربع هي الأبرز والأهم من بين هذه الاتفاقيات لما تمثله من تمكن الفلسطينيين من متابعة وملاحقة ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي في المحافل الدولية لارتكابه انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م.

وأما اتفاقية مناهضة التعذيب فإنها تمنح الطرف الفلسطيني حيزاً واسعاً في ملاحقة الاحتلال ومساءلته ومحاكمته الإسرائيلي على ما يقوم به من قتل للفلسطينيين، وتعذيب للأسرى الى حد استشهاد أكثر من ٢٥٠ أسيراً تحت التعذيب منذ العام ١٩٦٧م، ويمثل الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تطوراً هاماً في الحراك الدبلوماسي، والقانوني بالنسبة لدولة فلسطين

إذ أن هذا الانضمام كما يعطي حقوقا فإنه يفرض واجبات فيتطلب أو يفرض على دولة فلسطين تقديم "تقارير دورية" عن حالة فلسطين في حقوق الإنسان في فلسطين إلى مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة. ويرى بعض المختصين:

ولكن انضمام فلسطين انضماماً تاماً كعضو تام العضوية في منظمة اليونسكو يعني الاعتراف بالهوية الفلسطينية التي طالما ناضلنا من اجل تثبيتها، وكذلك الاعتراف بثقافة وتراث وفنون هذا الشعب المناضل الأصيل، وهي إشارة مباشرة للاعتراف بدولة فلسطين حيث أن اليونسكو لا تتعامل إلا مع دول مستقلة.



مع تسلم الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، رسالة موقعة من رئيس الاتحاد السويسري يعلمه فيها أنه تم إيداع صك انضمام دولة فلسطين إلى مواثيق جنيف الأربعة وبروتوكولها الأول وأن دولة فلسطين أصبحت عضوا متعاقداً سامياً في مواثيق جنيف، ومع إعلان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، دخول دولة فلسطين إلى المعاهدات الدولية حيز التنفيذ في أيار وتموز القادمين، يُفرض على الفلسطينيين اختباراً وتحدياً كبيرين لمدى قدرتهم على مواءمة الخصوصية الفلسطينية لمتطلبات هذه الاتفاقيات وتهيئة الظروف المناسبة لتطبيق بنودها سيما في ظل وجود هذه "الدولة" تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي.

فالتوقيع يُؤسس لمؤسسات الدولة الفلسطينية ويُشرعها ويُقويها ضمن النظام الدولي، كما أنه يُطور من النظام الاجتماعي الفلسطيني، والحقوق الوطنية، والسياسية، والاجتماعية.فبعد التوقيع وقبول فلسطين بالانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، تداعت الأسئلة و طرحت أسئلة أُخرى، من كل المستويات، وعلى كل المستويات،كان أبرزها ما هي تداعيات هذا الانضمام على القضية الفلسطينية؟ وما الفوائد التي تعود على دولة فلسطين بعد انضمامها لعدد من المعاهدات، والاتفاقيات الدولية.

وما هي تبعات هذا الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وما هي الإجراءات والخطوات المطلوبة في ظل هذا الوضع.؟ سنبدأ بسرد التبعات، ومن ثم ننتقل إلى الفوائد،أو ذلك لان تبعا ت الانضمام تقتضي ما يلي:

تعتبر جميع أعمال التعذيب جرائم حرب في المادة الرابعة من الاتفاقية.

وقد سقط ٧٣ شهيدا فلسطينيا في صفوف الأسرى منذ عام ١٩٦٧ بسبب استخدام التعذيب كان آخرها استشهاد الأسير عرفات جردات يوم ٢٠١٣/٢/٢٣. وقد تصرفت إسرائيل كدولة فوق القانون في استخدامها أساليب تعذيب قاسية ووحشية بحق الأسرى بما فيهم الأطفال منذ لحظة اعتقالهم، ويحظى التعذيب بغطاء قانوني في التشريعات والمحاكم الإسرائيلية تحت حجة (مكافحة الإرهاب)، وحظي المحققون بحصانة قانونية، حيث لم يحاسب أو يحاكم أي محقق أو المسؤول عنه عندما وقعت جرائم ضد الأسرى خلال التحقيق.

وترفض محكمة العدل العليا الإسرائيلية وهي أعلى هيئة قضائية في إسرائيل إجراء أي تحقيقات جنائية في شكاوى تقدم بها أسرى ومؤسسات حقوقية حول استخدام التعذيب والتنكيل بحقهم. وعلى لسان احد ضباط وحدة التحقيقات في إسرائيل نشرته صحيفة هآرتس يوم ٢٠١٢/١٢/٨ قال أن التعذيب والتنكيل وإهانة المعتقلين هي أساليب متبعة بشكل منهجي وليست استثناء وليست أمرا مستهجنا أو منبوذا في دائرته. ثالثا:

وبناءاً عليه ينبغي علينا دراسة الوسائل القانونية الكفيلة بإلزام إسرائيل كدولة قائمة بالاحتلال احترام وتطبيق هذه الاتفاقيات، ومن بين هذه الوسائل التي يمكن تدارسها هي:

١.تطبيق نظام الدولة الحامية لما له من أهمية في ضمان تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال توليها حماية مصالح الضحايا وإشرافها على مدى وفاء أطراف النزاع بالتزاماتهم الدولية وتقديم المساعدات وحماية المدنيين في حالة الاحتلال العسكري،

٢. دعوة الأطراف السامية في اتفاقيات جنيف للانعقاد لدعوة إسرائيل إلى تطبيق اتفاقيات جنيف الأربع على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يشمل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين،

٣.دراسة مدى استخدام محاكم الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف بالنظر في دعاوي بتهم جرائم حرب حددتها الاتفاقيات وارتكبها ويرتكبها الإسرائيليون ضد الأسرى،

٤.دراسة تشكيل محكمة خاصة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءاً على المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة للنظر في جرائم وأعمال لا إنسانية من قبل إسرائيل تجاه الأسرى،

٥ .دراسة قيام الجمعية العامة بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية لتحديد المكانة القانونية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وما هي مسؤولية الطرف الثالث،

٦.دراسة تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية تتألف من ١٥ عضواً من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف ،وفق المادة ٩٠ من البروتوكول الأول وذلك للتحقيق في أوضاع وظروف الأسرى في سجون الاحتلال، ٧.دراسة مدى أهمية انضمام فلسطين الى النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية كخطوة ضرورية لملاحقة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم ارتكبوها بحق الأسرى .

ماذا بعد ؟ يقول إحسان عادل" مستشار قانوني في المرصد الأورو-متوسطي" إن هذا وفي كل الأحوال، سيحتاج كل ما سبق إلى دراسة عميقة لأبعاده، لأنه قد يعني تجاوز اتفاقيات أوسلو الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وقد يتسبب بمشاكل سياسية للفلسطينيين مع عدد من دول العالم الداعمة لإسرائيل. ولكن الجديد هنا هو أن هناك وسائل يملكها الفلسطينيون أصبح من الممكن الآن أن تكون مدعومة وبقوة القانون الدولي، والذي بمقتضاه فإن فلسطين دولة لها أن تدافع عن حَدودها ومواطنيها ضد أي اعتداء.

أخيرا؛ للفلسطيني الحق في أن يخلق الوسيلة المناسبة للدفاع عن وجوده وحقه في حياة كريمة، من حقه أن يطوع القانون الذي وجد لحماية الإنسان من أجل أن يحمي أسرى الحرب، هذا الشخص حامل السر المقدس الذي يقودنا نحو التحرير وبناء الدولة الحلم لن يترك وحيدا خلف خط المعركة فهو أغلى ما نملك .



مشاركة المجلس الوطني في المؤتمر التاسع لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي



شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني، برئاسة رئيس المجلس الأخ سليم الزعنون، في اجتماعات المؤتمر التاسع لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي انعقد في العاصمة الإيرانية طهران في الفترة بين (١٤-٢٠ / ٢ /٢٠١٤). وضم الوفد إلى جانب رئيس المجلس الأخوة الأعضاء: خالد مسمار، فتحي أبو العردات، ونجيب القدومي، وفيصل أبو شهلا، ووداد عبد الرحيم، والإداري نائل رحال .

أولا: كلمة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

وخلال الجلسة العامة للمؤتمر ألقى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني كلمة فلسطين دعا خلالها برلمانات العالم الإسلامي إلى إعلان دعمها الكامل لصمود وثبات الرئيس محمود عباس لمواجهة الضغوط والتهديدات التي تطلقها إسرائيل ضده.

ونقل الزعنون تحيات الرئيس إلى قائد الثورة الإسلامية الإمام علي خامنئي وإلى الرئيس حسن روحاني، وإلى جميع المشاركين في المؤتمر.

وشدد في كلمته أمام ٥٣ برلمانا إسلاميا مُشاركا في أعمال الدورة التاسعة لاتحاد مجالس (برلمانات) الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على أن الانحياز الأميركي لإسرائيل ودعمها ماليا وسياسيا وعسكريا يجب أن يقابله ذات الدعم والمؤازرة للشعب الفلسطيني من كل الدول الإسلامية والعربية لتحقيق التوازن المطلوب.

وطالب المجتمعين في طهران الخروج بنتائج عملية تصلِّب الموقف الفلسطيني وتدعمه في وقت تشتد فيه الضغوط على الرئيس لقبول ما يعرض عليه في المفاوضات من مقترحات لا تلبي حقوقنا الوطنية الثابتة، مؤكدا أنه لا بد من التأكيد على التنسيق الفلسطيني الكامل مع جميع الأشقاء العرب والمسلمين والأصدقاء في العالم لحماية المقدسات وفي رفض أي سيطرة إسرائيلية عليها وعلى الأغوار.

وأعاد الزعنون في الجلسة العامة للبرلمانات الإسلامية والتي افتتحها الرئيس الإيراني حسن روحاني صباح اليوم، التأكيد على الموقف الفلسطيني المتمثل بما ورد في رسالة رسمية أرسلها الرئيس محمود عباس إلى الرئيس الأميركي أوباما وأبلغها لوزير خارجيته جون كيري أنه لا يمكن قبول دولة فلسطينية دون القدس، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب القرار ١٩٤، ولا يمكن لنا الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، ولا يمكن قبول بقاء أي تواجد عسكري إسرائيلي أو استيطاني على أراضي تلك الدولة، وإطلاق سراح الأسرى من السجون الإسرائيلية، مشيرا إلى أن هذا الموقف الثابت هو السبب الرئيسي في تصاعد الضغوط الأميركية والإسرائيلية على الجانب الفلسطيني.

وبخصوص القدس وما تتعرض له من هجمة تهويدية شاملة، طالب الزعنون البرلمانات الإسلامية بالعمل على تعزيز الجهود العربية والإسلامية، وتفعيل عمل الصناديق المالية التي أنشئت من أجل القدس مقابل الميزانيات الكبيرة التي ترصدها سلطات الاحتلال لتنفيذ مخططاتها الهادفة لتهويد القدس والسيطرة عليها.

وقال: إن شعبنا مستمر في نضاله ومقاومته التي تتعزز وتنتشر تأكيدا على حقه في التخلص من الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى جاهدا لمصادرة الأراضي وإقامة مزيد من المستوطنات عليها.

وتابع: 'أننا أصحاب حق، والمشروع الصهيوني بانحسار، فقد اعترفت الغالبية الساحقة من دول العالم في الأمم المتحدة بفلسطين دولة تحت الاحتلال بحدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، كما قرر الاتحاد الأوروبي مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، ومقاطعة الأفراد والمؤسسات والشركات التي تتعامل مع تلك المستوطنات التي اعتبرها الاتحاد غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي، والذي بدأ تنفيذه بداية هذا العام.

وقال الزعنون، إنه إذْ يشكر الجميع على الجهود التي بذلوها والدعم الذي قدموه إلى أهلنا في قطاع غزة المحاصر براً وبحراً وجواً من قبل إسرائيل، ليتمنى أن تستمر الجهود والتقارب الحالي بين حركتي فتح وحماس وأن تتوج بإنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام وفق ما ورد في اتفاقيتي القاهرة والدوحة.

واستذكر الزعنون أمام المجتمعين المشاركة الفلسطينية بنجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ عندما استجابت قيادات الثورة الفلسطينية لنداء الأخوين أبو عمار وأبو جهاد للحضور إلى طهران والمشاركة في ذلك الاحتفال بالنصر، مشيرا إلى أنه شخصيا كان أحد الذين لبوا ذلك النداء باعتباره ممثل حركة فتح في الكويت والالتقاء بقائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني آنذاك.

وقدم الزعنون الشكر للجمهورية الإسلامية الإيرانية رئيسا ومجلسا وحكومة وشعبا لاستضافتهم الكريمة، معربا عن سعادته بأن يكون في وقت يحتفل فيه الشعب الإيراني بمرور ٣٥عاماً على ثورته التي رفعت شعاراً هاماً لها وهو تحرير القدس، مؤكدا أن لإيران دوراً محورياً في استتباب الأمن على المستوى الإقليمي والدولي، مطالبا برفع الحصار عن الشعب الإيراني، لتستعيد إيران عافيتها ودورها الإقليمي كعنصر رئيس في تحقيق الاستقرار مع جيرانها، لتكون سندا قوياً مع شقيقاتها لنصرة قضايا المسلمين وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ثانيا: اجتماعات اللجان والنشاطات الأخرى للوفد:

لجنة فلسطين الدائمة:

عقدت اللجنة الدائمة لشؤون فلسطين اجتماعها الثالث يوم ٢/١٤ بمشاركة أعضاء الوفد الفلسطيني حيث تم التأكيد على أن تتولى الدولة المضيفة رئاسة اللجنة التي تجتمع سنوياً وعند الضرورة.

كما تم التأكيد على اختيار فلسطين لتكون النائب الأول الدائم لرئيس لجنة فلسطين كما تم اختيار السنغال نائباً "ثانياً" وذلك بإجماع الأعضاء وقد تم إضافة السعودية والجزائر وغينيا لعضوية اللجنة مع بقاء الباب مفتوحا لزيادة العضوية حتى عشرين عضوا.

وتطرق الاجتماع إلى أهمية الدعم الحقيقي للقضية الفلسطينية، حيث ثمنوا عالياً جهود القيادة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس، وأكدوا على دعمه في مواجهة الضغوط التي يتعرض لها من اجل موافقته على يهودية الدولة، وأيدوا رفضها ورفض السياسة الإسرائيلية التي تقوم على الابتزاز واستعراض القوة مما أدى إلى إيجاد حالة من عدم الرضا والاستعداد لمرحلة تتسم بعدم الاستقرار في المنطقة والسماح للتطرف بان يكون سيد الموقف، كما استنكروا بقاء أية مستوطنه أو جندي إسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ .

كذلك شددت اللجنة على ضرورة إتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الذي اضعف الموقف الفلسطيني وسمح للإسرائيليين ان يتمادوا في سياستهم وإجراءاتهم التعسفية خاصة في القدس التي يواجه أهلها سياسة التهجير وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وإفساد الشباب نتيجة البطالة التي يعانون منها .

وأكدت اللجنة ضرورة عدم ترك الفلسطينيين وحدهم وضرورة تنظيم زيارات لفلسطين لتأكيد دعم الدول الإسلامية لشعبها ومقاومة سياسة الاحتلال في تهديد الأماكن العربية المقدسة الإسلامية والمسيحية.

كما أكدت اللجنة على ضرورة رفع الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة والذي أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية الصعبة على أهلنا في القطاع.

اجتماع الوفدين العراقي والفلسطيني:

اجتمع الوفدان العراقي والفلسطيني يوم ٢/١٤ بدعوة من الوفد العراقي حيث تم تبادل وجهات النظر في القضايا المطروحة على اللجان المنعقدة ضمن الدورة التاسعة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء.

وأكد الوفد العراقي دعمه وتأييده للقضية الفلسطينية، كما ثمن جهود القيادية الفلسطينية لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني كاملة كما أقرتها الشرعية الدولية.

وكانت اللجان الأربعة المنبثقة عن اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي قد عقدت اجتماعاتها يومي ١٥-٢/١٦:

اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوارات الحضارات والأديان :

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون الثقافية والقانونية وحوارات الحضارات والأديان حيث جاءت توصيات اللجنة بالاتي:

اعتماد جميع التوجهات المقدمة حول حماية المسجد الأقصى من التهديدات الإسرائيلية كاملة .

أدانت الحفريات المستمرة وأعمال الهدم التي يتعرض لها الأقصى وكذلك سرقة وتزوير التراث الإسلامي والعربي في فلسطين ، جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها سلطات الاحتلال ضد سلامة الأقصى والمنطقة المحيطة به .

طالبت اللجنة بضرورة توثيق الجهود الإسلامية في كافة المستويات السياسية والدبلوماسية لحماية المسجد الأقصى، كما طالبت بالتحرك العاجل في كل المستويات الإسلامية والدولية لحمل إسرائيل على إلغاء قرارها ضمّ القدس الشريف والتأكيد على عروبتها وطابعها الإسلامي.

طالبت اللجنة دولة الفاتيكان بعدم توقيع أي اتفاق مع إسرائيل يتعلق بقضايا الملكية الاقتصادية والمالية العقارية للكنيسة الكاثوليكية أو لمؤسسات كاثوليكية واقعة في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ .

أدانت اللجنة قرار إسرائيل غير القانوني بضم المسجد الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم إلى قائمة التراث الإسرائيلي واعتبرته سرقة للمواقع التراثية والثقافية الفلسطينية .

طالبت منظمة اليونيسكو لتنفيذ مبادرة المدير العام للمنظمة لإجراء ترميمات في المدينة المقدسة والحفاظ على المباني التاريخية والمباني العتيقة المحيطة بالحرم القدسي الشريف ، والضغط على الكيان الصهيوني لإيقاف تدمير مقبرة (مأمن الله) في القدس الشريف وعدم تحويل الاحتلال لهذه المقبرة الإسلامية التاريخية إلى متحف لما تضمه من قبور صحابة رسول الله (ص) .

كما أكدت اللجنة على ضرورة توفير المساعدات المالية تنفيذا لما ورد في البيان الختامي للقمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة حول مساعدة الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده داخل الأراضي المحتلة وخاصة بالقدس .

كما حثّت اللجنة مجالس الدول الأعضاء على مطالبة حكوماتها بالتحرك السريع والفعال من اجل حمل الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة لمسؤولياتها كاملة تجاه ما يجري في القدس الشرقية ومطالبة حكوماتها تعبئة وتوجيه سفاراتها وممثلياتها الدبلوماسية لخلق رأي عام عالمي مساند لقضية القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية واعتبار القدس عاصمة روحية ورمزا للأمة الإسلامية ، وحثت اللجنة أيضا المسلمين والمسيحيين في كافة أنحاء العالم العمل سويا من اجل حماية المسجد الأقصى .

كما نددت اللجنة بمنع إسرائيل الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عبادتهم في القدس والتدخل في شؤون الأوقاف الإسلامية ومنع ترميم المقدسات وحثت الدول الأعضاء على الاهتمام بالمناهج الدراسية للأجيال والناشئة الجديدة في العالم الإسلامي وخاصة في المدارس الابتدائية والثانوية لتدريس القضية الفلسطينية وقضية القدس الشريف بشكل خاص.

اللجنة المتخصصة لحقوق الإنسان والمرأة والأسرة:

كما شارك الوفد الفلسطيني ممثلا بالأخت وداد عبدالرحيم في اللجنة المتخصصة لحقوق الإنسان والمرأة والأسرة حيث أوصت اللجنة بالتذكير بالقرار (رقم ٣٤/) ٤٠ الصادر عن الدورة الأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن تسمية اليوم الخامس من شهر أغسطس من كل عام يوما لحقوق الإنسان في الإسلام والكرامة الإنسانية ، وهو يوم استشهاد الطفل محمد الدرة ، والتضامن مع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي بمن فيهم برلمانيون من المجلس التشريعي الفلسطيني وكذلك النساء المعتقلات والأطفال والمرضى .

كما طالبت اللجنة بدعم النساء الفلسطينيات ، وخاصة المقدسيات المرابطات في القدس اللواتي يعانين من مصادرة وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والظلم والقهر من قبل سلطات الاحتلال وإصدار قرارات بها .

لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية:

كما شارك الأخ فتحي أبو العردات ممثل الوفد الفلسطيني في لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية حيث أوصت اللجنة بالاتي :

إدانة اللجنة السياسات العدوانية الإسرائيلية المتعلقة بتهويد القدس والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وآفة المستعمرات في الأراضي الفلسطينية .

كما حثت اللجنة على دعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس وباقي الأراضي الفلسطينية من خلال تأمين الدعم المادي والاقتصادي وإقامة مشاريع استثمارية لإيجاد فرص عمل للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية.

طالبت اللجنة بفتح باب العمل في كل الدول الإسلامية للفلسطينيين في الوطن والشتات في الخارج للحد من البطالة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

كما أدانت اللجنة استخدام الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واستخدامها مكباً للنفايات الإسرائيلية بما تخلفه من ضرر على مصادر المياه والصحة العامة وكذلك مجاري المياه العادمة الصادرة عن المستوطنات والتي تمر بالأراضي الفلسطينية وما تخلفه من إضرار على المزروعات

إدانة اللجنة حفر آبار للنفط في الأراضي الفلسطينية واستغلالها لصالح الاحتلال الإسرائيلي.

اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية:

عقدت لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية اعمالها ٢٠١٤/٢/١٦، واعتمدت مشاريع القرارات المعدة من قبل الأمانة العامة للاتحاد والتي شملت كافة القضايا السياسية التي تهم دول العالم الإسلامي وفي مقدمتها قضية فلسطين.

ولقد أكدت اللجنة على دعم وتأييد القضية الفلسطينية، حيث حظيت جميع التوصيات المتعلقة بالقضية الفلسطينية بالإجماع وكانت كما يلي :

- التأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين حسب القرار رقم ١٩٤.
- التأكيد على خروج الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال.
- التأكيد على إزالة المستوطنات .
- كما استنكرت اللجنة التهديدات التي يتعرض لها الرئيس محمود عباس من قبل المسؤولين الإسرائيليين .
- كما رفضت اللجنة السياسات الإسرائيلية التي تعمل على تطبيق يهودية الدولة ومحاولات هدم المسجد الأقصى او تقسيمه مكانياً وزمنيا.
- كما أكدت على وقف الحصار الإسرائيلي التي تفرضه على قطاع غزة .
- كما طالبت اللجنة بالإسراع بتنفيذ الاتفاقات التي عقدت من اجل تشكيل حكومة توافق وطني وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني.

٧- المؤتمر الثالث للبرلمانيات المسلمات:

شارك المجلس الوطني الفلسطيني بالمؤتمر الثالث للبرلمانيات المسلمات ممثلا بالأخت وداد عبد الرحيم ، حيث أكد المؤتمر على صمود المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في مواجهة العنف الهمجي والاعتقالات ضد النساء والأطفال خاصة ، وطالب المؤتمر بضرورة العمل على إطلاق سراح المعتقلين خاصة منهم النساء والأطفال والمرضى .

الدورة السادسة عشرة للجنة العامة للاتحاد:

عقدت الدورة السادسة عشرة للجنة العامة للاتحاد يوم ٢/١٧ ، حيث تسلم السيد علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي رئاسة الدورة خلفاً للسوداني ، وقد تمّ خلال الجلسة انتخاب النيجر نائبا أول للرئيس والجزائر النائب الثاني ، وتمت مناقشة الوضع المالي للاتحاد وتشكيل لجنة الصياغة لإعلان طهران.

اجتماع روحاني – الزعنون:

استقبل الرئيس الإيراني حسن روحاني يوم ٢/١٩ الأخ سليم الزعنون - رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ووفد المجلس المشارك في اجتماعات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث أكد روحاني على دعم بلاده للقضية الفلسطينية وعلى رأسها



مدينة القدس وخاصة المسجد الأقصى المبارك من خلال العلاقة التاريخية التي تربط فلسطين بإيران واعداً بالوقوف إلى جانب فلسطين في المحافل الدولية .

بدوره، طالب رئيس المجلس الوطني إيران بالمزيد من الدعم لأهلنا على كل المستويات خاصة في القدس والقطاع المحاصر من قبل الاحتلال الصهيوني.

وذكّر بموقف الرئيس الراحل ياسر عرفات من الثورة الإسلامية الإيرانية وزيارته لطهران عقب انتصار الثورة مباشرة ناقلاً تحيات الرئيس أبو مازن الى الرئيس روحاني ومهنئاً في الذكرى الـ ٣٥ للثورة الإيرانية واستلام فلسطين للسفارة الإسرائيلية التي أصبحت وما زالت سفارة دولة فلسطين في إيران .

وفي نهاية اللقاء طلب الرئيس روحاني نقل تحياته للرئيس محمود عباس .

اجتماع لاريجاني – الزعنون:

استقبل السيد على لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني الأخ سليم الزعنون على هامش اجتماعات المؤتمر التاسع للاتحاد ضم أعضاء الوفد الفلسطيني وسفير فلسطين في طهران .

حيث أكد لاريجاني خلاله الاجتماع دعم إيران لفلسطين وقضيتها العادلة مثمناً حضور الأخ أبو الأديب شخصيا لاجتماعات المؤتمر البرلماني .

كما نقل الأخ سليم الزعنون تحيات الأخ الرئيس أبو مازن لرئيس مجلس الشورى الإيراني، حيث جرى حديث مستفيض حول ما يعانيه شعبنا في الوطن المحتل، و ما يتعرض له الرئيس أبو مازن من تهديدات صهيونية وضغوط أمريكية لثنيه عن تمسكه بحق شعبنا في الحرية والاستقلال ، وأكد الزعنون صمود الأخ الرئيس وثباته على مواقفه الوطني في مواجهة ذلك .

الاجتماع التشاوري المجموعة العربية في الاتحاد :

عقدت المجموعة العربية في الاتحاد يوم ٢/١٧ اجتماعاً تشاورياً نتج عنه تشكيل الوفد العربي للجنة التنفيذية المكون من : الإمارات العربية ولبنان والجزائر والمغرب .

اما اللجنة السياسية فتمّ التوافق على ان يشارك فيها كل من الكويت وفلسطين والسودان والصومال .

كما تمّ التوافق على كل من البحرين والأردن والجزائر والصومال للجنة الاقتصادية، والبحرين وسوريا وتونس والجزائر للجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة.

اما اللجنة الثقافية وحوار الحضارات والأديان فتشكلت من عُمان وفلسطين ، والسودان والجزائر.

وكان رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني الاخ خالد مسمار ممثل الوفد في الاجتماع التشاوري للمجموعة العربية قد شكر كلاّ من الأردن والعراق وسوريا الذين تنازلوا لصالح عضوية فلسطين في اللجنة السياسية .

اجتماع لجنة فلسطين على مستوى رؤساء المجالس:

عقدت اللجنة الدائمة لشؤون فلسطين يوم ٢/١٩ اجتماعا هاما بمشاركة رؤساء المجالس الأعضاء في اللجنة ، بمناسبة ذكرى افتتاح سفارة فلسطين في طهران في ١٩٧٩/٢/١٩ ، حيث تحدث الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني حول الوضع الفلسطيني بشكل عام وقضية القدس بشكل عام والمسجد الأقصى بصورة خاصة شاكرا الاتحاد على تشكيل هذه اللجنة مما يدل على اهتمام برلمانات العالم الإسلامي بقضيته المركزية.

كما طالب الزعنون خلال الاجتماع بوقف الدماء التي تسيل في سوريا الشقيق ودعم المجتمعين إلى الحل السياسي السلمي بين الفرقاء في سوريا .كما دعا إلى عقد الاجتماع القادم للجنة في فلسطين.

وكان عدد من رؤساء المجالس تحدثوا ومنهم رئيس المجلس في الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس النواب العراقي الذي دعا إلى مبادرة من رؤساء المجالس لزيارة رام الله وغزة لإنهاء الانقسام ، وتحدث رئيس البرلمان التركي والجزائري والبحريني والسوداني والأردني حيث اجمعوا على اهتمامهم بالقضية الفلسطينية والمصالحة الوطنية وكيفية التصدي لمحاولات أعداء الأمة الإسلامية لتهميش القضية الفلسطينية .

كما أعلن الأردن من خلال رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة عن استعداد الأردن لاستضافة للدورة الرابعة للجنة فلسطين في الأردن.وتقرر في نهاية المطاف عقد اجتماع لجنة فلسطين الدائمة في المغرب.

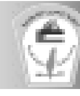
١٢- الدورة التاسعة لمؤتمر الاتحاد:

تم اعتماد جميع التوصيات السابقة في الدورة التاسعة لمؤتمر الاتحاد .

إعلان طهران.

١٣-الدورة القادمة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

تقرر عقد الدورة القادمة للاتحاد في جمهورية مالي عام ٢٠١٥.



تقرير حول مشاركة وفد فلسطين في أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

إعداد: عمر حمايل
مستشار الوفد

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة عضو المجلس زهير صندوقة والمدير العام للمجلس مروان منى السعدي وعمر حمايل مستشار الوفد في أعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي التي عقدت في مدينة مراكش المغربية خلال الفترة ٥-٦/٠٦/٢٠١٤.

وشارك في أعمال الدورة التي عقدت برئاسة السيد فيصل فهد الشايع – وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية-رئيس اللجنة التنفيذية، ممثلو الشعب البرلمانية العربية الآتية: الأردن–الإمارات–البحرين –تونس–الجزائر - جيبوتي- السعودية –السودان - العراق - عمان –فلسطين –قطر –الكويت – لبنان–المغرب.

وتضمن جدول الأعمال البنود التالية:

١- دراسة وإقرار تقرير اللجنة المصغرة (بيروت ٣-٤/٠٤/٢٠١٤) المتضمن البنود التالية:
أ- دراسة الهيكل التّنظيمي للعاملين في الأمانة العامّة للاتّحاد.
ب- دراسة معايير وآليّات إعفاء بعض الشّعب البرلمانيّة من الدّيون المترتّبة عنها.
ج- تحديد طريقة انتخاب الأمين العام الجديد للاتّحاد.
د- لجنة منح جائزة التّميز البرلماني.
هـ- الوضع المالي للاتحاد البرلماني العربي.
٢- متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر (٢٠) للاتحاد - الكويت- ١٩/٠١/٢٠١٤): تقرير الأمين العام حول تنفيذه وبرمجة تنفيذ بقية قرارات المؤتمر).
٣- أوضاع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي (المقر والموظفون).
٤- تحديد مكان وتاريخ الدورة الخامسة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد مع مشروع جدول أعمالها.
٥- تحديد مكان وتاريخ المؤتمر الواحد والعشرين للاتحاد مع مشروع جدول أعماله.
٦- ما يُستجدّ من أعمال.

أولا : جلسة الافتتاح:

تحدث في بداية الجلسة السيد عبد اللطيف وهبي، نائب رئيس مجلس النواب المغربي، الذي أكد في كلمته باسم السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، والدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس مجلس المستشارين،أن البرلمانيين العرب مدعوون إلى رفع الصوت وإبداء الرأي، ومواكبة القرار الرسمي العربي بما يملكونه من وسائل التتبع والرصد والمراقبة والمحاسبة. وأضاف أنه من مسؤوليات البرلمانيين العرب أن يضغطوا، وينصَحوا، ويوَجِّهوا، ويقوّوا القرار العربي حول حاضر أمتنا العربية ومصيرها.

و تحدث كذلك حول الأوضاع العربية الراهنة وما لحق بها من تغييرات في هياكل البرلمانات والدساتير، والتحولات الانتقالية في مصر وتونس وليبيا واليمن.

كما وجه التحية لعودة الوحدة الفلسطينية الذي كان مطلبا برلمانيا عربيا للإسهام في بناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

ثم استمع أعضاء اللجنة إلى كلمة فيصل فهد الشايع – وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية-رئيس اللجنة الذي أشار إلى ضرورة العمل على إعلاء مكانة الاتحاد وتفعيل مساعيه وجهوده من خلال تطوير نظمه ولوائحه بما يتيح مساحة أكبر للإنتاج والبناء،ومواكبة الاتحادات العالمية المماثلة دوليا وإقليميا..

وقد تغيب رئيسا مجلسي النواب والمستشارين المغربيين عن الحضور نظرا لارتباطات طارئة حدثت يوم انعقاد الاجتماع.

ثانيا - جلسات العمل والمناقشات

وبعد المناقشات حول بنود جدول الأعمال، اتخذت اللجنة القرارات التالية:

١- وافقت اللجنة على تقرير اللجنة المصغرة بعد إدخال بعض التعديلات عليه والتي عقدت اجتماعها في بيروت ٣-٤/٠٤/٢٠١٤ .
٢- كما وافقت اللجنة على تعديل الهيكل التنظيمي المقترح في الاجتماع الأول للجنة المصغرة فيما يتعلق بمنصب الأمين العام المساعد بحيث تم تخفيض عمر لمرشح إلى ٣٥ سنة بدلا من ٤٠. والاكتفاء بمساعد واحد للأمين العام في هذه المرحلة.

و أشار رئيس الوفد الفلسطيني الأخ زهير صندوقة في مداخلته أمام اللجنة إلى مستجد المصالحة الوطنية الفلسطينية، وتشكيل الحكومة الفلسطينية، مضيفا انه يأمل مساندة اللجنة التنفيذية والاتحاد لهذه الخطوة وإبداء الدعم والتأييد لها.

٣- معايير وآليات إعفاء بعض الشعب البرلمانية من الديون المترتبة على بعض الشعب البرلمانية.

بعد دراسة هذا البند وتبادل الآراء والاقتراحات تقرر تأجيل البت في الموضوع إلى الاجتماع القادم للجنة المصغرة، التي ستبحث في تعديل المواد التي تعالج موضوع تخلف بعض الشعب البرلمانية عن دفع اشتراكاتها السنوية على أن تقدم الشعب البرلمانية مقترحاتها حول ذلك لهذه اللجنة التي ستجتمع في شهر سبتمبر أيلول القادم. والتي بدورها سترفع توصياتها لاجتماع اللجنة التنفيذية القادم الذي سيعقد في الخريف في الأردن. ونشير هنا إلى التعديلات المتعلقة بالمواد التالية التي تعالج هذه القضية:

- المادة (٢٣) من ميثاق الاتحاد.
- المادة (٥٤) من النظام الداخلي للاتحاد.
- المادة (١٠) من النظام المالي للاتحاد.
- المادة (٥٧ – أ) من النظام المالي للاتحاد.

٤- الموافقة على ما جاء في تقرير اللجنة المصغرة حول آليات انتخاب الأمين العام للاتحاد، وتتمثل تلك الآليات بما يلي:
أ- مخاطبة كل المجالس البرلمانية العربية بفتح باب الترشيح ابتداء من ١ تموز حتى ٣٠ آب القادم.
ب- اختيار المرشح:
. دراسة الطلبات لمدة ثلاثة أشهر من قبل لجنة مصغرة حددتها اللجنة التنفيذية وتضم ممثلين عن: السودان، المغرب، الإمارات، الكويت، الأمين العام الحالي.
- تعرض لجنة الدّراسة والانتقاء نتائج أعمالها على اللجنة التّنفيذيّة للإطّلاع ورفع التّوصية للمؤتمر ٢١ للإتّحاد البرلماني العربي لاعتماد المرشّح المؤهّل للمنصب بالأغلبيّة المطلقة لأعضاء الإتّحاد.
- التصويت على اختيار المرشحين:
أ- إذا حصل المرشح على أغلبية ٥٠ +١ من أصوات أعضاء المؤتمر يعتبر فائزاً،(١٣ صوتا).
ب- التصويت سري.
ج- لكل شعبة برلمانية صوت واحد.
٥- إذا لم يحصل على الأغلبية المطلقة تجري دورة أخرى للتصويت بين أعلى المرشحين يفوز فيها من يحصل على أعلى الأصوات.
٦- الموافقة على اللائحة الداخلية للجنة جائزة التميز البرلماني العربي
بعد دراسة هذا البند وتبادل الآراء والاقتراحات حوله تمت الموافقة على التعديلات على اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي.
٧- الموافقة على تقرير الأمين العام للاتحاد حول الوضع المالي للاتحاد البرلماني العربي.
٨- الموافقة على تقرير الأمين العام حول تنفيذ وبرمجة تنفيذ قرارات المؤتمر ال ٢٠ للاتحاد .

وبعد تقديم الأمين العام للاتحاد عرضا موجزا لمحتويات التقرير، أشار رئيس الوفد الفلسطيني أن هنالك قرارات ليست بحاجة للتعميم كما ورد في تقرير الأمين العام للاتحاد، وإنما للتنفيذ مطالبا بمعرفة ما تم من عملية تنفيذ قرارات الاتحاد الأخير الذي عقد في الكويت في شهر يناير– كانون الثاني الماضي، وأين وصلت التجهيزات لتشكيل الوفد البرلماني برئاسة رئيس الاتحاد لزيارة كل من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي والفاتيكان لطرح موضوع الانتهاكات الإسرائيلية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس والدفاع عن حرمة وحرية الأديان وقدسيتها خاصة في ظل ما تتعرض له مدينة القدس هذه الأيام من هجمة تهويدية شرسة ؟ ونطلب من الأمين العام للاتحاد اطلاعنا على الخطوات أو المراسلات حول تفعيل تلك القرارات.

وكذلك طالب الوفد الفلسطيني بتضمين تقرير اللجنة التنفيذية للاتحاد دعم المصالحة الفلسطينية وحكومة الوحدة الوفاق الوطني التي شكلت مؤخرا، إلى جانب إدراج الاعتقال الإداري والأسرى المضربين عن الطعام .

واقترح الوفد الفلسطيني أيضا: إضافة مهمة أخرى للوفد البرلماني تتعلق بشرح ما يمارسه الاحتلال من الاعتقال الإداري خاصة للنواب، ومطالبة الكنيست إلغاء كل القوانين والقرارات والأنظمة التي تخالف اتفاقيات جنيف ومبادئ القانون الدولي.

وقد ردّ الأمين العام للاتحاد على ذلك بالقول: إن رئيس الاتحاد البرلماني العربي السيد مرزوق الغانم قد بدأ اتصالاته لترتيب مواعيد لهذا الوفد البرلماني العربي، وقد يكون ذلك بفترة ما بعد الصيف، وقد رصد إمكانيات مادية لذلك، وانه نظرا للانشغالات الكثيرة لرئيس الاتحاد خلال الفترة الماضية لم يتمكن من تنفيذ هذا القرار، وانتظروا قريبا فسوف يصلكم شيئا بهذا لخصوص.

وعليه فقد طالب الوفد الفلسطيني تضمين خطة التنفيذ التي اقترحها الأمين العام خلال الستة شهور القادمة ما يشير إلى تنفيذ قرارات الاتحاد الخاصة بالقضية الفلسطينية خاصة القرار المتعلق بتشكيل وفد برلماني عربي برئاسة رئيس الاتحاد.

وقد قررت اللجنة التنفيذية إصدار بيان إعلامي، حول دعم ومساندة المصالحة ورفض الاعتقال الإداري، ودعم ومساندة الأسرى المضربين عن الطعام.

٩- أوضاع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي – المقر والموظفون :

قدم الأمين العام للاتحاد عرضا لقرارات المؤتمر ٢٠ المتضمن تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعي اللجنة التنفيذية في الرباط والكويت والقرار الصادر عن المؤتمر التاسع عشر والقرارات الصادرة عن رئيس الاتحاد والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي من دمشق إلى بيروت، وتكليف رئيس الاتحاد باتخاذ القرارات اللازمة لحسن سير عمل الأمانة العامة.. وقد وافقت اللجنة على محتوى التقرير.

وعند الحديث عن مقر الاتحاد عبر بعض الأعضاء عن رأيهم فيما يخص المقر المؤقت وضرورة اتخاذ قرارا يتناسب مع ميثاق الاتحاد ويمكن الأمانة العامة من القيام بمهامها في ظروف حسنة وفي مقر مستقل يمكن أن يستوعب جهاز الأمانة العامة وفقا



للهيكلية التنظيمية الجديدة. كما عبر بعض الأعضاء عن آرائهم حول استضافة المقر المؤقت في لبنان أو الأردن أو المغرب.

وكلفت اللجنة الأمين العام للاتحاد بالاتصال برؤساء برلمانات الدول المعنية وتقديم تقرير شامل للجنة المصغرة في اجتماعها القادم يتضمن الإمكانات المادية والمعنوية التي يتعهدوا بتوفيرها للأمانة العامة للاتحاد.

١٠- الاجتماع القادم للجنة التنفيذية :

وافقت اللجنة على عقد اجتماعها القادم في المملكة الأردنية الهاشمية في شهر نوفمبر – تشرين الثاني -٢٠١٤، وتكليف اللجنة المصغرة باقتراح جدول أعمال اجتماع الدورة الخامسة عشرة للجنة التنفيذية.

١١- المؤتمر الحادي والعشرون للاتحاد

-تكليف اللجنة التنفيذية بدراسة موضوع عقد المؤتمر الحادي والعشرين في الربع الأول لعام ٢٠١٥ وفقا لمقتضيات ميثاق الاتحاد وأنظمته في بيروت وان تعذر في القاهرة وان تعذر في الرباط وفقا للقرار الذي سبق أن اتخذه المؤتمر العشرون للاتحاد البرلماني العربي في الكويت.

١٢-وتحت بند ما يستجد من أعمال : كلفت اللجنة التنفيذية رئيسها الأستاذ فيصل الشايع بإصدار بيان صحفي يتضمن مواقف اللجنة حول مباركة المصالحة الوطنية الفلسطينية وتشكيل حكومة التوافق الوطني ودعم مطالب الأسرى الإداريين والمعتقلين الفلسطينيين ، وكذلك المطالبة بدعم لبنان والأردن ومساندتهم في إيواء اللاجئين السوريين.

وفعلا صدر البيان الصحفي التالي بتاريخ ٢٠١٤/٦/٧ ونشر في وسائل الإعلام على الشكل الآتي :

الاتحاد البرلماني العربي يرحب بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة ٢٠١٤/٠٦/٠٧ ٠٤:٤٣ م الأخبار العربية

الرباط - ٧ - ٦ (كونا) -- أعلنت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي اليوم عن دعمها القوي لخطوات المصالحة الفلسطينية وتأييدها القوي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ورحبت اللجنة في تصريح صحفي أصدره وكيل الشعبة البرلمانية بمجلس الامة ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي النائب فيصل فهد الشايع في ختام دورتها ال١٤ بمدينة مراكش المغربية بتشكيل حكومة التوافق الوطني معربة عن أملها في أن تقوم الحكومة باتخاذ كل التدابير التي من شأنها توحيد كلمة الشعب الفلسطيني ونصرة قضاياه العادلة.

ودعت البرلمانات والحكومات العربية إلى دعم الحكومة الفلسطينية الجديدة ماديا ومعنويا وتوفير شبكة الأمان المالية العربية لتمكين الشعب الفلسطيني من الصمود في وجه كل الضغوطات.

كما دعت لمتابعة قضية الاعتقال الإداري والعمل على تنظيم حملة برلمانية دولية لفضح القوانين والأنظمة والإجراءات العنصرية الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي التي يفرضها الاحتلال في دولة فلسطين مجددة دعمها لمطالب الأسرى الإداريين الفلسطينيين في إضرابهم الذي يخوضونه منذ ما يزيد على شهر ونصف الشهر دفاعا عن حقهم في الحرية ومطالبة المنظمات والاتحادات البرلمانية بإعلان دعمها ومساندتها للمعتقلين الفلسطينيين ومطالبهم العادلة.

توصيات ونتائج:

١- إعداد مذكرة للامين العام للاتحاد وإرسالها من قبل الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لإبداء رغبة الشعبة البرلمانية الفلسطيني أن تكون عضوا في اللجنة المصغرة.

٢- استطاع الوفد استصدار قرار من اللجنة التنفيذية حول موضوعي المصالحة الفلسطينية ودعم الأسرى المضربين عن الطعام، وتنظيم حملة برلمانية قانونية عربية حول الاعتقال الإداري، وقد ورد ذلك في البيان الصحفي ، وتمت الإشارة إليه أيضا في تقرير اللجنة التنفيذية للاتحاد الصادر عن هذه الدورة.

زيارة وفد المجلس الوطني الفلسطيني إلى موسكو

.... إعداد: قسم التحرير

التقى الأخ تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ونائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية وبلال قاسم عضو المجلس بتاريخ ٢٠١٤/٤/١١ ضمن وفد الجمعية برئاسة رئيس الجمعية السيد فرانشيسكو اماروزو ومشاركه كل من نواب رئيس الجمعية من المغرب وموناكو والسيدة فدوى ديب عضو مجلس الشعب السوري، التقى في موسكو بالسيد ميخائيل بغدانوف نائب وزير الخارجية الروسية والسيد غريغوري كاراسين نائب الوزير للشؤون الخارجية.

وبحث اللقاءان ضرورة الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية مبني على أساس حل الدولتين ووفق قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار ١٨١ وقرار ١٩٤المتعلق بحق العودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

وبهذا الخصوص أكد نائب وزير الخارجية الروسي على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من مخيماتهم في سوريا إلى ديارهم وليس إلى تلك المخيمات، والى ذلك الحين يجب تقديم كل أشكال الدعم لهم.

و قد عبر تيسير قبعة عن شكره للموقف الروسي الواضح والصريح بما يخص القضية الفلسطينية مشيدا بعلاقات الصداقة الروسية الفلسطينية وبالدور المهم الذي لعبته روسيا بالسابق وتلعبه لخلق التوازن بالمنطقة والعالم في مواجهة التفرد الأمريكي- الإسرائيلي، مؤكدا دعمه للتوجهات الروسية لإعادة الاعتبار للمجتمع الدولي ولهيئته الدولية لتقوم بدورها بالمنطقة من اجل تحقيق السلام العادل المبني على حل الدولتين حسب قرارات الشرعية الدولية.

وقال الامين العام للجمعية السيد سيرجيو بيازي نسعى من خلال هذه الزيارة الى بدء حوار مكثف ونشط .. ونشكر اعضاء الجمعية البرلمانية لسعيها وتعاونها معنا في مجلس الدوما .

فيما أكد فرانشيسكو اماروزي رئيس الجمعية البرلمانية أن المهمة التي نقوم بها مهمة جدا واحد اهدافها التركيز على حل الازمات سلميا .. وخاصة الازمة السورية .. والوضع في الشرق الاوسط واهمية الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي و قمنا في العام الماضي بمهمة برلمانية الى دمشق و لبنان والتقينا الدبلوماسيين الروس في مالطا .. وكذلك زرنا الاردن ورام الله .. والتقينا ممثلي الامم المتحدة هناك . واضاف أن الموضوع الذي نود طرحه هو جمود المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية .. وفتور الاتصالات او توقفها بين الفلسطينيين والاسرائيليين .. وكذلك الوضع الماساوي في سوريا ورأينا المهم الآن ايقاف العنف والارهاب .

وقال بلال قاسم اكرر شكري و شكر زملائي على هذه الدعوة وهذا اللقاء المهم لروسيا وشعبها مكانة خاصة عند الشعب الفلسطيني للعلاقات المتميزة التي تربط شعبينا منذ القدم .. و شواهد ذلك في القدس وباقي المدن الفلسطينية .. كذلك للدعم المستمر الذي تقدمه روسيا الاتحادية للقضية الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني من اجل الوصول الى اهدافه و حقه في تقرير مصيره واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق قرارات الشرعية الدولية .و نحن جادون بعملية السلام .. ونريد السلام المبني على قرارات الشرعية الدولية لا سلام مع الاحتلال .. ولا سلام مع الاستيطان ولا سلام مع تهويد القدس .. ونتحدث عن العقبات والمطبات التي تضعها حكومة الاحتلال الاسرائيلي وخاصة اخر عقبة حول ضرورة الاعتراف باسرائيل كدولة يهودية .. وهذا مرفوض تماما من قبل الشعب الفلسطيني لانه يضرب كل مفاهيم السلام .

وكما قال الرئيس الفلسطيني نحن قبلنا بـ ٢٢ ٪ من اراضي فلسطين التاريخية لنعيش دولتين لشعبين .. فلتسموا دولتكم ما شئتم لكن لا احد يفرض علينا ان نعترف بيهودية الدولة لان هناك مسيحيين و مسلمين وعرب و قوميات اخرى تعيش داخل دولة اسرائيل حسب قرار مجلس الامن ١٨١ عام ١٩٤٧ . وللعلم فقط للتذكير دولة اسرائيل هي الدولة الوحيدة بالعالم التي انشئت بقرار من الامم المتحدة . مشروطا بوجود دولة جارة للشعب الفلسطيني دولة فلسطين .

ورغم ذلك .. هم مستمرون بالاستيطان والاحتلال والاعتقال . وما نأمله ان تلعب روسيا دورا اكبر في المستقبل من خلال اللجنة الرباعية لتطبيق قرارات الشرعية و قرارات مجلس الامن والتي ترفض دولة الاحتلال تطبيق اي منهم . مرة اخرى .. تحية لروسيا و شعبها .. ونحن على ثقة كاملة ان روسيا ستقف دوما الى جانب نضال شعبنا الفلسطيني من اجل اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية .. و شكرا .

وقال السيد جورجي كاراسين نائب وزير الخارجية الروسية . انا و السيد قبعة ، نعرف بعض منذ زمن طويل وهو من الرفاق القادة الكبار في منظمة التحرير الفلسطينية واعتقد انه في المنظمة البرلمانية المتوسطية شخصية مهمة ، نحن بامكاننا سماع تقييمكم وسنأخذه بعين الاعتبار وهذا هو هدف الدبلوماسية .. نحدد سياسة دولتنا ونحن مهتمون برأيكم . والرأي العام و شرائح المجتمع ..



ورأيكم مهم جدا لنا .. لانكم تمثلون شعوبكم ..

وقال الاخ تيسير قبعة : كان لزيارتنا لموسكو .. فرصة جيدة و عظيمة للقاء اخ عزيز و صديق كبير ولا اعرف بماذا أصفه .. رفيق .. وهذا اللقاء بين الجمعية " البام " و روسيا الاتحادية مهم .. و ضروري الاستفادة من هذه العلاقة . وتكون روسيا الاتحادية لها عضوية وفق نظام البام . وهذا مرحب به من قبلنا .وأما سياسيا فأعتقد انه انتهت مرحلة امريكا تخطط لوحدها .. وتقرر لوحدها .. فشلت الجهود الامريكية للسلام في المنطقة لأن اسرائيل لا تريد السلام ودائما ومنذ اكثر من عشرين عاماً كلما حصل تقدم يعيدوننا لنقطة البدء .. ونقطة الصفر . ويضعون العقبات والشروط .. بما يضمن استمرار الاحتلال والاستيطان .

نأمل ان تعود روسيا لتلعب دورها الحقيقي والمرحب به في الشرق الاوسط . في الصراع العربي الاسرائيلي .

نحن لدينا اجتماع للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية نهاية هذا الشهر .. سنناقش به الوضع بمجمله .واعتقد اننا سنأخذ قرارات مهمة على قدر المسؤولية على صعيد الوضع الفلسطيني العام .. والتوجهات السياسية المستقبلية وخاصة استكمال الانضمام لباقي المنظمات الدولية .. وكذلك سنبحث الوحدة الوطنية الفلسطينة بما يضمن تحقيق اهدافنا في اقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها، لا اريد ان اطيل .. ولكن شعبنا سعيد بدور روسيا الحالي والمستقبلي موقف روسيا من مصر . وكذلك الدور الروسي في سوريا .. كان لروسيا الدور الاكبر بوقف العدوان على سوريا . من قبل امريكا والناتو ..

وهذا الموقف لن تنساه كل شعوب المنطقة لما كان قد يؤدي من تدمير للمنطقة بأكملها .

كذلك موقف روسيا بتقديم المساعدات الانسانية للاجئين الفلسطينيين. والسوريين ايضا .

ولا اريد ان اطيل عليكم و شكرا جزيلا .

وقال بغدانوف نائب وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي،السيد: (Mikhail BOGDANOV).

للاسف ليس لدينا الوقت الكافي في الشرح لحل المسائل اود ان اوضح الموقف الروسي . ينبع من ماهو متوفر من معلومات واتصالات ويتفق تماما مع الموقف الدولي .. وقرارات الشرعية الدولية . العلاقات الدولية يجب ان تمشي وفق القواعد والقوانين الدولية المعروفة للجميع والا سيكون هناك قانون الغاب .. في العلاقات الدولية وهذا امر صعب .. ويهدد مستقبل العلاقات ولانهم (الامريكان) لا يريدون القوانين الدولية والقرارات الدولية فيما يخص الصراع العربي الاسرائيلي حتى لا يريدون المبادرة العربية .. يحاولون فرض اتفاقات جانبية . ونتنياهو .. يطالب بيهودية الدولة العبرية .. وامريكا تدعمه .. وهذا جديد ..ولا ندري لماذا ذلك ..؟ وهذا مأزق جديد واذا ناقشنا ذلك بشكل مفصل .. علينا وعليكم ان نعرف ماهي حدود دولة اسرائيل .نحن جميعا نعرف ان هناك احتلالاً اسرائيلياً للقدس الشرقية وارض الجولان السورية ويريدون ضمها.. او هم ضموها عمليا . هل على الرئيس عباس ان يعترف ايضا بالجولان يهودية .. كلام مش معقول ..

وعلى سبيل المثال، فان اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم نقول الان ان هناك ملايين اللاجئين السوريين.. سيعودون الى بلادهم عندما تحل الازمة في سوريا وتأمين الامن .. بخصوص اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية في سوريا هناك مليون لاجىء فلسطيني في سوريا و لبنان .

الحل الامثل ان نبحث عن عودتهم الى بلادهم .. فلسطين .. لانهم اذا عادوا الى سوريا فسيبقون لاجئين ايضا .. الافضل ان يعودوا الى بلادهم فلسطين كي تنحل الازمة ومشكلتهم التاريخية وفق القرار الدولي ١٩٤ ويجب ان يعودوا الى فلسطين وهناك الكثير من المواضيع .. ممكن ان توضع في المستقبل من قبلهم لا اريد الخوض فيها كل هذا بسبب عدم قبول شركائنا الأوروبيين والأمريكان تطبيق قرارات مجلس الأمن .

فيما يتعلق بالمستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية لكن بكل أسف الاستيطان يمشي وبعدها تقول هيلاري الاستيطان موجود ولا نستطيع ان نلغيه او نلمسه .

المجتمع الدولي يقر ان المستوطنات غير شرعية بالقانون الدولي. وقرارات الامم المتحدة كلها تدين الاستيطان . ويأتي البعض هنا ليقول لنا ان المستوطنات شرعية بحكم سياسة الأمر الواقع ..



تقرير حول مشاركة وفد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي

.... إعداد: عمر حمايل



شارك وفد برلماني فلسطيني في اجتماعات الدورة ١٣٠ للجمعية العامة والدورة ١٩٤ للمجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في جنيف خلال الفترة ١٦-٢٠١٤/٣/٢٠ برئاسة تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ومشاركة أعضاء المجلس: انتصار الوزير، عزام الأحمد، زهير صندوقة، بلال قاسم،أمين عام المجلس التشريعي إبراهيم خريشة، والإداريين عمر حمايل واحمد أبو حشيش.

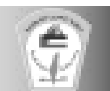
اليوم الأول: ٢٠١٤/٣/١٦

أولا: الاجتماع التنسيقي للنساء البرلمانيات

شاركت عضو الوفد الفلسطيني انتصار الوزير في اجتماع النساء البرلمانيات الذي ناقش عددا من القضايا من أبرزها دور البرلمانات في حماية الأطفال خاصة أثناء الحروب والصراعات والأطفال المهجرين، وكيف يمكن توفير الرعاية والحماية لهم.حيث أشارت إلى معاناة الأطفال في فلسطين المحتلة حيث لا زالت إسرائيل تعتقل أكثر من ٢٣٠ طفلا في سجونها مخالفة بذلك قواعد القانون الدولي في ظروف إنسانية صعبةَ، مطالبة بتأمين الإفراج الفوري عن هؤلاء الأطفال والنساء.

ثانيا : المشاركة في الاجتماعين التنسيقيين للمجموعتين العربية والإسلامية

شارك الوفد الفلسطيني برئاسة الأخ تيسير قبعة في الاجتماعين التنسيقيين للمجموعتين العربية والإسلامية، حيث ناقشا تنسيق المواقف تجاه القضايا المعروضة على جدول الاجتماعات خاصة البنود الطارئة وانتخاب أمين عام جديد للاتحاد البرلماني الدولي.



أ - إما الإبقاء على علاقة التعاون القائمة بينهما.

ب- أو تحويل الاتحاد لمنظمة عالمية على غرار منظمة العمل الدولية.

ج – أو مقترح من الإمارات: توقيع اتفاقية شراكة إستراتيجية بينهما.

وناقشت المجموعة العربية أيضا البنود الطارئة التالية المدرجة على جدول أعمال الاتحاد:

١ . دورالاتحاد البرلماني الدولي في إيجاد حل سلمي للازمة السورية– مقدم من الوفد السوري.

٢ . ترسيخ الأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى – مقدم من الوفد المغربي.

٣ . العدوان الروسي على أوكرانيا . مقدم من أوكرانيا وكندا.

وقد احتج الوفد الأردني على إدراج اسم الأردن في البند السوري واتهامه بأنه يسمح للجماعات المسلحة بدخول سوريا من خلال حدوده.

رئيس الوفد الفلسطيني الأخ تيسير قبعة :

اقترح دمج البندين السوري والمغربي في بند واحد بعد إزالة الفقرة المتعلقة بالأردن من البند السوري، نظرا لوجود أوجه شبه بينهما فيما يتعلق باستمرار القتل وضرورة توفير الأمن وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول وإيجاد حل سلمي للازمتين، إلا أن الوفد المغربي رفض ذلك المقترح. وفي نهاية النقاش عُرض الأمر على التصويت فكانت الأغلبية الساحقة مع البند المغربي.

فيما أجمعت المجموعة العربية على عدم السماح للمرشح البلجيكي بالنجاح، نظرا لمواقفه المتطرفة والمعادية للقضايا العربية كما قالوا في الاجتماع.

وفيما يخص توزيع المناصب الشاغرة في الاتحاد على المجموعة العربية، فقد رشح رئيس الوفد الفلسطيني تيسير قبعة بأن يكون الأخ عزام الأحمد عضوا في اللجنة الدائمة الأولى المعنية بالسلم والأمن الدوليين، فيما رشح الأخت انتصار الوزير كعضو بديل في لجنة التنسيق للنساء البرلمانيات في الاتحاد، وبعد الموافقة على ذلك، تبين عدم إمكانية إشغالها ذلك المنصب لأنه لا يجوز أن يتولى العضو نفس الموقع لدورتين متتاليتين.

رابعاً: الاجتماع التنسيقي الإسلامي

شارك عن الجانب الفلسطيني رئيس الوفد الأخ تيسير قبعة، والأخ زهير صندوقة، وترأس الاجتماع رئيس مجلس المستشارين المغربي، وناقش القضايا التالية:

١ . البنود الطارئة . وهي نفس البنود التي تم نقاشها في الاجتماع العربي ، وكانت الغالبية مع البند المغربي.

٢ . انتخاب أمين عام للاتحاد من بين ثلاثة مرشحين (البلجيكي + الباكستانية + الكاميروني)، وكانت النتيجة بعد النقاش نفس ما توصل إليه الاجتماع العربي.

اليوم الثاني: الاثنين ١٧ /٣ /٢٠١٤

أولاً: الاجتماع الأول للمجلس الحاكم للاتحاد:

شارك في الاجتماع رئيس الوفد الفلسطيني والأخت انتصار الوزير، وكان على جدول أعماله:

١-كلمة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عبر الفيديو كونفرنس بمناسبة مرور ١٢٥ سنة على تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي.

٢-طلبات الانتساب، وأوضاع بعض الأعضاء في الاتحاد:

أ- وافق المجلس الحاكم على طلب انضمام برلمان دولة تونغو لعضوية للاتحاد.

ب- استعرض المجلس الحاكم أوضاع بعض البرلمانات التي تشهد ظروفا طارئة، كدولة فيجي التي تشهد انقلابا، وهناك بلدان بدأت بالعمل مثل برلمان ليبيا، وهناك صعوبات يواجهها برلمان فنزويلا.

ج- تقرير الأمين العام للاتحاد:

استعرض مجموعة النشاطات التي قام بها الاتحاد منذ أكتوبر ٢٠١٣ وحتى الآن، وفي ما يخص الشرق الأوسط، أكد التقرير أن الاتحاد قام بتشجيع الحوار بين البرلمانيين الفلسطينيين والإسرائيليين.

دافع الاتحاد عن حقوق الإنسان البرلمانيين، وبدأت اللجنة المختصة بذلك عملها بطريقة مختلفة، من حيث تكثيف زياراتها الميدانية في البلدان التي يتعرض فيها النواب لانتهاكات.

دافع الاتحاد عن حقوق الأطفال، وحماية تلك الحقوق، وضمان اعتماد البرلمانات لتشريعات مناسبة لتسجيل الأطفال عند ولادتهم.

عمل الاتحاد ويعمل على ضمان المساواة بين الرجال والنساء

كما استعرض تقرير الأمين العام كذلك، تعزيز العلاقة مع الأمم المتحدة من خلال الاجتماعات التي تم عقدها مع المسؤولين في الأمم المتحدة، منها عقد مؤتمر للتجارة في بالي، وأنشطة الاتحاد في مجال مساواة المرأة و حقوق الطفل، ومكافحة مرض الإيدز.

و استعرض التقرير الوضع المالي للاتحاد وهيكليته والموظفين، وتنفيذ إستراتيجية الإعلام في الاتحاد .

واستعرض التقرير نتائج المؤتمر البرلماني حول دور البرلمانات في منع النزاعات الذي عقد في أفريقيا الغربية، وأسباب النزاعات، وبناء السلام، وطالب المؤتمر بمواءمة البرلمانات للقوانين المحلية مع القوانين الدولية لمنع حدوث نزاعات.

٣- ناقش المجلس الحاكم جلسات الاستماع حول اللقاء مع الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٤ (خطط التنمية المستدامة لما بعد عامي ٢٠١٤و ٢٠١٥) .

٤- وناقش المجلس الحاكم أيضا تقرير حول المؤتمر الخاص بالحوكمة، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٥- وناقش تقريراً حول الندوة البرلمانية الذي شارك فيه ٧٠ شخصا من ١٥ دولة: "دور البرلمانيين في دعم حول حقوق الإنسان وأوضاع حقوق الإنسان للأقليات ودور البرلمانات في تعزيز والنهوض بهذه الحقوق" .

ثانيا: اجتماع لجنة السلم والأمن

شارك عضوا الوفد الفلسطيني عزام الأحمد وبلال قاسم في اجتماع اللجنة المعنية بالسلم والأمن الدوليين التي ناقشت مشروع قرار» نحو عالم خال من الأسلحة النووية «.

وطالب عزام الأحمد في مداخلته اللجنة بضرورة تطبيق شعارها « نحو عالم خال من الأسلحة النووية» على منطقة الشرق الأوسط، مؤكدا إننا كشعب فلسطيني ونحن جزء من منطقة الشرق الأوسط التي تشهد توترات الاحوج إلى تطبيق هذا الشعار خاصة أننا ما نزال نعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي ولم يحل السلام علينا ولم يتوقف العدوان على شعبنا.

وذكر خلال مداخلته أعضاء اللجنة أن هذا الشعار مطروح منذ عدة سنوات، ورغم ذلك ازداد انتشار الأسلحة النووية في العالم وفي منطقتنا بشكل خاص، ونتساءل لماذا الضغط من المجتمع الدولي فقط على إيران ولا يمارس على إسرائيل التي تمتلك الأسلحة النووية وبدأت آثارها تنتشر على الدول المحيطة بها خاصة الأردن؟!، ولماذا تحرض إسرائيل دائما على إيران وهل هي استثناء من القانون الدولي؟!.

وشدد على ضرورة مضاعفة الجهود بالتعاون مع مختلف المؤسسات الدولية من اجل منع انتشار الأسلحة النووية ودعم الموجود منها، والبدء بتعزيز العمل في المناطق التي تشهد توترا خاصة منطقة الشرق الأوسط، كما طالب اللجنة مضاعفة جهودها وابتكار أساليب جديدة ومتعددة في عملها من اجل تطبيق هذا الشعار على أرض الواقع بشكل شامل.

ثالثا: اجتماع لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

شارك الأخ زهير صندوقة عضو الوفد الفلسطيني في اجتماع لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي ناقشت مشروع قرار يتعلق بدور البرلمانات في حماية حقوق الأطفال وخاصة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين، ومنع استغلالهم في حالات الحروب والنزاعات.

وقد أبدى صندوقه خلال مداخلته تحفظه على مشروع القرار موضوع النقاش الذي خلا من التعرض لوضع أطفال فلسطين أو الإشارة إلى أوضاع الأطفال تحت الاحتلال كون فلسطين الدولة الوحيدة التي ما زالت ترزح تحت الاحتلال لأكثر من ٦٥ عاما، وما ترتب على ذلك من تهجير لأكثر من نصف عدد السكان وعيشهم في مخيمات في الدول المجاورة .

وأكد صندوقة انه منذ ذلك الحين يعيش أطفال اللاجئين الفلسطينيين ظروفا مأساوية ومعيشية صعبة جدا كما حدث مع أطفال مخيمات صبرا وشاتيلا والمجازر التي تعرضوا لها، وكما يحدث الآن في مخيم اليرموك في سوريا نتيجة الأحداث هناك، فقد تم تهجير الأطفال والنساء وهم يعيشون ظروفا قاسية جدا، مضيفا أن معاناة الطفل الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة الآن لا تقل مأساوية حيث قتل المئات منهم واعتقل الآلاف .

وكذلك فإن طلاب المدارس من الأطفال لا يستطيعون الوصول إلى مدارسهم نتيجة الجدار العنصري ومئات حواجز التفتيش، كذلك فإن الطفل الفلسطيني في كثير من الحالات يضطر لترك مدرسته لإعالة أسرته نتيجة اعتقال قوات الاحتلال لوالده.لذلك طالب عضو الوفد الفلسطيني اللجنة بتضمين مشروع القرار المنوي إعداده بشكله النهائي هذه القضايا الخاصة بالطفل الفلسطيني.

رابعاً: اجتماع الجمعية العامة: التصويت على البند الطارئ:

١- تحدث رئيس الاتحاد بمناسبة مرور ١٢٥ سنة على تأسيسه، مستعرضا دور الاتحاد في تعزيز الديمقراطية ومشاركة المرأة، وحماية حقوق الأطفال.

٢- ميشيل ميلور . مدير مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تحدث حول نفس الموضوع، وتحدث عن دور الاتحاد البرلماني في نزع الأسلحة النووية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين بالتعاون مع الأمم المتحدة.

٣- كلمات الوفود.

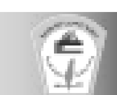
٤- طلبات إدراج بند طارئ في الجلسة العامة. تقدم وفدا سوريا والمغرب ببندين منفصلين، وتقدم وفدا أوكرانيا وكندا ببندين منفصلين أصبحا فيما بعد بنداً واحداً، وعرض ممثل كل وفد لبنده الطارئ على الجمعية العامة .

٥- مداخلة رئيس الوفد الفلسطيني حول البند الكندي:

أثناء دفاع ممثل الوفد الكندي عن البند الطارئ والمتعلق بإدانة روسيا الاتحادية على خلفية الأزمة الأوكرانية، اعتبر ممثل كندا أن التدخل الروسي في أوكرانيا هو انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وهو غير أخلاقي وغير قانوني وغير شرعي.

وعقّب رئيس الوفد الفلسطيني تيسير قبعة على ذلك قائلا: هل يعتبر الممثل الكندي أن احتلال إسرائيل لفلسطين وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني من استيطان وقتل وتعذيب يتماشى مع الشرعية الدولية والقانون الدولي؟! وهل هو أخلاقي وشرعي وأنساني؟!، وهل ممثل كندا مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين؟، داعيا إياه إلى عدم الكيل بمكيالين.

وقد لقي الرد الفلسطيني تأييدا كبيرا تمثل بالتصفيق الحار من قبل المشاركين في القاعة، وصوت الجانب الفلسطيني مع البندين السوري والمغربي، وضد البند الكندي.



اليوم الثالث: الثلاثاء ١٨/٣/٢٠١٤

أولاً : اجتماع الجمعية العامة- متابعة كلمات الوفود

١- كلمة رئيس الوفد الفلسطيني:

طالب الأخ تيسير قبعة رئيس الوفد الفلسطيني خلال كلمته أمام الجمعية العامة مساعدة الشعب الفلسطيني على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وأخرها قرار قبول دولة فلسطين عضواً مراقباً في الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، والذي أعتبر الأراضي التي أُحتلتْ عام ١٩٦٧ أراضي فلسطينية، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وهو قرار أممي يجب الالتزام به، مطالبا الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة في تحقيق ذلك، وطالب بعض الدول العظمى أن تُرسلَ للمحتل الإسرائيلي نفس الرسالة التي أرسلتها أثناء الأزمة الأوكرانية مؤخرا، وعدم الكيل بمكيالين.

وأكد قبعة أن الشرعية الدولية وحدها هي أساس تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط والتي طالبت بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وإقامة دولتنا على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الاممي ١٩٤، والإفراج عن الأسرى من سجون الاحتلال، وما على إسرائيل الآن إلا أن تنتهز هذه الفرصة لتحقيق السلام، وألا تهدرها وألا تفضل الاستيطان على السلام العادل والشامل، وإذا لم تقبل إسرائيل الآن، فإنه سيأتي اليوم الذي ستتوسل فيه للسلام.

وشدد على أن الجانب الفلسطيني استجاب لكل المبادرات والتزم بكل القرارات من أجل السلام، وقدم كل التسهيلات وتعامل بأقصى درجات المرونة، بالمقابل فإن إسرائيل دمرت كل مبادرة وقضت على كل أمل، وأفشلت جهود وزير الخارجية الأمريكية جون كيري، وأصرت على استيطانها الذي تضاعف ١٢٣٪ خلال العام الماضي، وتحاول الآن فرض شروطها التعجيزية، رغم التنازلات المؤلمة التي قدمناها.

وتساءل قبعة أمام المجتمعين: «منذ متى كان الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل شرطا للسلام ؟ فلقد تبادلنا الاعتراف فيما بيننا عام ١٩٩٣ ولم يطالبنا احدٌ حينها الاعتراف بيهوديتها، فلماذا الآن؟ هي تريد شطب حق العودة وإلغاء تاريخنا والإقرار بروايتها الدينية التي ستجلب الصراع. ولكن نحن نؤمن بثقافة السلام وهي الشائعة بين أبناء الشعب الفلسطيني وليس ثقافة الحرب».

ووضع قبعة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بصورة ما تفعله إسرائيل من أجل إفشال السلام والمفاوضات، من حيث استمرارها في تنفيذ سياستها الاستيطانية رغم مطالبة عشرات القرارات الأممية باجتثاث الاستيطان وإزالته، ومع ذلك تقول إسرائيل أن هذه أرضنا نريد أن نبني عليها مستوطنات، فكيف يمكن أن أصنع سلاما معها، وأين سأقيم الدولة الفلسطينية؟ وهي كذلك ترفض أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولتنا، فهي تريد المفاوضات لأجل المفاوضات.

وأكد قبعة أن إسرائيل ماضية في سياسة التوسع ونهب الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وحصار غزة، وعمليات القتل واعتقال أكثر من خمسة آلاف أسير بينهم الأطفال والنساء وعدد من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنتخبين.

ورحب رئيس الوفد الفلسطيني بحملات المقاطعة الدولية الرسمية منها والشعبية التي تصاعدت ضد الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي،خاصة مع بدء تنفيذ قرار الاتحاد الأوروبي بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ وعدم اعترافه بسيادة إسرائيل على تلك الأراضي وفقا للقانون الدولي، وحرمانها من الحصول على المنح والهبات المالية، داعيا الاتحاد البرلماني الدولي لتبني هذا القرار الشجاع لتوافقه مع الشرعية الدولية.

وختم قبعة كلمته مخاطبا الجمعية العامة بالقول» إن من حق الشعب الفلسطيني كأي شعب أخر من شعوب هذه الأرض أن تكون له دولته المستقلة خالية من أي تواجد عسكري أو استيطاني إسرائيلي، يمارس فيها حقوقه الكاملة دون أي سيطرة من أحد، وأن يحكم نفسه بنفسه، وأن يعيش بسلام، لكي ينعم أطفالنا وأطفالهم بخيرات هذا السلام الذي طال انتظاره»، وأضاف «أرجو أن لا توصلونا لحد اليأس، وحد الكفر بالسلام، فنحن لا نريد العودة للحروب، يجب أن تساعدونا لنصل إلى السلام، فشعبنا مؤمن بالسلام، ولكنه مستمر في نضاله ومقاومته لنيل حقوقه المشروعة، وأن الأجيال القادمة ستواصل طريقها لدحر الاحتلال ونيل حريتها».

٢- كلمة رئيس البرلمان العربي

أكد أن تحقيق السلام والأمن الدوليين في العالم لا يكون إلا بحل القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، كما أدان ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، والقضاء على اقتصاده، كما دعا لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، وان تقوم إسرائيل بالمصادقة على الاتفاقيات ذات الصلة.

٣- كلمة عبد الهادي المجالي- رئيس الوفد الأردني

أكد أن جوهر الصراع في المنطقة هو القضية الفلسطينية، مطالبا بتدخل دولي لوقف محاولة إسرائيل عدم الالتزام بالشرعية الدولية، وتحدث أيضا عن الوصاية الأردنية على المقدسات في القدس، مشددا على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية، وعاصمتها القدس، كاملة السيادة وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وعودة اللاجئين وتعويضهم، مضيفاً: " لا نقبل المساس بحقوقنا العليا الخاصة بالقضية الفلسطينية وهذا قول جد لا هزل فيه يجب على الأطراف أن تعيه ".

ثانياً : لجنة التنمية المستدامة

مثَل الوفد الفلسطيني في هذا الاجتماع الأخ بلال قاسم، بعد تعذر مشاركة الأخ بسام الصالحي الذي كان مكلفا بمتابعتها.

ثالثاً : لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

مثَل الوفد الفلسطيني في الاجتماع الثاني للجنة الأخ زهير صندوقة، حيث تمكن من إدخال تعديلات على الفقرة الخاصة بمشروع قرار لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي ناقشت قرارا يتعلق بحقوق الأطفال المهاجرين وضرورة حمايتهم، حيث تم إضافة حالة وضع الأطفال تحت الاحتلال الأجنبي الذي اعتبرته اللجنة السبب الرئيسي في معاناة الأطفال.

رابعا : لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

استمعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لوفد المجلس الوطني الفلسطيني بمشاركة الأخوين عزام الأحمد وأمين عام المجلس التشريعي الفلسطيني إبراهيم خريشة، الذي اطلع اللجنة على ظروف اعتقال النواب الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال.

وبين الأحمد لأعضاء اللجنة أن العدد الأكبر من النواب الفلسطينيين المعتقلين يخضع للاعتقال الإداري المحرم دوليا، ولكن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي ما زالت خارجة على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وأما الجزء الآخر من النواب فهو محكوم عليه من قبل محاكم إسرائيلية لم تراع فيها أدنى درجات العدالة، وهي بالأصل محاكمات باطلة حسب كل القوانين ذات الصلة.

وأوضح أن اعتقال النواب الفلسطينيين بهذا الأسلوب فتارة يرتفع عددهم وتارة أخرى ينخفض دليلاً على أن هذا الاعتقال تستخدمه إسرائيل لأغراض سياسية بحتة، كما أكد أن إسرائيل ما زالت تمنع النواب المقدسيين الثلاثة الذين أبعدتهم من العودة إلى مدينتهم القدس والذين انتخبهم سكانها الفلسطينيون، وما تزال عائلاتهم تعيش فيه، مؤكدا أن هؤلاء النواب المعتقلين هم أسرى حرية ناضلوا من اجل حرية واستقلال بلدهم، ولم يعتقلوا لأسباب جنائية أو خلافات داخلية في بلدهم، وأن فلسطين تعتبر الحالة الوحيدة في العالم التي لديها نواب معتقلون في سجون دولة أخرى، وهي حالة فريدة ينبغي للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين متابعتها بشكل مختلف عن باقي الحالات الأخرى التي تنتهك فيها حقوقهم من قبل حكومات دولهم، الأمر الذي يوجب التعامل معهم وفق قواعد القانون الدولي الإنساني بما فيها اتفاقيات جنيف وتطبيقها على المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم الأسرى النواب والمعتقلون بشكل عام، وليس كما تريد إسرائيل التعامل معهم على أنهم قضية أمنية، فهم معتقلون من قبل سلطة الاحتلال .

وطالب الأحمد اللجنة بضرورة إرسال بعثة لتقصي الحقائق أو وفد من اللجنة للاطلاع على أوضاع الأسرى النواب في سجون الاحتلال الإسرائيلي ومقابلتهم، وبذل الجهود اللازمة للإفراج عنهم خاصة مع وجود قرار سابق للجنة يتم بموجبه تكثيف إرسال بعثات تقصي الحقائق حول أوضاع النواب المعتقلين في الدول والمناطق التي يتم فيها انتهاك حقوقهم، وأن تكون إحدى مهمات البعثة كذلك البحث في مدى التزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بقواعد القانون الدولي في معاملتها لهؤلاء النواب، تمهيدا لإطلاق سراحهم بما يخدم عملية السلام في الشرق الأوسط.

خامسا : لقاءات أخرى للوفد الفلسطيني

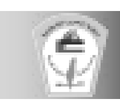
وعلى هامش اجتماعات المؤتمر البرلماني الدولي، أجرى رئيس الوفد الفلسطيني الأخ تيسير قبعة سلسة من اللقاءات مع رؤساء الوفود المشاركة.

ومن جانب أخر، التقى الوفد البرلماني الفلسطيني بمشاركة عزام الأحمد وانتصار الوزير وبلال قاسم وأمين عام المجلس التشريعي بوفد برلماني بريطاني، أطلعه على أخر تطورات القضية الفلسطينية، والعقبات التي تضعها إسرائيل أمام المفاوضات من استمرار للاستيطان ومصادرة الأراضي وعمليات الاعتقال الواسعة وغيرها من الانتهاكات.

وتبادل الطرفان وجهات النظر حول أخر مستجدات عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، وشدد الوفد الفلسطيني على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية والحفاظ عليها والتي تنص على إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية،وحل قضية اللاجئين وفق القرارات الدولية،مؤكدا على جدية الطرف الفلسطيني في المفاوضات.

بدوره، أكد الوفد البرلماني البريطاني على ضرورة تطبيق حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وضرورة تطوير العلاقات البرلمانية بين الطرفين واستمرار التنسيق بينهما.

وعلى هامش اجتماعات الاتحاد، ناقش اجتماع للاشتراكية الدولية بمشاركة عزام الأحمد وزهير صندوقة،وأمين عام المجلس التشريعي، تطورات الأوضاع في المنطقة، ووضع الأحمد المجتمعين في صورة أخر مستجدات عملية السلام والمفاوضات، مبينا أن الجانب الفلسطيني ملتزم بالمدة الزمنية للمفاوضات والتي تهدف إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين حسب القرار الاممي ١٩٤، ولا يمكن لنا القبول بمفاوضات من أجل المفاوضات، موضحا سلسلة الانتهاكات الإسرائيلية لعملية السلام وأسسها التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية.



اليوم الرابع: الأربعاء ١٩/٣/٢٠١٤

أولا: كلمة الأخ تيسير قبعة نيابة عن الجمعية البرلمانية المتوسطية (PAM)

ألقى الأخ تيسير قبعة نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية كلمة باسم الجمعية أمام الاتحاد البرلماني الدولي، ركز فيها على أنشطة الجمعية خلال السنوات الأخيرة في التصدي للتحديات الرئيسية المتعلقة بالتحولات الديمقراطية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

وأشار قبعة في كلمته إلى زيارة وفد من الجمعية البرلمانية المتوسطية لدمشق للاطلاع على الأوضاع للإسهام في الجهود الدولية لوقف الحرب بناء على طلب من السيد الأخضر الإبراهيمي وذلك عشية مؤتمر جنيف الثاني، إضافة لتعزيز الحوار البرلماني الدولي في دعم عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط .

ثانيا: حلقة نقاش حول تعزيز الاهتمام الأفضل بالطفل: حالة الأطفال المهاجرين

حضر الندوة عضو الوفد الفلسطيني– زهير صندوقة وقد ألقى مداخلة أيد في بدايتها النقاط الواردة في المذكرة المقدمة، لكن أوضح أن المذكرة تعني فقط في أوضاع الأطفال المهاجرين ولا تتحدث بشيء عن الأطفال المهجرين بمعنى أخر لا تتحدث عن الهجرة القسرية كما حدث مع أكثر من نصف الشعب الفلسطيني بعد إقامة إسرائيل في عام ١٩٤٨

ثالثا: لجنة شؤون الأمم المتحدة في الاتحاد

تم خلال اجتماع اللجنة مناقشة مشروع تقرير حول التعاون والتكامل بين الجمعية العامة للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

رابعا: اجتماع لجنة الشرق الأوسط

عقدت لجنة الشرق الأوسط التابعة للاتحاد البرلماني الدولي اجتماعين لها بمشاركة الوفد الفلسطيني عزام الأحمد وإبراهيم خريشي عضو المجلس الوطني الفلسطيني – سفير فلسطين في جنيف، إضافة إلى أمين عام المجلس التشريعي الفلسطيني إبراهيم خريشة.

وبحثت اللجنة التي تتكون من ١١ عضوا من عدة دول، تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط والجهود الدولية المبذولة فيما يتعلق بعملية السلام في المنطقة، وأقرت اللجنة أن يكون عزام الأحمد عضوا فيها.

وقدم عزام الأحمد للجنة عرضا شاملا حول الأوضاع في فلسطين من عمليات الاستيطان المستمرة، وتهويد القدس والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية، إلى جانب استمرار الاعتقالات الواسعة، وظروف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، والنواب الأسرى الذين تعتقلهم إسرائيل سواء منهم المحكومين أو الإداريين، كما طرح الأحمد قضية إبعاد الأسرى النواب من مدينة القدس.

ودعا اللجنة إلى تحمل مسؤولياتها من خلال الضغط على الكنيست الإسرائيلي لتأمين زيارة النواب الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والطلب من الكنيست الالتزام بالدفاع عن هؤلاء الأسرى والضغط على حكومة إسرائيل لقبول قيام وفد من اللجنة بزيارة هؤلاء النواب والاطلاع على ظروف اعتقالهم وكيفية معاملتهم، وتأمين تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني عليهم، باعتبارهم أسرى لدى سلطة احتلال يناضلون من اجل حرية بلدهم وشعبهم.

كما أكدت اللجنة خلال اجتماعها على دعم عملية السلام وإلزام الجانب الإسرائيلي بتنفيذ القرارات والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين وعدم الخروج عليها.

وأكد أعضاء اللجنة على ضرورة تنفيذ حل الدولتين وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتأمين الإفراج عن النواب الأسرى وضمان معاملتهم وفق القانون الدولي.

ولأول مرة استمعت اللجنة خلال اجتماعها لرئيس ومقرر لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد اللذين قدما تقريرا حول أوضاع النواب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال وظروف اعتقالهم حيث تم تقسيمهم إلى قسمين محكومين مثل مروان البرغوثي وأسرى يخضعون للاعتقال الإداري الذي تساءل أعضاء اللجنة عن ماهية هذا النوع من الاعتقال الذين لم يسمعوا به من قبل، طالبين توضيحه

والتعرف عليه، وهل هناك دول غير إسرائيل تمارس مثل هذا الاعتقال؟.

وقال رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الاجتماع إنه سبق وأرسل وفدا من لجنته قبل سنة ونصف لزيارة النواب الأسرى في سجون الاحتلال والتقى مع مسؤولين إسرائيليين وبحث معهم ظروف اعتقال النواب، مؤكدا انه سيواصل مهمته في متابعة أوضاع هؤلاء النواب.

كما أقرت لجنة الشرق الأوسط الاستمرار في عملها والقيام بجهودها للمساعدة في دعم عملية السلام ودعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

اليوم الأخير، الخميس ٢٠/٣/٢٠١٤

أولا: الاجتماع الثاني للمجلس الحاكم لانتخاب أمين عام جديد للاتحاد

استمعت اللجنة إلى المرشحين الثلاثة من: الباكستان، والكاميرون، وبلجيكيا، و عرض الأمين العام للاتحاد آلية الانتخاب:

- لكل وفد ثلاثة أصوات على أن تكون امرأة من بينهم.
- تجري الجولة الأولى، ويجب أن يحصل فيها الفائز على ما نسبته ٥٠٪ + ١.
- يكون التصويت سريا، ولكل وفد ثلاثة أصوات.
- إذا لم يحصل أي المتنافسين على ذلك، تجري جولة ثانية بين اثنين من المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات.
- وبعد إجراء التصويت، كان مجموع الأصوات الصحيحة ٣٥٢ صوتا موزعة كالتالي:

١- مارتن. الكاميرون	١٩٩
٢- شونفاتغ – بلجيكا	٧٤
٣-شادية رايف- الباكستان	٧٩

وبذلك، فد فاز المرشح الكاميروني من الجولة الأولى.

ثانيا: تنفيذ إستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠١٢-٢٠١٧

أ- نفذ الاتحاد معظم أهداف تلك الإستراتيجية، ووضعت اللجنة التنفيذية أهدافا لما بعد عام ٢٠١٥ تتمحور حول الحوكمة الديمقراطية والحكم الرشيد.

ب- تأجيل النظر في الاتفاقية الخاصة بعلاقة الاتحاد بالأمم المتحدة .

ثالثا : تقرير حول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد

تطرق التقرير إلى الأنشطة التي قام بها الاتحاد بالتعاون مع الأمم المتحدة – علما بأن هذا التقرير أعد للمرة الأولى في أيلول عام١٩٩٨- وتضمن التقرير الجديد الإشارة إلى قمة رؤساء البرلمانات التي ستعقد في نوفمبر عام ٢٠١٤ بنيويورك، وأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك التعاون مع الأمم المتحدة فيما يتعلق باتفاقية سيداو.

رابعا: النتائج المالية للسنة المالية ٢٠١٣

- يوجد وفر مقداره ٩٤ ألف فرنك سويسري.
- هناك ٦,١ مليون فرنك هي استثمارات صندوق رأس المال العامل.
- النفقات خلال عام ٢٠١٣ شكلت ٣٥٪ من الميزانية، أنفقت لتنفيذ أول هدف استراتيجي وهو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، و٣٨٪ على تحسين العلاقات مع أعضاء وجمعيات الاتحاد، و١٠٪ على تحقيق الهدف الثالث والذي يتصل بالبعد البرلماني وبناء وتعزيز السلام ، وخدمات الدعم الإداري حازت على ما نسبته ١٧٪.
- أما بخصوص الوضع المالي للاتحاد حتى٢٠١٤/١/٣١ فقد زادت النفقات بنسبة ٦٪ و ٧٪ إضافية.

خامسا : الاجتماعات القادمة للاتحاد

- الجمعية ١٣١ للاتحاد ستعقد في جنيف خلال الفترة ١٢-١٦/١٠/ ٢٠١٤ .
- الجمعية ١٣٢ للاتحاد ستعقد في فيتنام خلال شهر آذار ٢٠١٥.
- الجمعية ١٣٤ سيستضيفها برلمان زامبيا .
- مؤتمر لمنظمة التنمية البرلمانية سيعقد في منتصف عام ٢٠١٤ لمناقشة مجموعة من المبادئ حول التنمية البرلمانية.
- مؤتمر منتدى البرلمانيين الشباب سيعقد في النصف الثاني من هذا العام على الأرجح نهاية شهر ١٠ بتمويل من شركة هوندا في اليابان.
- اجتماع سيعقد في بوليفيا بعد أسبوعين من تاريخ ٢٠/٣/٢٠١٣: مساهمة برلمانية في المؤتمر العالمي حول حقوق الشعوب الأصلية.

سادسا: تقرير وقرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

تضمن التقرير قضايا تخص ٢٧٠ برلمانياً، وخلال هذه الدورة للاتحاد ناقشت اللجنة ١٥٨ حالة من ٢١ بلدا تم انتهاك حقوق البرلمانيين فيها، ومن ضمنها ما يتعرض له البرلمانيون الفلسطينيون من انتهاكات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث التقت اللجنة الوفد الفلسطيني الذي قدم تقريرا حول تلك الانتهاكات.

وطالب القرار الخاص بالنواب الفلسطينيين الأسرى إسرائيل بالسماح للجنة حقوق الإنسان البرلمانيين بزيارة النواب الفلسطينيين المعتقلين في سجونها والتحقق من مدى تطبيق قواعد القانون الدولي في معاملتها لهم داخل تلك السجون، خاصة أولئك النواب الذين يخضعون للاعتقال الإداري.

وجدد القرار مطالبته لسلطات الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق سراح جميع النواب الفلسطينيين المعتقلين لديها فورا، مؤكدا بطلان إجراءات الاعتقال والمحاكمة، فضلا عن كونها مخالفة لقواعد القانون الدولي، مبديا قلقه واستهجانه من سياسة الاعتقال الإداري بحق القسم الأكبر منهم.

كما اعتبر القرار أن الإفراج عن النواب ومن ثم إعادة اعتقالهم يؤكد أن هذه الاعتقالات تعسفية، معبرا عن قلقه البالغ لعدم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي لزملائهم النواب من زيارتهم والاطلاع على ظروف اعتقالهم.

كما أعاد القرار التعبير عن أسفه الشديد وعدم قبوله باستمرار احتجاز النواب وعلى رأسهم النائبان مروان البرغوثي واحمد سعدات، مطالبا إسرائيل تحسين ظروف احتجازهم، وخاصة ما يتعلق بالسماح لعائلتي البرغوثي وسعدات بزيارتهما وتوفير الرعاية الطبية الكاملة لهما .

وأكد القرار من جديد أن هذا الاختطاف للنائبين البرغوثي وسعدات واحتجازهما خارج المناطق الفلسطينية المحتلة يشكل مخالفة واضحة للقانون الدولي، وأن محاكمتهما التي خضعا لها تخالف شروط ومعايير العادلة الدولية التي يجب أن تلتزم إسرائيل بها، بوصفها دولة طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ودعا القرار كذلك سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إعادة النظر بقرارات إبعاد النواب المقدسيين عن مدينتهم القدس معتبرا ذلك فعلا غير قانوني و قاس وغير إنساني ضد هؤلاء النواب وعائلاتهم ومجتمعهم.

ودعا القرار أخيرا لجنة حقوق الإنسان التي أعدت هذا القرار، مواصلة النظر في هذه القضية وان تقدم إليه تقريرا في اجتماعه القادم.كما تم انتخاب عضو أصيل من السنغال في هذه اللجنة.

سابعا: تقرير لجنة المرأة

أوضح التقرير وجود قيود على دور المرأة، وضرورة إشراكها في إعادة التأهيل بعد الكوارث، ودور اللجنة في حماية حقوق الأطفال دون مرافق، واستعرض تعديلات لجنة المرأة على مشروع قرار" نحو عالم خال من الأسلحة النووية" . وكذلك رصد التقرير معدلات زيادة المشاركة السياسية للمرأة، وحث الاتحاد على الاهتمام بالشراكة الحقيقية بين الرجل والمرأة .

ثامنا: تقرير لجنة الشرق الأوسط

قدم اللورد جود رئيس لجنة الشرق الأوسط تقريرا حول الأوضاع في الشرق الأوسط وهو ما تمخض عن اجتماعين عقدتهما اللجنة، وقال جود إن اللجنة أكدت التزامها بتيسير الحوار وتبادل الآراء بين أطراف النزاع، وتنظيم موائد مستديرة بين برلمانيين إسرائيليين و فلسطينيين وأطراف أخرى في المنطقة، وقال إن اللجنة ناقشت عددا من المواضيع واختارت موضوع المياه بأبعاده المختلفة ليكون أولى هذه الموائد المستديرة، وستضع اللجنة جدول أعمال الاجتماع وموعده بالتشاور مع كل الأطراف قبل نهاية مدة الأمين العام للاتحاد في شهر حزيران المقبل، كما ناقشت اللجنة قضايا أخرى للمستقبل كمواضيع الشباب والمساواة بين الرجال و النساء.

وأشار جود أن اللجنة استمعت للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التي قدمت تقريرا حول استمرار اعتقال إسرائيل لبرلمانيين فلسطينيين وجهودها في هذا المجال، وقررت اللجنة مواصلة الاستماع لها في المستقبل. كما قررت اللجنة مناقشة الأزمة السورية وآثارها في اجتماعها القادم كما قال جود.

تاسعا: ترشيحات أعضاء لجنة الشرق الأوسط

تم ترشيح وقبول الأخ عزام الأحمد كعضو بديل تنتهي عضويته في آذار ٢٠١٨ .

وترشيح وقبول عضو بديل من بلجيكا أيضا تنتهي مدة عضويته في آذار ٢٠١٨.

وترشيح وقبول السيدة باسكال من تشيلي كعضو بديل تنتهي عضويتها في آذار٢٠١٨ .

عاشرا: تقرير مجموعة الشراكة بين النساء والرجال

لم تعقد هذه المجموعة اجتماعها بسبب عدم حضور عدد كاف من النساء في هذه الدورة، إذ حضر ٧٨٠ مشاركا منهم٣١٥ من النساء بمعدل ٣٠٪ من الحضور، وكانت اكبر مشاركة للنساء من الأكوادور بمعدل ٣٣٪.

حادي عشر: منتدى الشباب البرلماني

شارك ٦٠ عضوا في اجتماع المنتدى حيث تم انتخاب السيدة Emda من الأكوادور لرئاسة المنتدى، ووضع المنتدى معايير للعمل والعضوية سيتم الموافقة عليها خلال الدورة القادمة للاتحاد في جنيف، وسيعقد المنتدى اجتماعا له في اليابان خلال شهر ٦ المقبل .

ثاني عشر: اللجنة المعنية باحترام قواعد القانون الدولي

تعرضت اللجنة في تقريرها للأزمة السورية التي يعانيها اللاجئون السوريون، حيث أن هناك ٥٨٢ألف لاجئ مسجل في الأردن، و٨٧٥ ألفاً في لبنان، و٢٥٠ ألفاً في العراق، وطالبت القرارات الأسرة الدولية بالإيفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين السوريين والبلدان التي تستضيفهم.

ثالث عشر: تعديل النظام الأساسي واللوائح،

هذه التعديلات متعلقة بلجنة النساء البرلمانيات، ولوائح منتدى الشباب البرلمانيين.

رابع عشر: انتخاب أعضاء في اللجنة التنفيذية

تم انتخاب عضوين أصيلين من كندا وألمانيا .

الاجتماع الختامي للجمعية العامة:

١- تم اعتماد البند الطارئ حول الأزمة في أفريقيا الوسطى والذي تقدمت به المغرب تحت عنوان» المساعدة في استعادة السلام والأمن وتكريس الديمقراطية في أفريقيا الوسطى: مساهمات البرلمانات «والذي دعا إلى: وقف فوري للعنف المسلح، والحاجة لتوفير بيئة مناسبة لإحلال السلام هناك، والقلق من انتهاكات حقوق الإنسان، ومساعدة الدول المحيطة بأفريقيا الوسطى.

٢- اللجنة الدائمة الأولى: السلم والأمن الدوليين: نحو عالم خال من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات والذي دعا إلى:

- تشجيع منع انتشار الأسلحة النووية، ونزعها.
- تعزيز عالمية الضمانات لعدم الانتشار.
- دعوة الدول التي لم تصادق إلى المصادقة والانضمام للمعاهدات والبروتوكولات ذات الصلة لفعل ذلك.
- ضرورة التزام الدول كلها بالتوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة النووية.
- تفعيل قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٤٥ والطلب من البرلمانات المساهمة في المراقبة على منع انتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب.
- تخصيص يوم كامل للتخلص من الأسلحة النووية.

٣- اللجنة الدائمة الثانية: نحو تنمية قادرة على مواجهة المخاطر: مع الأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الديمغرافية والقيود الطبيعية.

٤- لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان: حماية حقوق الأطفال لاسيما الأطفال غير المصحوبين خاصة في حالات الصراعات والنزاعات.

ذكر تقرير اللجنة أن هناك ٤٥ مليون طفل مهاجر في العالم، ودعا القرار إلى توقيع الدول التي لم تفعل على البرتوكول الخاص بحماية الطفولة ، وحظر كافة أنواع التمييز ضد الأطفال، وحظر تجنيد الأطفال الطوعي أو الإجباري دون ١٨ سنة ، ودعوة البرلمانات للعمل مع الاتحاد لتعزيز حماية حالات معينة، وإنشاء أنظمة حماية دولية للأطفال المهاجرين خاصة غير المصحوبين.

٥- لجنة شؤون الأمم المتحدة: ركز تقرير اللجنة على أهداف التنمية الإنمائية لما بعد ٢٠١٥، والاهتمام بالمرأة، والتركيز على دور البرلمانات الوطنية وإشراكها في أعمال الأمم المتحدة، وتنشيط دور البرلمانات على الساحة الدولية.

٦- الدورة ١٣١ جنيف- ١٢-١٦- أكتوبر ٢٠١٤:

ستناقش اللجان الدائمة في الدورة القادمة في جنيف القضايا التالية:

- اللجنة الدائمة الأولى: السلم والأمن: الحرب الالكترونية على الانترنت تشكل تهديدا للأمن والسلم الدولي: مساهمة البرلمانات (مقرر اللجنة من المغرب).
- اللجنة الدائمة الثانية: التجارة والتنمية: تحديد أنظمة إدارة جديد للمياه ودور البرلمانات في ذلك.
- اللجنة الدائمة الثالثة: الديمقراطية وحقوق الإنسان: السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحقوق الإنسان.



نتائج وتوصيات:

١- تمكن الوفد الفلسطيني من إضافة حالة وضع الأطفال تحت الاحتلال الأجنبي إلى مشروع قرار لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي ناقشت قرارا يتعلق بحقوق الأطفال المهاجرين وضرورة حمايتهم.

٢- أصبح الأخ عزام الأحمد عضوا في اللجنة الدائمة الأولى: لجنة السلم والأمن في الاتحاد. وأصبح أيضا عضوا بديلا في لجنة الشرق الأوسط.

٣- ستعقد لجنة الشرق الأوسط اجتماعا لبحث موضوع المياه في المنطقة قبل نهاية شهر حزيران ٢٠١٤ بمشاركة برلمانيين فلسطينيين وإسرائيليين وأطراف أخرى.

٤- قمة رؤساء البرلمانات ستنعقد في نوفمبر عام ٢٠١٤ في نيويورك.

٥ ١٣١1 للاتحاد ستعقد في جنيف خلال الفترة ١٢-١٦/١٠/ ٢٠١٤ .

٦- الجمعية ١٣٢ للاتحاد ستعقد في فيتنام خلال شهر آذار ٢٠١٥.

٧- سيعقد مؤتمر لمنظمة التنمية البرلمانية في منتصف عام ٢٠١٤ .

٨- سيعقد مؤتمر لمنتدى البرلمانيين الشباب في النصف الثاني من هذا العام وعلى الأرجح نهاية شهر ١٠ بتمويل من شركة هوندا في اليابان .

٩- سيعقد اجتماع في بوليفيا بعد أسبوعين من تاريخ ٢٠/٣/٢٠١٣: مساهمة برلمانية في المؤتمر العالمي حول حقوق الشعوب الأصلية.

تقرير حول مشاركة وفد المجلس الوطني الفلسطيني في أعمال الدورة العاشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط

إعداد: عمر حمايل ....

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأخ تيسير قبعة نائب رئيس المجلس وعضوية: د.عبدالله عبدالله، وزهير الخطيب وزهير صندوقة، والسيدة جهاد أبو زنيد، ومستشار الوفد عمر حمايل، في أعمال الدورة العاشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط التي عقدت في قصر المؤتمرات في البحر الميت خلال الفترة ٨-٢٠١٤/٢/٩ برئاسة رئيس مجلس النواب الأردني– رئيس الجمعية السيد د.عاطف الطراونة.

اليوم الأول: ٢٠١٤/٩/٨

اجتماعات لجان الجمعية

أولا: اجتماع اللجنة السياسية والأمن وحقوق الإنسان

اعترض الأخ تيسير قبعة في بداية الاجتماع على عدم إدراج بند خاص بفلسطين على جدول أعمال الاجتماع مطالبا بان يوضع كبند محوري ورئيسي يجب مناقشته، فلا معنى لاجتماعات هذه اللجنة دون بحث القضية الفلسطينية، وأشار إلى أن موضوع الفساد واسترداد الممتلكات الذي اقتصر جدول الأعمال عليه يمكن أن يبحث في اللجنة الاقتصادية... أو في اللجنة المالية، ولا يمكن أن نقبل تجاهل هذا الموضوع ، مطالبا رئيسة اللجنة بإجراء مشاورات مع مكتب اللجنة قبل عرض جدول أعمالها أو مشروع قراراتها، وغير مقبول الاستفراد بذلك من قبل رئيس اللجنة، وهدد قبعة رئيسة اللجنة انه إذا لم تتم الاستجابة لمطلب الوفد الفلسطيني فإنه سيتم سحب ممثل فلسطين من مكتب اللجنة (نائب رئيس اللجنة، د.عبد الله عبد الله).

وقد وافقت رئيسة اللجنة السياسية على إدراج القضية الفلسطينية ضمن جدول أعمالها، وادعت أنها أبلغت د. عبد الله بإدراج فلسطين على جدول الأعمال.

وفعلا، تم إدراج القضية الفلسطينية وفتح الباب للنقاش، وفي هذه السياق طلبت رئيسة اللجنة من الأخ تيسير قبعة وضع اللجنة في صورة تطورات القضية الفلسطينية.

وبعد ذلك، وضع قبعة اللجنة بصورة التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية مشددا على أن الشعب الفلسطيني هو الشعب الوحيد الذي ما يزال يرزح تحت الاحتلال ويعاني من ممارساته العنصرية والتوسعية والاستيطانية، وأشار أننا بحثنا هذه المواضيع كثيرا في هذه اللجنة وسردنا على مسامعكم كل ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من اعتقالات وهدم منازل وقلع أشجار إلى عمليات التهويد ضد الأرض الفلسطينية وبخاصة القدس، إلى جانب الاستيطان الذي يعتبر انتهاكا صارخا للشرعية الدولية مشيرا إلى الإدانات المتواصلة من البرلمان الأوروبي لهذا الاستيطان.



وشدد قبعة أننا كشعب فلسطين نريد السلام ونريد أن نسهم في بناء هذه المنطقة ونريد دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤، رغم أننا قبلنا بدولة فلسطينية على ما نسبته ٢٢٪ من أراضي فلسطين إلا أن إسرائيل تريد أن تسلبنا ما نسبته ٢٠٪ مما تبقى من تلك الأرض.

وأكد رفض مشروع كيري الذي يتجاهل الحقوق الفلسطينية ومنها حق اللاجئين في العودة والقدس كعاصمة لدولة فلسطين، وابقاء القوات الإسرائيلية في منطقة الأغوار الفلسطينية ونحن كنا وما زلنا مع أي تحرك ايجابي يعيد الحقوق لنا، ولكن ليس على حساب مشروعنا الوطني.

وأكد قبعة أننا كشعب فلسطيني سنبقى نناضل من اجل السلام الذي يحقق لنا دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، مع رفضنا التام لأية مقترحات تتجاهل حقوقنا في القدس وعودة اللاجئين أو أية مقترحات تنتقص من سيادتنا على أرضنا وحدودنا ومعابرنا ومواردنا كما سمعنا ذلك من التسريبات حول مقترحات وزير الخارجية الأمريكية كيري. ولن نقبل بالوطن البديل، ففلسطين هي وطننا ولا يوجد لنا وطن غيره.

وتقدم رئيس الوفد الفلسطيني بمجموعة من التوصيات إلى اللجنة السياسية خلال اجتماعها من اجل مناقشتها وعرضها على الجلسة العامة للجمعية.

وطالبت تلك التوصيات إسرائيل بإنهاء احتلالها لفلسطين وفق حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وتدعوها للتوقف فورا عن بناء المستوطنات وبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وثمنت تلك التوصيات قرار الاتحاد الأوروبي بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية القائمة على أراضي دولة فلسطين المحتلة، ومقاطعة الأفـراد والمؤسسـات والشـركات التي تتعامل مع تلك المستوطنات التي اعتبرها الاتحاد غير شرعية ومخالفة للقانون الدولي، وتدعو الجمعية للاستمرار في تنفيذه وتفعيله دوليا.

كما أكدت التوصيات على عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وتطالب بوقف اعتداءات المستوطنين المسلحين بحق المدنيين العزل وممتلكاتهم، وأن هذه المستوطنات تشكل عقبة أمام تحقيق أي تقدم في العملية السلمية.

واقترحت التوصيات على برلمانات دول الاتحاد الأوروبي تطوير إجراءاتها المنسجمة مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بخصوص إنجاز أهداف عملية السلام المشار إليها بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقا لما ورد في البند الأول.

كما دعت التوصيات إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق لزيارة أراضي الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال والاطلاع عن كثب على ما يجري على الأرض هناك، ورفع تقريرها إلى أول اجتماع للجنة السياسية للجمعية. وضرورة إيلاء قضية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الذين هجروا للمرة الثانية أهمية عند الحديث عن أزمة اللاجئين السوريين.

كما طالبت التوصيات إسرائيل بإطلاق سراح جميع النواب الفلسطينيين المعتقلين لديها فورا ، وعودة النواب الأسرى المبعدين قسريا عن مدينتهم القدس، مع التأكيد على بطلان إجراءات الاعتقال والمحاكمة، وتمكين لجان تقصي الحقائق من زيارتهم والاطلاع على أوضاعهم القانونية وظروف اعتقالهم ومدى مطابقتها لقواعد القانون الدولي الإنساني إلى حين إطلاق سراحهم.

وطالبت التوصيات كذلك بإرسال وفد من لجنة البرلمان الأوربي لتقصي الحقائق حول كافة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي خاصة المرضى منهم والبالغ عددهم ٧٧ أسيرا والقاصرين والنساء والذين يخضعون للاعتقال الإداري المرفوض دوليا.

ودعت التوصيات إسرائيل برفع حصارها عن قطاع غزة (البري والبحري والجوي)، ووقف العدوان العسكري.

كما حذرت التوصيات الجمعية من مشاريع قوانين إسرائيلية عنصرية وإجـراءات التـهويد بشـأن القدس والمسجد الأقصى، والاعتداءات المستمرة بحق الأماكن المقدسة والتاريخية والأثرية .

بدوره، طالب د.عبدالله عبدالله خلال الاجتماع أن تكون القضية الفلسطينية بندا دائما على جدول أعمال هذه اللجنة، مشددا على ضرورة تنفيذ قرار اللجنة الذي تم اتخاذه في اجتماعها السابق في بروكسل بتشكيل لجنة تقصي حقائق حول الأسرى في سجون الاحتلال خاصة الأسرى المرضى، إلى جانب متابعة قضايا الأسرى الأطفال والذين تحتجزهم إسرائيل في مخالفة صريحة ليس لقواعد القانون الدولي فحسب بل لاتفاقيات جنيف.وشدد على أن عملية السلام تواجه عراقيل إسرائيلية أبرزها مواصلتها عمليات الاستيطان وتشريع القوانين العنصرية التي تمنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وطالب البرلمان الأوروبي أن يأخذ دوره كشريك في عملية السلام مشيرا إلى الإجـراءات الأوروبيـة فيما يتعلق بمقاطعة منتجات المستوطنات مطالبا بتفعيل هذا القرار، وان تكون كل الاقتراحات المتعلقة بالقضية الفلسطينية مستندة إلى قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الأخرى، وان أية محاولة للتلاعب بها أو إبقاء أي مظهر من مظاهر الاحتلال الإسرائيلي كالمستوطنات أو التواجد العسكري الإسرائيلي في أي جزء من أراضي الدولة الفلسطينية يعد مساسا بتلك القرارات الدولية ، ولن نقبل أي مس بها ونريد دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين ولن نقبل أي احتلال لأرضنا.

وشـدد د.عبد الله على أن كل ذلك هـو هـدف عمليـة السلام والمفاوضات وإسـرائيل تنسف تلك الأهـداف بممارساتها، مطالبا البرلمانيين المجتمعين بدعم المطلب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان ورفع الحصار عن غزة.. مستهجنا دفاع احد الأعضاء الأوروبيين عن إسرائيل وعن أفعالها المخالفة لقواعد القانون الدولي، مؤكدا أن من يمتلك الشجاعة لا يمكن عن هذه الانتهاكات الفاضحة.

وأثناء مناقشة بند فلسطين تحدث عدد من أعضاء اللجنة (البرلمان الأوروبي) حول ضرورة إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس، وأنه يجب على إسرائيل أن تسمع ذلك، وان تلتزم به، وان تفرج عن آلاف الأسرى، وان تحترم قواعد القانون الدولي، ويجب على الاتحاد من أجل المتوسط أن يرسل رسالة واضحة لإسرائيل ، وان تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل خاصة وأننا على بعد أمتار من فلسطين. ولا يمكن اعتبار إسرائيل دولة غربية، هذا خطأ إذا اعتبرناها جزءا منا، ويجب أن نقول ما لدينا، فنتنياهو يتكلم عن السلام و لكنه لا يحرك ساكناً ويستمر في أفعاله واحتلاله واستيطانه.

كما تحدث عدد من ممثلي الوفود العربية مؤكدين أن كان هناك دولة لا تحترم القانون الدولي ولا القانون الدولي الإنساني، فهي إسرائيل، وحل قضية فلسطين بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وضرورة وقوف الجمعية البرلمانية الاورومتوسطية إلى جانب الحق الفلسطيني.

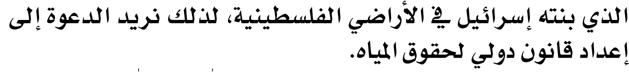
ثانيا: اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والمياه

ناقشت اللجنة التي شارك فيها عضو الوفد الفلسطيني الأخ زهير صندوقة نائب رئيس اللجنة ثلاث قضايا رئيسية هي ١. فعالية الطاقة ٢. مصادر الطاقة المتجددة ٣. مبادرات البيئة و المياه في منطقة الاورومتوسط.

وتحدث السيد حازم الناصر وزير المياه الأردني حول التحديات والمشاكل المائية التي تواجه الأردن بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، ثم عرض لمشروع قناة البحرين وأولى خطوات تنفيذها كان توقيع اتفاقية ثلاثية بين الأردن وفلسطين وإسرائيل على إنشاء محطة تحلية للمياه (خط أنابيب قطره (١٨٠سم) في العقبة لحل مشكلة المياه في الأردن .

من جهته حذر السيد منقذ مهيار/ جمعية أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط من الآثار البيئية إذا تم تنفيذ مشروع قناة البحر الميت و البحر الأحمر، وذلك إثر دراسة تمت بالتعاون مع البنك الدولي.

وفي سياق الحديث عن المشاكل المائية في المنطقة، قال رئيس اللجنة تشاك / إن٨٠٪ من مياه فلسطين تم سلبها منهم جراء جدار الفصل



الذي بنته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، لذلك نريد الدعوة إلى إعداد قانون دولي لحقوق المياه.

وتساءل عضو الوفد الفلسطيني د.عبدالله عبدالله الذي شارك في الاجتماع عن ماهية الضمانات الواردة في هذه الاتفاقية لكي تصل حصة الجانب الفلسطيني من مياه التحلية إليه لضمان عدم الاستيلاء عليها من قبل المحتل الإسرائيلي؟ .

وقد رد وزير المياه الأردني بالقول انه سيتم توقيع اتفاقيات ثنائية بين الأطراف – بين الأردن وإسرائيل، وبين فلسطين وإسرائيل وفيها يتم النص على تلك الضمانات.

خطة عمل اللجنة للسنة الحالية :

تم استعراض الخطوط العريضة لخطة عمل اللجنة والتي ستركز على:

١: تشجيع الحوار لتعزيز الثقة بين الأعضاء.

٢: نقل المعرفة .

٣: رفع الوعي بأهمية الطاقة المتجددة .

٤: تشجيع المشاريع و دعوة الدول الأعضاء لتقديم مشاريع حول الطاقة وإرسالها للأمانة العامة للجمعية والتي ستقوم بدورها بإرسال هذه المشاريع للممولين ليدرسوها.

٥. سيكون احد اجتماعات اللجنة القادمة في برشلونة .

كما تحدثت السيدة بالنسيا / البنك الأوروبي للاستثمار حول النقاط التالية:

١- أن البنك يمول مشروعاً للطاقة المتجددة للاستثمار في المفرق- الأردن / وأخر في المغرب .

٢- زيادة التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة في المستقبل.

٣- خصص البنك للسنوات السبع القادمة ١٠ مليارات يورو للاستثمار ودعم المشاريع، وقد يذهب الجزء الأكبر منها في مجال الطاقة في منطقة الاورومتوسطي.

٤- تقديم خدمات استشارية وتمويلها لدول الاورومتوسط.

٥- ضرورة التنسيق مع سكرتاريا الجمعية البرلمانية من اجل المتوسط حول تلك المشاريع واليات التمويل.

وتحدثت السيدة ريما طربيه من شبكة البيئة الاورومتوسطية: حول قرار اللجنة في كانون الأول ٢٠١٢ لتنفيذ مشروع البلدات البيئية echotown الذي بدأ تنفيذه في ألمانيا والناقورة في لبنان والمغرب وغيرها.

وتتلخص عناصر المشروع بإعادة معالجة المياه والطاقة و طاقة الرياح و نعمل على الألواح الشمسية و إعادة تدوير النفايات و تطوير الزراعة العضوية ونحن جاهزون لتنفيذ مشاريع أخرى في العالم.

وبعد عرض مسؤولة برنامج البلدة البيئية للمشاريع التي نفذتها أو التي هي تحت التنفيذ في عدد من الدول العربية وغير العربية، أعرب الأخ زهير صندوقة عن أمله في قيام المسؤولين عن ذلك البرنامج بالتفكير في تنفيذ هذا الأمر في بلدات تابعة لدولة فلسطين والتي تعاني مدنها وبلداتها أشد المعاناة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهي بالتالي في أمس الحاجة لمشاريع من هذا القبيل، وقد وعدت رئيسة البرنامج بالقيام بذلك، مطالبة الوفد الفلسطيني بتقديم مقترحات في هذا الخصوص.



وتم اعتماد كافة التعديلات المرفقة على مشروع توصيات اللجنة وبالنسبة للتعديلات الفلسطينية التي قدمت فقد جاءت متأخرة وسوف يتم عرضها على مكتب الجمعية وإذا قبلها نعرضها على الجلسة العامة. وطالبت التعديلات الفلسطينية إسرائيل للكف عن دفن نفاياتها السامة في أراضي الدولة الفلسطينية/ والتوقف عن سرقة الموارد الفلسطينية خاصة المياه.

ثالثا : اجتماع لجنة المرأة

شاركت الأخت جهاد أبو زنيد عضو الوفد الفلسطيني في هذا الاجتماع الذي ناقش مجموعة من التعديلات على توصيات اللجنة، وقد قدمت عضو الوفد الايطالي تعديلا يلغي كلمة الفلسطينيين وكلمة الاحتلال واستبدالها بكلمة نزاعات من نص التوصية: وفيما يلي النص الأصلي للتوصية: تعبّر لجنة المرأة في الجمعية الاورومتوسطية عن مساندتها للاجئين الفلسطينيين وخاصة النساء اللاتي يعشن ظروفاً صعبة ويعانين من كافة أنواع العنف نتيجة الاحتلال، والدعوة إلى إيلائهن الأهمية اللازمة.

وبعد مطالبة الأخت أبو زنيد بتثبيت التوصية الأصلية ومناقشات بين أعضاء اللجنة وافقت اللجنة على إبقاء هذا النص وعدم قبول التعديل المقدم من عضو الوفد الايطالي.

رابعا : اجتماع اللجنة الاقتصادية

وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية، أعرب الأخ زهير صندوقة، عن رغبة الوفد الفلسطيني بإشراك دولة فلسطين في البرنامج الخاص بدعم المشاريع الصغيرة، والذي سبق وأن وقعته الدول العربية المغرب والأردن ومصر وتونس مع الاتحاد الأوروبي من خلال الجمعية البرلمانية الاورومتوسطية. وقد أوضح رئيس اللجنة بأن ذلك يتطلب إبداء الحكومة الفلسطينية رغبتها المشاركة في ذلك البرنامج.

خامسا : اجتماع اللجنة الثقافية :

شارك في الاجتماع رئيس الوفد الفلسطيني الأخ تيسير قبعة وعضو الوفد زهير الخطيب، وقد تحدث رئيس الوفد حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق التراث الثقافي الفلسطيني ومحاولات التهويد بحق المسجد الأقصى، ومنع الطلاب من الذهاب إلى مدارسهم، إلى جانب منع طلبة الجامعات في غزة من الالتحاق بجامعاتهم في الضفة الغربية عدا اعتقالهم، وعدم السماح لهم بالسفر خارج فلسطين لغايات الدراسة.

اليوم الثاني: الأحد ٩ / ٢ / ٢٠١٤

الجلسة العامة للجمعية

أولا: الافتتاح:

افتتح الجلسة د. عاطف الطراونة رئيس الجمعية- رئيس مجلس النواب الأردني، بكلمة أكد في مستهلها على حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الاممي رقم ١٩٤، وان ما يطرح من مقترحات لحل القضية الفلسطينية قد يؤدي إلى كارثة بحق الحقوق الفلسطينية.

وبعد ذلك استعرض الطراونة جدول أعمال الجلسة الذي تضمن:

أ- إقرار جدول الأعمال

ب- المصادقة على محضر الجلسة السابقة

ج- تبني موازنة الجمعية ٢٠١٤-٢٠١٥

د- التمديد لهيئة مكاتب اللجان الدائمة للجمعية

هـ- تسليم رئاسة الجمعية لرئيس مجلس النواب البرتغالي.

ثانيا : مداخلات رؤساء الوفد :

وفي هذا الإطار ألقى السيد تيسير قبعة رئيس وفد المجلس الوطني كلمة أكد فيها إن السلام الذي طال انتظاره هو حق لشعبنا، لا يتأتى إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧وعاصمتها القدس الشرقية، وبالسيادة الفلسطينية على أرضها ومعابرها وجوها وبحرها، وبحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار ١٩٤ وإزالة جميع المستوطنات وجدار الفصل العنصري، وعدم قبول أي تواجد عسكري إسرائيلي داخل دولة فلسطين، وبإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وشدد أمام الجلسة العامة للجمعية أن هذا هو الطريق الذي نراه نحن، ويؤيده المجتمع الدولي، فنحن مع السلام والمفاوضات وجهود وزير الخارجية الأمريكية جون كيري، ولكننا لن نقبل بأية طروحات تنتقص من حقوقنا الوطنية الثابتة وفق قرارات الشرعية الدولية.

وأعاد قبعة التأكيد على الموقف الفلسطيني بعدم قبول يهودية دولة إسرائيل أبدا، لأنها تتضمن الإقرار بإسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨، وتتضمن كذلك الإقرار بنزع المواطنة المتكافئة عن كافة حقوق المواطنين الفلسطينيين داخل حدود عام ١٩٤٨، وتتضمن أخيرا الإقرار بالرواية التلمودية –اليهودية للصراع ونسف الرواية العربية الفلسطينية.

وقال قبعة: إن إسرائيل كما تتابعون وتشاهدون أفعالها بدلا من التزامها بهدف المفاوضات والمتمثل بإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فإنها تسعى لتكريس هذا الاحتلال من خلال تكثيف عمليات الاستيطان وطرح المشاريع والمناقصات الاستيطانية، وهي ما تزال تحتجز ما يزيد على ٥آلاف أسير، وتستمر في حصار قطاع غزة، وتواصل تقطيع أوصال الضفة الغربية بمئات الحواجز، وتمعن في تهويد القدس،وتتابعون في هذه الأيام حملة التطهير العرقي والتهجير القسري التي تجري في القدس.

وتوجه قبعة في ختام كلمته بالشكر الجزيل والامتنان العميق للبلد المضيف لأعمال هذه الدورة، وثمن الدور الأردني في الماضي والحاضر في استقبال المهجرين والنازحين من فلسطين والعراق وسوريا، مطالبا بضرورة دعم الأردن لكي يتمكن من القيام بواجباته نظرا لمحدودية موارده، وتمنى لأعمال الجمعية التوفيق والنجاح.

وفي الجلسة الختامية أيضا، وبعد عرض مشاريع القرارات الصادرة عن اللجان الدائمة على التصويت، أشار الأخ زهير صندوقة، إلى مشروع القرار الصادر عن اللجنة السياسية الذي خلا من أي إشارة إلى الموضوع الفلسطيني، مذكراً بأن الوفد الفلسطيني قد أثار في بداية اجتماع اللجنة السياسية عدم وجود بند في مشروع جدول الأعمال خاص بالصراع في الشرق الأوسط، وقد وافقت اللجنة على وضع البند المشار إليه على جدول أعمالها، حيث قدم الوفد الفلسطيني وجهة نظره حول هذا الأمر، الذي أيده فيه العديد من أعضاء الوفود المشاركة، وبالتالي، أضاف قائلاً، فإن الوفد الفلسطيني يستهجن عدم انعكاس ذلك في مشروع القرار، وخلوه من أي بند خاص بالوضع المتردي في الشرق الأوسط، نتيجة للتعنت الإسرائيلي واستمرار إسرائيل في انتهاك حقوق شعبنا وقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة، مشيراً وشاكراً جميع البرلمانيين الذين وجهوا انتقادات لاذعة لحكومة الاحتلال وانتهاكاتها الفاضحة، التي تؤدي عملياً إلى وضع عقبات كأداء أمام أية مفاوضات حقيقية وتحولها إلى مفاوضات عبثية، مستشهداً بكلمات أولئك البرلمانيين والتي انصبت على استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية وبناء جدار الفصل العنصري وإصدارها لقرارات عنصرية وسعيها الدؤوب لتهويد القدس وتدنيسها للمقدسات الإسلامية والمسيحية ومنع المصلين من الوصول إلى أماكن العبادة وفرض مناهج تعليمية على طلبة المدارس المقدسيين، واستمرارها في اعتقال البرلمانيين الفلسطينيين والآلاف من المواطنين بمن فيهم العديد من النساء والأطفال.

ثالثا : تسليم الرئاسة والتمديد لمكاتب اللجان الدائمة للجمعية :

تم تسليم الرئاسة لرئيس البرلمان البرتغالي للدورة القادمة، فيما قررت الجمعية التمديد لهيئة مكاتب اللجان سنتين إضافيتين.

رابعا : اعتماد توصيات اللجان :

١- اللجنة السياسية و الأمن و حقوق الإنسان، تركزت التوصيات على مكافحة الفساد و الممتلكات المسروقة في شمال إفريقيا .

٢- اللجنة الاقتصادية – تعزيز دور الشركات الصغيرة و المتوسطة لتوفير فرص العمل و تمويل قطاع متناهي الصغر و تمكين المرأة.

٣- اللجنة الثقافية – ضرورة تسهيل التبادل بين الطلاب و الشباب و تعزيز برنامج التوأمة و إصدار تأشيرات للطلاب القادمين من الجنوب باتجاه الشمال و هذه تخص دول الاتحاد الأوروبي .

٤- توصيات لجنة المرأة : التركيز على خلق فرص للمرأة وأوضاع النساء السوريات في المخيمات، واعتماد توصية تعبّر فيها الجمعية عن مساندتها للاجئين الفلسطينيين وخاصة النساء اللاتي يعشن ظروفاً صعبة ويعانين من كافة أنواع العنف نتيجة الاحتلال،

والدعوة إلى إيلائهن الأهمية اللازمة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

٥- لجنة الطاقة والبيئة ستيفان/النمسا- مطالبة البنك الأوروبي للاستثمار بتمويل مشاريع الطاقة المتجددة ، وإصدار قانون دولي للمياه وإعادة تأهيل نهر الأردن.

خامسا: التصريح الصحفي باسم د.عاطف الطراونة- رئيس الجمعية حول القضية الفلسطينية.

تم الاتفاق بين رئيس الوفد الفلسطيني الأخ تيسير قبعة والدكتور عاطف الطراونة رئيس الجمعية- رئيس مجلس النواب الأردني، بناء على طلب الأخير، على إصدار تصريح صحفي باسمه (د. الطراونة) في حال عدم تمكن مكتب الجمعية برئاسته من تضمين المطالب الفلسطينية في مشروع توصيات اللجنة السياسية، وفعلا لم يتمكن د. الطراونة من إقناع أعضاء مكتب الجمعية من تلبية طلب الوفد الفلسطيني ، واصدر بيانا باسمه تم توزيعه في الجلسة الختامية للمؤتمر، وفيما يلي نص التصريح:

تصريح صادر عن المهندس عاطف الطراونة:
رئيس الجمعية البرلمانية للاتحاد
من أجل المتوسط، الدورة العامة العاشرة
٢٠١٣/٢/٩ البحر الميت

انطلاقاً من إيماننا العميق بأن الشعوب لها حق مطلق في تقرير مصيرها وتشكيل مساراتها المستقبلية وان هذا الحق لا يمكن أن يصادر أو يسلب أو يفرض على أي شعب ما يتعارض مع مصالحه العامة وتطلعاته وطموحاته، وأن الصراعات المزمنة تعيق التقدم الإنساني وتشتت الأمل بمستقبل الأجيال القادمة، فإننا كممثلين حقيقيين وواقعيين عن مصالح شعوبنا لا بد لنا أن نسهم في حل الصراعات المزمنة وعلى رأس هذه الصراعات الصراع العربي الإسرائيلي الذي ساهم بشكل واضح في إعاقة التقدم الإنساني في منطقة الشرق الأوسط وشتت محصلة الانجاز والتقدم وساهم في خلق حالة من عدم الاتزان والاستقرار استنزفت الكثير من الموارد المادية والمعنوية لشعوب هذه المنطقة والعالم وأهدرتها على غير ما يجب.

ان الشرعية الدولية وجميع القرارات الدولية الصادرة عن الجهات ذات الاختصاص والشأن قد أكدت على ضرورة معالجة القضايا الجوهرية في هذا الصراع وان أي حل نهائي لهذه القضية لا يأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب الفلسطيني وطموحاته يعد تعقيدا لهذه الأزمة ويفاقم الصراع في المنطقة.

ومن منطلق حرصنا التام والكامل على الأمن والسلم في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط فإننا ندعم إقامة دولة فلسطين ذات سيادة قابلة للحياة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية وأن هذا المطلب هو قاعدة التفاوض الصلبة ولا يجوز تجاوزها أو البناء على ما يناقضها مطلقاً .

كما أن قضايا اللاجئين ببعدها الإنساني أولا والمستقبلي ثانيا لا يجوز تجاوزها أو إغفالها عند الحديث عن أي حل، وان الحلول الواقعية والقابلة للتطبيق لا بد أن تكون حلولاً شاملة لكافة القضايا الجوهرية دون استثناء أو تجزئة عن أي محور وخصوصاً ما يتعلق بضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين والمهجرين قسراً عن أراضيهم ومنازلهم، إضافة إلى حقهم الأصيل في التعويض العادل والكامل تعويضاً عن معاناتهم المادية والمعنوية.

كما أن المسار الطبيعي لتطور الشعوب وأمنها واستقرارها مرتبط بشكل تكاملي بواقعها الديموغرافي والجغرافي وأن أي محاولة لتغيير هذا الواقع قسراً لن تفضي إلا إلى مزيد من الصراع وتسهم في نشر الفوضى وتأجيج النزاع.

إن من واجب الشعوب المتحضرة أن تكون جزءاً فاعلاً وخلاقاً في نزع فتيل الأزمات أينما كانت، واستناداً لهذا الواجب فإننا ندعم مطالب الشعب الفلسطيني المتعلقة بهدم جدار الفصل العنصري وإزالة المستوطنات ووقف الاستيطان وقفاً تاماً وإزالة آثاره فوراً دون أبطاء والإفراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين والإبقاء على القدس الشرقية معلماً إنسانياً تراثياً ودينياً مشتركاً لكل الأديان وعدم الاستيلاء أو الاستحواذ عليها مطلقاً لصالح عرق أو دين، وان هذه المدينة المقدسة تترابط ديموغرافياً وجغرافياً ببعضها البعض.

إن المستقبل لشعوب هذه المنطقة مضيء وآمن ومستقر إذا تم اعتماد هذه المعطيات عند تشكيل الحلول الدائمة والنهائية، أما إذا تم تجاوزها أو التغاضي عنها فإن المنطقة ستشتعل حتماً وسيطال شررها جميع أنحاء العالم وبالتالي سنورث للأجيال القادمة المزيد من فقدان الأمل و المزيد من الدمار.

خلاصات:

١- اعتمدت الجمعية توصية تؤكد فيها مساندتها للاجئين الفلسطينيين وخاصة النساء اللاتي يعشن ظروفاً صعبة ويعانين من كافة أنواع العنف نتيجة الاحتلال.

٢- لم يتم التشاور مع نائب رئيس اللجنة السياسية للجمعية (د. عبد الله عبد الله) من قبل رئيسة اللجنة تقية صيفي، بخصوص جدول أعمال اللجنة، لذلك كان الخلل في عدم تضمين التوصيات الخاصة بالقضية الفلسطينية، حيث انتقد رئيس الوفد الفلسطيني رئيسة اللجنة لتفردها في إعداد جدول الأعمال ووضع التوصيات.

٣- تمكن الوفد الفلسطيني من إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال اللجنة السياسية وقدم ١١ توصية للجنة، وبعد ذلك تمت مناقشة بند فلسطين في اللجنة.

٤- رغم المداخلات الكثيرة من أعضاء الجمعية - سواء خلال اجتماعات اللجان أو في الجلسة الختامية للجمعية- والتي أدانت ما تقوم به إسرائيل من ممارسات ضد الشعب الفلسطيني، إلا أن ذلك لم ينعكس في مشاريع القرارات.

توصيات:

١- يجب دراسة الدعوات وجداول الأعمال ومشاريع القرارات بعناية وترو وارسال التعديلات أو الملاحظات الفلسطينية عليها في الموعد المحدد في تلك الدعوات.

٢- يمكن الاستفادة فلسطينيا من لجان الجمعية الاورومتوسطية خاصة اللجان الخاصة بالشأن الاقتصادي والطاقة والبيئة، إذا تمت متابعة أعمالها بشكل مستمر.

٣- المطلوب من الوفد الفلسطيني، التنسيق مع وزارتي الاقتصاد والبيئة الفلسطينيتين حول إمكانية تقديم مشاريع للجنة الطاقة والبيئة واللجنة الاقتصادية، وهذا متاح وهناك تجربة مع كل من المغرب والأردن وتونس ومصر، حيث تم التوقيع مع الاتحاد الأوروبي من خلال الجمعية البرلمانية الاورومتوسطية حول عدد من المشاريع خاصة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ومشاريع خاصة بالطاقة المتجددة والبيئة.

في الذكرى ٦٦ للنكبة: المجلس الوطني الفلسطيني:-

يدعو للتحرك القوي والفاعل لمحاسبة المعتدي أمام المحاكم الدولية تحقيقاً للعدالة



أكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين، في بيان أصدره بهذه المناسبة، أن الشعب الفلسطيني ماض في نضاله الوطني حتى تحقيق أهدافه وحقوقه الوطنية ممثلة بالعودة والدولة وتقرير المصير، مشدداً على أن الاحتلال مهما اتبع من سياسات وتدابير وإجراءات لن ينال من عزيمة أبناء شعبنا وتصميمهم على عودتهم إلى أرضهم وديارهم التي هجروا منها جراء بطش وإرهاب وجرائم العصابات الصهيونية .

وعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن إيمانه بقدرة شعبنا على مواصلة الصمود والكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم ومشاريعه الهادفة إلى تكريس الاحتلال للأراضي الفلسطينية، مؤكداً بأن النصر بإذن الله سيكون حليف شعبنا، الذي ما زال يعاني بسبب الظلم الواقع عليه بفعل اقتلاعه من أرضه وتنكر الاحتلال لحقه في العودة إليها.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى مواجهة الاحتلال وجرائمه بالمزيد من التحدي والتماسك والوحدة، مؤكداً أن دولة الاحتلال وعدوانها المتصاعد بحق شعبنا الأعزل لن تفت من عضده وثباته ولن تزيده إلا قوة وإصراراً على نيل حقوقه ، فالاحتلال إلى زوال وسيبقى الشعب الفلسطيني متجذراً في أرضه .

وجدد المجلس مطالبة الأسرة الدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني ، الذي يعاني من شتى أصناف الإرهاب ، داعياً إلى التحرك القوي والفاعل لمحاسبة المعتدي أمام المحاكم الدولية تحقيقاً للعدالة بحق قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ .

وحيا المجلس الوطني الفلسطيني صمود القيادة الفلسطينية ممثلة بالسيد الرئيس أبو مازن في وجه الضغوط والتهديدات الإسرائيلية، مؤكداً على وقوف شعبنا خلفها في نضالها من اجل العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين من سجون ومعتقلات الاحتلال.

وختم المجلس الوطني الفلسطيني بيانه بتوجيه التحية إلى شعبنا العظيم في كافة أماكن تواجده ، الذي يواصل تصديه ، بكل إباء وفداء وبسالة للاحتلال الإسرائيلي، متحدياً قمعه وبطشه وإرهابه ، مجدداً الوفاء لدماء الشهداء الأبرار وتضحيات الجرحى الأبطال ونضالات اسرى الحرية .

أوضاع الشعب الفلسطيني بالأرقام والحقائق الإحصائية
في الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين

استعرض جهاز الإحصاء الفلسطيني، أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين في تقرير اصدره بتاريخ ١٥-٥-٢٠١٤، الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين، مشيرا أن ذكرى اقتلاع وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه في عملية تطهير عرقي منظمة ومدبرة قامت بها العصابات الصهيونية المسلحة. حيث تؤكد المعطيات والشواهد التاريخية أن عملية التهجير القسري للفلسطينيين عن وطنهم كانت مدبرة منذ وقت طويل، توجت بإعلان قيام دولة "إسرائيل" في العام ١٩٤٨ على أنقاض الشعب الفلسطيني، بعد عمليات القتل والمجازر التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين.

واستعرض الجهاز أوضاع الشعب الفلسطيني عشية الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين على النحو الآتي:

النكبة: تطهير عرقي وإحلال سكاني

مصطلح نكبة يعبر في العادة عن الكوارث الناجمة عن الظروف والعوامل الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والأعاصير، بينما نكبة فلسطين كانت عملية تطهير عرقي وتدمير وطرد لشعب أعزل وإحلال شعب آخر مكانه، حيث جاءت نتاجاً لمخططات عسكرية بفعل الإنسان وتواطؤ الدول، فقد عبرت أحداث نكبة فلسطين وما تلاها من تهجير حتى احتلال ما تبقى من أراضي فلسطين في عام ١٩٦٧ عن مأساة كبرى للشعب الفلسطيني، وتشريد نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، فضلاً عن تهجير الآلاف من الفلسطينيين عن ديارهم رغم بقائهم داخل نطاق الأراضي التي أخضعت لسيطرة إسرائيل، وذلك من أصل ١,٤ مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ في ١،٣٠٠ قرية ومدينة فلسطينية.

وتشير البيانات الموثقة أن الإسرائيليين قد سيطروا خلال مرحلة النكبة على ٧٧٤ قرية ومدينة، حيث قاموا بتدمير ٥٣١ قرية ومدينة فلسطينية، كما اقترفت القوات الإسرائيلية أكثر من ٧٠ مذبحة ومجزرة بحق الفلسطينيين وأدت إلى استشهاد ما يزيد على ١٥ ألف فلسطيني خلال فترة النكبة.

الواقع الديمغرافي: بعد ٦٦ عاماً على النكبة تضاعف الفلسطينيون ٨ مرات

تشير المعطيات الإحصائية أن عدد الفلسطينيين عام ١٩٤٨ قد بلغ ١,٤ مليون نسمة، في حين قدر عدد الفلسطينيين في العالم نهاية عام ٢٠١٣ بحوالي ١١,٨ مليون نسمة، وهذا يعني أن عدد الفلسطينيين في العالم تضاعف ٨,٤ مرة منذ أحداث نكبة ١٩٤٨. وفيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حاليا في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ في نهاية عام ٢٠١٣ حوالي ٥,٩ مليون نسمة، ومن المتوقع ان يبلغ عددهم نحو ٧,٢ مليون وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو السائدة حالياً.

وتظهر المعطيات الإحصائية أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين تشكل ما نسبته ٤٤,٢٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين نهاية العام ٢٠١٣، كما بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الاول من كانون الثاني عام ٢٠١٣، حوالي ٥,٣٥ مليون لاجئ فلسطيني. يعيش حوالي ٢٩,٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين في ٥٨ مخيماً تتوزع بواقع ١٠ مخيمات في الأردن، و٩ مخيمات في سوريا، و١٢ مخيماً في لبنان، و١٩ مخيماً في الضفة الغربية، و٨ مخيمات في قطاع غزة.

وتمثل هذه التقديرات الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين باعتبار وجود لاجئين غير مسجلين، إذ لا يشمل هذا العدد من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩ حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧ "حسب تعريف وكالة غوث اللاجئين" ولا يشمل أيضا الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام ١٩٦٧ على خلفية الحرب والذين لم يكونوا لاجئين أصلا. كما قدر عدد السكان الفلسطينيين الذين لم يغادروا وطنهم عام ١٩٤٨ بحوالي ١٥٤ ألف فلسطيني، في حين يقدر عددهم في الذكرى السادسة والستون للنكبة حوالي ١,٤٣ مليون نسمة نهاية عام ٢٠١٣ بنسبة جنس بلغت حوالي ١٠٢,٢ ذكرا لكل مائة أنثى ووفقا للبيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل للعام ٢٠١٢ بلغت نسبة الأفراد أقل من ١٥ سنة حوالي ٣٦,١٪ من مجموع هؤلاء الفلسطينيين مقابل ٤,١٪ منهم تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فأكثر، مما يشير إلى أن هذا المجتمع فتيا كامتداد طبيعي للمجتمع الفلسطيني عامة.

كما قدر عدد السكان في فلسطين بحوالي ٤,٥ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٣ منهم ٢,٨ مليون في الضفة الغربية وحوالي ١,٧ مليون في قطاع غزة. من جانب آخر بلغ عدد السكان في محافظة القدس حوالي ٤٠٨ آلاف نسمة في نهاية العام ٢٠١٣، منهم حوالي ٦٢,١٪ يقيمون في ذلك الجزء من المحافظة والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام ١٩٦٧ (J١). وتعتبر الخصوبة في فلسطين مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، فقد وصل معدل الخصوبة الكلية للفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) في فلسطين ٤,٤ مولود، بواقع ٤,٠ في الضفة الغربية و٥,٢ في قطاع غزة.

الكثافة السكانية: نكبة فلسطين حولت قطاع غزة إلى أكثر بقاع العالم اكتظاظا بالسكان

بلغت الكثافة السكانية في فلسطين في نهاية العام ٢٠١٣ حوالي ٧٤٥ فرد/ كم٢ بواقع ٤٨٧ فرداً/كم٢ في الضفة الغربية و٤،٧٤٢ فرداً/كم٢ في قطاع غزة، أما في إسرائيل فبلغت الكثافة السكانية في العام ٢٠١٣ حوالي ٣٧٦ فرداً/كم٢ من العرب واليهود.

المستعمرات: الغالبية العظمى من المستعمرين يقيمون في القدس بغرض تهويدها

بلغ عدد المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠١٣ في الضفة الغربية ٤٨٢ موقعاً، أما عدد المستعمرين في الضفة الغربية فقد بلغ ٥٦٣،٥٤٦ مستعمراً نهاية العام ٢٠١٢. ويتضح من البيانات أن ٤٩,٢٪ من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي ٢٧٧،٥٠١ مستعمر منهم ٢٠٣،١٧٦ مستعمراً في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢١ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي ٦٩ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني.

المستعمرون الإسرائيليون يستخدمون ٥٠ مليون م٣ من المياه المسروقة من الفلسطينيين للزراعة

تشير بيانات الاحصاء الإسرائيلي ان المساحة المزروعة في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٢ حوالي ٨٦ كم٢ معظمها زراعات مروية، مستغلة حوالي ٥٠ مليون م٣ سنوياً للزراعة من المياه الجوفية الفلسطينية، بينما لم تتجاوز المساحة الأرضية المزروعة المروية من قبل الفلسطينيين ٧٨كم٢ ولا تزيد كمية المياه المستهلكة للزراعة في الضفة الغربية على ٣٠ مليون م٣ سنوياً حسب بيانات عام ٢٠١١ بسبب القيود الاسرائيلية الكبيرة على الفلسطينيين في استخراج مياههم الجوفية، والجدير بالذكر أن مساحة الأراضي الزراعية وكميات المياه المستغلة من قبل الاحتلال الاسرائيلي يمكن أن توفر حوالي ١٠٠ ألف فرصة عمل في حال استغلالها من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية، الأمر الذي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الزراعة منه وخفض نسبة البطالة في الضفة الغربية، بالإضافة الى المساحات الزراعية الشاسعة المحاذية للحدود الشرقية لقطاع غزة والتي لا يتم استغلالها من قبل الفلسطينيين بسبب الإجراءات الإسرائيلية على حدود قطاع غزة.

اليهود يسيطرون على أكثر من ٨٥٪ من أرض فلسطين التاريخية

تبلغ مساحة فلسطين التاريخية حوالي ٢٧،٠٠٠ كم٢ وتستغل اسرائيل أكثر من ٨٥٪ من المساحة الكلية للأراضي، بينما يستغل الفلسطينيون حوالي ١٥٪ فقط من مساحة الأراضي، في ظل إجراءات الاحتلال الاسرائيلي في تقسيم الأراضي الفلسطينية الى عدة مناطق بلغت نسبة الفلسطينيين ٤٨٪ من إجمالي السكان في فلسطين التاريخية، مما يقود الى الاستنتاج بان الفرد الفلسطيني يتمتع بأقل من خمس المساحة التي يستحوذ عليها الفرد الاسرائيلي من الارض.

المياه في فلسطين واقع وتحديات

يتميز قطاع المياه بخصوصية تختلف عن باقي الدول نظرا لوجود الاحتلال الذي يسيطر على معظم الموارد والمصادر المائية ويعمل على احتكارها، مما اجبر الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الاسرائيلية «ميكروت»، حيث وصلت كمية المياه المشتراه ٥٦,٦ مليون متر مكعب عام ٢٠١٢ والتي تشكل ما نسبته ٢٨٪ من المياه المزودة للقطاع المنزلي بالإضافة إلى ١٣٠ مليون متر مكعب ضخ جائر من الحوض الساحلي في قطاع غزة.

بلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المستهلكة في القطاع المنزلي ٧٦,٤ لتر/فرد/يوم عام ٢٠١٢ في الضفة الغربية بينما كانت ٨٩,٥ لتر/فرد/يوم في قطاع غزة مع الاخذ بعين الاعتبار ان ما يزيد على ٩٥٪ من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، وهي من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها وهو (١٠٠ لتر/فرد/يوم) كحد ادنى، وبناء على المعلومات المائية للعام ٢٠١٢ فإن نسبة المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون من مياه الأحواض الجوفية في الضفة الغربية لا تتجاوز ١٥٪ من مجموع المياه المستغلة منها، في حين يحصل الاحتلال الإسرائيلي على ما يزيد على ٨٥٪ من مياه الأحواض ذاتها، ناهيك عن أن الفلسطينيين محرومون من الوصول إلى مياههم في نهر الاردن منذ العام ١٩٦٧.

الشهداء: النضال المستمر لتحرير الأرض وبناء الدولة

بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى ٧،٨٢٢ شهيداً، خلال الفترة ٢٠٠٠/٠٩/٢٩ وحتى ٢٠١٣/١٢/٣١، ويشار إلى أن عدد الشهداء نهاية العام ٢٠٠٩ قد بلغ ٧،٢٣٥ شهيداً، منهم ٢،١٨٣ شهيداً في الضفة الغربية بواقع ٢،٠٥٩ شهيداً من الذكور و١٢٤ شهيداً من الإناث، وفي قطاع غزة ٥،٠١٥ شهيداً بواقع ٤،٦٠١ شهيد من الذكور و٤١٤ شهيداً من الإناث. والباقي من أراضي عام ١٩٤٨ وخارج فلسطين. ويشار إلى أن العام ٢٠٠٩ كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط ١،٢١٩ شهيداً تلاه العام ٢٠٠٢ بواقع ١،١٩٢ شهيداً، فيما استشهد ٣٠٦ شهداء خلال العام ٢٠١٢، منهم ١٥ في الضفة الغربية و٢٩١ شهيداً في قطاع غزة، منهم ١٨٩ شهيداً سقطوا خلال العدوان على قطاع غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢، بينما استشهد ٥٦ شهيداً خلال العام ٢٠١٣ من بينهم ٤٢ من الضفة الغربية و١٤ من قطاع غزة.

الأسرى

تشير بيانات وزارة شؤون الأسرى والمحررين إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ عام ١٩٦٧ وحتى مطلع نيسان/ابريل ٢٠١٤ حوالي ٨٠٥ آلاف فلسطيني، منهم أكثر من ٥٠ ألف حالة اعتقال إداري، وحوالي ٨٢ ألف حالة اعتقال منذ بداية انتفاضة الأقصى، منهم أكثر من ٢٤ ألف أسير فلسطيني اعتقل إداريا منذ عام ٢٠٠٠، وأكثر من ألف أسيرة، ونحو ١٠ آلاف طفل. كما وتوضح البيانات أن هناك حوالي ١٠ آلاف حالة اعتقال منذ تنفيذ صفقة تبادل الأسرى مع الجندي شاليط في ٢٠١١/١٠/١٨، ويشار الى ان هناك ٣٠ أسيراً اعتقلوا قبل اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وما زالوا يقبعون داخل السجون الإسرائيلية، وكان من المفترض أن يتم إطلاق سراحهم ضمن الدفعة الرابعة بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/٢٩.

ويتضح من بيانات وزارة الأسرى أن عدد المعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية قد بلغ حوالي ٥ آلاف أسير، منهم ١٩ أسيرة، وقرابة ٢٠٠ طفل، ويشار إلى أن اسرائيل اعتقلت أكثر من ٦٠ عضو مجلس تشريعي وعدد من الوزراء السابقين لا يزال ١١ عضو مجلس تشريعي بالإضافة الى وزير سابق رهن الاعتقال، بالإضافة الى وجود ١٨٥ معتقلاً إدارياً. كما تشير البيانات الى وجود ٤٧٦ أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة)، وتشير البيانات الى أن اسرائيل اعتقلت ٣،٨٧٤ أسيراً خلال العام ٢٠١٣، منهم ٩٣١ طفلا، و٧٥ امرأة، ويشار الى أن اسرئيل اعتقلت نحو ألف فلسطيني منذ بداية العام الحالي. بلغ عدد الشهداء من الأسرى ٢٠٥ أسرى منذ عام ١٩٦٧ بسبب التعذيب أو القتل العمد بعد الاعتقال أو الإهمال الطبي بحق الأسرى، وتشير البيانات إلى استشهاد ٨٢ أسيراً منذ أيلول عام ٢٠٠٠، وقد شهد العام ٢٠٠٧ أعلى نسبة لاستشهاد الأسرى داخل السجون الإسرائيلية حيث استشهد سبعة أسرى، خمسة منهم نتيجة الإهمال الطبي. وفي الفترة ما بين ١٩٦٧ وبداية انتفاضة الأقصى (٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) بلغ عدد الشهداء من الأسرى ١٢٣ شهيداً أي ما نسبته ٦٠٪ من إجمالي الشهداء من الأسرى، هذا بالإضافة الى مئات الأسرى الذين استشهدوا بعد تحررهم من السجن متأثرين بأمراض ورثوها عن السجن والتعذيب والإهمال الطبي.

الواقع الصحي: نمو الموارد البشرية الصحية ما زال متدنياً

أشارت بيانات العام ٢٠١٢ إلى أن معدل الأطباء البشريين المسجلين لدى نقابة الأطباء لكل ١،٠٠٠ من السكان في الضفة الغربية قد بلغ ١,٣ طبيب، فيما بلغ هذا المعدل في قطاع غزة ٢,٢ طبيب لكل ١،٠٠٠ من السكان، من جانب آخر فان هناك ٢,٠ ممرض/ة لكل ١،٠٠٠ من السكان في الضفة الغربية في العام ٢٠١١، و٤,١ ممرض/ة لكل ١،٠٠٠ من السكان في قطاع غزة لنفس العام. من جانب آخر، أشارت البيانات المتوفرة للعام ٢٠١٢ أن عدد المستشفيات العاملة في فلسطين بلغ ٧٩ مشفى، بواقع ٤٩ مشفىً في الضفة الغربية و٣٠ مشفىً في قطاع غزة، موزعةً على النحو الآتي: ٢٥ مشفىً حكومي، و٣٣ مشفىً غير حكومي، و١٧ مشفىً خاصاً، و٣ مشاف عسكرية ومشفىً واحداً تابعاً لوكالة الغوث. في حين بلغ عدد الأَسرَّة ٥،٤٨٧ سريراً بمعدل ١,٣ سرير لكل ١،٠٠٠ مواطن، موزعةً بواقع ٣،١٦٣ سريراً في الضفة الغربية و٢،٣٢٤ سريراً في قطاع غزة. كما أشارت البيانات إلى أن عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية للعام ٢٠١٢ بلغ ٦٠٣ مراكز في الضفة الغربية و١٤٧ مركزاً في قطاع غزة.

ظروف السكن: ٤٦٪ من منازل الفلسطينيين معرضة للهدم

تقوم سلطات الاحتلال بهدم المنازل الفلسطينية ووضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين وحسب مؤسسة المقدسي فمنذ العام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٣ تم هدم ١،٢٣٠ مبنى في القدس الشرقية (ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام ١٩٦٧). مما أسفر عن تشريد ما يقارب ٥،٤١٩ شخصاً منهم ٢،٨٣٢ طفلاً و١،٤٢٣ امرأة، وتقدر إجمالي الخسائر التي تكبدها الفلسطينيون جراء عمليات الهدم لمبانيهم في القدس بنحو ٣,٥ مليون دولار (لا تشمل مبالغ المخالفات المالية الطائلة التي تفرض على ما يسمى بمخالفات البناء). وتشير البيانات الى تزايد وتيرة عمليات الهدم الذاتي للمنازل في القدس منذ العام ٢٠٠٠ حيث أقدمت سلطات الاحتلال على إجبار ٣٢٠ مواطناً على هدم منازلهم بأيديهم، وشهد العام ٢٠١٠ أعلى عملية هدم ذاتي والتي بلغت ٧٠ عملية، وفي العام ٢٠٠٩ بلغت ٤٩ عملية هدم.

وتشير البيانات الى أن إجمالي مساحة المنازل التي تم هدمها في القدس خلال العام ٢٠١٣ قد تضاعفت عما هي عليه في العام ٢٠١٢ حيث بلغت إجمالي مساحة المباني السكنية المهدومة خلال العام ٢٠١٣ نحو ٦،١٩٦ م٢، بالمقابل بلغت إجمالي مساحة المنشآت المهدومة نحو ١،١٥٠ م٢. علما بأن هناك العديد من حالات الهدم الذاتي يتكتم عليها السكان ولا يقومون بإبلاغ الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني عنها حسب مؤسسة المقدسي. وتشير بيانات مؤسسات حقوقية اسرائيلية الى أن سلطات الاحتلال قد قامت بهدم أكثر من ٢٥ ألف مسكن في فلسطين منذ العام ١٩٦٧.

سوق العمل ٢٠١٣

بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين ٤٣,٦٪ خلال العام ٢٠١٣ (٤٢,٨٪ بين اللاجئين و٤٤,٢٪ لغير اللاجئين)، حيث بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية ٤٥,٠٪ (٤٥,٤٪ بين اللاجئين و٤٤,٨٪ لغير اللاجئين) و٤١,٢٪ في قطاع غزة (٤١,٠٪ بين اللاجئين و٤١,٤٪ لغير اللاجئين). أما فيما يتعلق بالبطالة خلال العام ٢٠١٣ فقد بلغت نسبتها في فلسطين ٢٣,٤٪ (٢٨,٣٪ بين اللاجئين و٢٠,١٪ لغير اللاجئين)، حيث بلغت نسبة البطالة ١٨,٦٪ في الضفة الغربية (٢١,٢٪ بين اللاجئين و١٧,٧٪ لغير اللاجئين) و٣٢,٦٪ في قطاع غزة (٣٣,٧٪ بين اللاجئين و٣٠,٤٪ لغير اللاجئين).

الواقع التعليمي

أظهرت بيانات التعليم للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٣، بان عدد المدارس في فلسطين بلغ ٢،٧٨٤ مدرسة بواقع ٢،٠٩٤ مدرسة في الضفة الغربية و٦٩٠ مدرسة في قطاع غزة، منها ٢،٠٦٣ مدرسة حكومية، و٣٤٢ مدرسة تابعة لوكالة الغوث و٣٧٩ مدرسة خاصة. وبلغ عدد الطلبة في المدارس ما يزيد على ١,١٥ مليون طالب وطالبة، (حوالي ٥٧٢ ألف ذكر ٥٨٠ ألف أنثى)، منهم ٦٧٧ ألف طالب وطالبة في الضفة الغربية، و٤٧٥ ألف طالب وطالبة في قطاع غزة. ويتوزع الطلبة بواقع ٧٦٤ ألف طالب وطالبة في المدارس الحكومية، و٢٨٣ ألف طالب وطالبة في مدارس وكالة الغوث الدولية، و١٠٤ آلاف طالب وطالبة في المدارس الخاصة.

أما فيما يتعلق بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد ١٥ سنة فأكثر ٣,٧٪ في العام ٢٠١٣، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور ١,٦٪ و٥,٩٪ للإناث، فيما بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال عام ٢٠١٣ للأفراد ١٥ سنة فاكثر ٣,٣٪ مقارنة مع ٤,٠٪ لغير اللاجئين . وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد بلغ عدد الجامعات التقليدية ١٤ جامعة في فلسطين، منها ٥ جامعات في قطاع غزة، و٩ جامعات في الضفة الغربية. فيما بلغ عدد الكليات التي تمنح درجة البكالوريوس ١٨ كلية جامعية، موزعة على النحو الآتي ٦ كليات جامعية في قطاع غزة، و١٢ كليات جامعية في الضفة الغربية. أما التعليم المفتوح فهناك جامعة واحدة لها ١٧ مركزاً في الضفة الغربية و٥ مراكز في قطاع غزة، في حين بلغ عدد كليات المجتمع المتوسطة ٢٠ كلية، منها ١٣ كلية في الضفة الغربية و٧ كليات في قطاع غزة.

الاقتصاد الكلي

مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين عام ٢٠١٣

بلغ معدل غلاء المعيشة في فلسطين ١,٧٢٪ خلال العام ٢٠١٣ مقارنة مع متوسط عام ٢٠١٢، بواقع ٣,١٠٪ في الضفة الغربية، ١,٨١٪ في القدس١J، في حين انخفض بمقدار ٠,٧٦٪ في قطاع غزة، فيما كانت نسبة الارتفاع للعام ٢٠١٣ مقارنة مع سنة الأساس ٢٠٠٤ في فلسطين ٣٨,٧٥٪، بواقع ٤٠,٧٤٪ في الضفة الغربية، و٤٠,٩٠٪ في القدس١J، و٣٢,١٧٪ في قطاع غزة.

التبادل التجاري: قيود مفروضة على المعابر وصادرات فلسطينية محدودة جدا مع العالم الخارجي

تشير البيانات إلى زيادة في قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية لعام ٢٠١٢ مقارنة مع عام ٢٠١١. وقد بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية لعام ٢٠١٢ حوالي ٤,٧ مليار دولار أمريكي بزيادة مقدارها ٧,٤٪ مقارنة مع عام ٢٠١١. كما بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٧٨٢ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٢ بزيادة مقدارها ٤,٩٪ مقارنة مع عام ٢٠١١، وعليه فقد سجل الميزان التجاري السلعي عجزاً بقيمة حوالي ٣,٩مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٢ بزيادة مقدارها ٧,٩٪ مقارنة مع عام ٢٠١١. أما من حيث التصدير إلى العالم الخارجي فقد تم تصدير ١٦,٩٪ فقط من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي أما باقي الصادرات والتي تبلغ نسبتها ٨٣,١٪ فكانت إلى إسرائيل وذلك بسبب القيود المفروضة على تصدير المنتجات الفلسطينية إلى العالم الخارجي وخاصة من قطاع غزة.

مجتمع المعلومات

بلغ عدد خطوط الهاتف الرئيسية في فلسطين ٤٠٢ ألف خط في العام ٢٠١٣، وبلغ عدد مشتركي الهاتف النقال ٣,٣ مليون مشترك فيما بلغ عدد مشتركي الاتصال السريع بالانترنت ٢٠٣،٦٨٢ مشتركاً في العام ٢٠١٣، هذا ويقدر حاليا عدد الحواسيب في فلسطين بحوالي نصف مليون حاسوب.

هذا وبلغت نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في فلسطين ٥١,٤٪ للعام ٢٠١٢، بواقع ٥٥,٢٪ في الضفة الغربية، مقابل ٤٤,٢٪ في قطاع غزة. أما بخصوص الاتصال بالإنترنت، فقد بينت النتائج أن ٣٢,١٪ من الأسر في فلسطين لديها اتصال بالإنترنت، بواقع ٣٤,٣٪ في الضفة الغربية، و٢٧,٩٪ في قطاع غزة.

قطاع السياحة : الاحتلال يستغل المواقع السياحية الفلسطينية

يعتبر قطاع السياحة في فلسطين الأكثر تضررا بالإجراءات الإسرائيلية، المتمثلة بالاحتكار التام لقطاع السياحة واستئثار الشركات والمكاتب السياحية الإسرائيلية بمجموعات الزوار الوافدين، والحجاج المسيحيين إلى كنيسة المهد واستخدام مواقعنا الدينية والتاريخية، وحسب معطيات وزارة السياحة الفلسطينية، فقد بلغ عدد زوار محافظة بيت لحم (التي تشكل ٤٣٪ من إجمالي عدد السياح الوافدين الى الضفة الغربية) خلال العام ٢٠١٣ الى ١,١٦ مليون زائر، قدموا من خلال الشركات والمكاتب السياحية الإسرائيلية، ما حرم الاقتصاد الفلسطيني من عوائد تقديم الخدمات السياحية اللازمة لهؤلاء الزوار، وحسب معطيات وزارة السياحة الإسرائيلية فقد بلغ عدد السياح الوافدين إلى إسرائيل خلال عام ٢٠١٣ نحو ٣,٥٤ مليون سائح، أدخلوا إلى الاقتصاد الإسرائيلي ما يقارب ١١,٤ مليار دولار امريكي.

عدد سكان «إسرائيل» ٨,٢ مليون نسمة

تجاوز عدد سكان «إسرائيل» ٨ ملايين و١٨٠ ألف شخص، مشيرة إلى أنه ومنذ احتلال «إسرائيل» لفلسطين عام ١٩٤٨م ارتفع عدد السكان أكثر من عشرة أضعاف، لافتة إلى أن عدد السكان قد وصل عندما تم الإعلان عما يسمى بدولة «إسرائيل» إلى ٨٠٦ الاف نسمة.

ويشكل السكان اليهود في «إسرائيل» النسبة الأكبر حيث وصل عددهم هذا العام إلى ما يزيد على ٦ ملايين و١٣٥ ألف نسمة، ما يشكل نحو ٧٥٪ من إجمالي عدد السكان، بينما وصل عدد السكان الفلسطينيين إلى نحو مليون و٦٩٤ ألف نسمة أي بنسبة ٢٠,٧٪ من مجموع السكان، في حين يشكل نحو ٤,٣٪ من السكان المهاجرين والدروز وغيرهم.

وبحسب المعطيات الرسمية فإنه منذ ما يسمى بيوم الاستقلال في «إسرائيل» العام الماضي قد ولد نحو ١٧٨ ألف طفل، بينما توفي خلال العام نفسه نحو ٤٠ ألف شخص، في حين وصل إلى «إسرائيل» خلال العام نحو ٢٤ ألف مهاجر جديد، وهو ما يشير إلى ارتفاع دراماتيكي في عدد سكان «إسرائيل» خلال عام واحد وتم تسجيل نحو ١٣٧ ألف نسمة زيادة عن العام الذي سبقه.

خاطـــرة

الـــ٦٦

بقلم : الحاج خالد مسمار
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

١٩٦٨/٥/١١ منذ ٤٦ عاما
١٩٤٨/٥/١٥ منذ ٦٦ عاما

يا اااه ..ما أصعب هذا الزمن ..!

ستة وستون عاما انقضت منذ احتلال أهم وأجمل جزء من فلسطين .. وفلسطين كلها جميلة .

ستة وستون عاما .. وما زالت الصورة في مخيلتي حتى اللحظة هي هي تمر امامي في شريط سريع كأنه الآن يحدث.

بل هو يحدث فعلا الآن !
أرى الشاحنات (تركات) تحمل النساء والأطفال والشيوخ تفرغ حمولتها في مدارس نابلس .
ما أصعب اللحظة ..!
ما أشنع الجريمة ..!
النساء تذرف الدموع بصمت حزين ..
الأطفال يتعالى صراخهم ألما وجوعا وعطشا ..
الشيوخ ساهمون واجمون يضعون رؤوسهم بين أيديهم ويدارون دموعهم .
ماذا ألم بهؤلاء ..؟
لماذا هم على هذه الحال ؟!
ما الذي أتى بهم بهذه الطريقة ؟!

هذه الأسئلة والتساؤلات وغيرها الكثير تزاحمت في دماغ الطفل الذي تخطى سنيه الستة قبل أشهر قليلة .. هذا الطفل الذي هو انا .. أخذ يبحث عن إجابة لهذه التساؤلات ولم يجد صعوبة في ذلك .. اتضحت الصورة لي من خلال تجوالي بينهم ومعايشتهم عن قرب .. عشت ألمهم وحسرتهم وغضبهم أيضا .

عرفت من كان سببا في كل مأساتهم .. لذلك أردت مساعدتهم بل مساعدة نفسي ..
مرت السنون سريعة .. تخطيت سن الطفولة وسن المراهقة .. وها أنا في سن الشباب .
مررت بأفكار كثيرة وسمعت عن أحزاب شتى وأنظمة ثورية وأخرى رجعية ..

لفظتها جميعا عندما انطلقت حركة فتح وقواتها العاصفة ..

كانت الأمل .. وكانت الرؤيا التي ابحث عنها لأمارس من خلالها ما اعتمل في نفسي وما تكدس في قلبي من غضب وثورة ضد من تسبب في مأساة شعبي .. ونظرائي الأطفال وأمهاتهم وأهلهم وأرضهم وبيوتهم التي انتزعوا منها .

كانت فتح التي أنشأت إذاعة « صوت العاصفة » في ١٩٦٨/٥/١١ بعد عشرين عاما من النكبة ..

وتمّ اختياري لأكون احد مذيعيها .
فاطلقت لصوتي العنان
وفجرت غضبي وثورة قلبي ضد المحتل الغاصب لأفجر الأرض تحت أقدام المحتلين الغزاة .

وحققت أملا كان يراودني منذ ان رأت عيني شاحنات اللاجئين تعبر شوارع نابلس ، مدينتي الأثيرة ، التي مازالت حتى اللحظة تحت رحمة المحتلين هي وبقية مدن وقرى ومخيمات فلسطين .

ستة وستون عاما مضت على نكبتنا ..
ما زلت أعيش تفاصيلها حتى الآن .
وما زلت أومن بالعودة لهؤلاء الذين أدموا قلبي الصغير مهما طال الزمن .

وستة وأربعون عاما مضت على انطلاقة إذاعة الثورة الفلسطينية « صوت العاصفة » التي احن اليها والى رفاق دربي الذين عملت معهم من خلالها وعلى رأسهم أستاذنا ومعلمنا الراحل فؤاد ياسين « ابو صخر » .

١٩٤٨/٥/١٥

١٩٦٨/٥/١١

تاريخان مهمان في حياتي وحياة من هم في جيلي .. لا يمكن نسيانهما .

كنا صغارا عندما قال جون فوستر دالاس – وزير خارجية امريكا: الصغار ينسون .. ولم ننسَ فلسطين وفجرنا ثورتنا .

وها هو العالم يحتضن علمنا الذي بات يرفرف فوق سارية الأمم المتحدة ..
وسيرفرف ان شاء الله فوق اسوار القدس .. ومساجد القدس وكنائس القدس وسيحقق حلم ياسر عرفات الذي قضى من اجله .

الذكرى السادسة والستون للنكبة

بقلم : نجيب القدومي
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

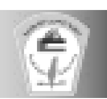


لا نريد ان نكرر الكلام من أن القضية الفلسطينية تمر بظروف دقيقة ، أو تقف على مفترق طرق ، أو في مرحلة مفصلية من تاريخها ، فكل ذلك مستمر منذ نكبة أيار عام ٤٨ ، وكل لحظة تمر على الشعب الفلسطيني وهو خارج أرضه التي طرد منها بقوة السلاح عام ٤٨ هي لحظة مفصلية صعبة و مؤلمة ، بل وتزداد صعوبة وألما .. يوما بعد يوم .. وجيلا بعد جيل ، مما يوجب على الجميع كل في موقعه ان يعطي هذا الموضوع أهمية خاصة تتطلب تضافر الجهود من اجل تثبيت حقنا في أرضنا وبيوتنا وممتلكاتنا التي صادرها العدو الإسرائيلي ، والذي ما زال يعتدي ويصادر ويداهم ويبني المستوطنات والجدار دون النظر للقرارات الدولية ، ودون اخذ أي اعتبار للمجتمع الدولي ، خاصة بعد انشغال الدول العربية في قضاياها الداخلية .

ان هذا كله يتطلب اعادة النظر في الإستراتيجية المتبعة بضرورة الإسراع في تنفيذ المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام تماما والعودة الى الشعب لاختيار ممثليه على مختلف الصعد في شتى المجالات ، ولابد من التوجه الى المنظمات والاتفاقات والمعاهدات الدولية لتأخذ دورها في لجم المعتدي وتطبيق القوانين الدولية عليه تماما كما طبقت على غيره ، وفي ذات الوقت لا بد من تطوير مقاومتنا الشعبية لتكون أكثر تأثيرا عليه وعلى من يجمعهم من شتات الأرض ويسكنهم في مشاريع سكنية هي مستوطنات ممولة تمويلا كبيرا بحيث أصبح العدو الإسرائيلي يمتلك ترسانة أسلحة ويملك اقتصادا قويا وينفذ مشاريع تثبت أركانه على أرضنا المحتلة .

إن اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات في دول الشتات بظروف صعبة وقاسية ، والذين يتوزعون في إنحاء متفرقة من العالم يعانون قسوة الاغتراب ، ينتظرون يوم عودتهم ولن يرضيهم أي جنة على الأرض بديلا لفلسطين .. فلا توطين ، ولا وطنا بديلا ، ولا تنازل عن حقنا الكامل في ارض الأجداد طال الزمن أم قصر ، ومهما بلغت التضحيات فهذا الشعب الذي قدم قوافل الشهداء وآلاف الجرحى والمعتقلين ، لا يمكن ان يفرط بما قدم بل يعاهدهم ان يستمر الكفاح والنضال بجميع اشكاله حتى تتحقق العودة الى أراضينا وممتلكاتنا ، ونقيم دولتنا الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس شاء من شاء وابى من ابى ... يرونها بعيدا ونراها قريبة بإذن الله .

فمتى نستفيق من غفلتنا ، ومتى نثبت اننا نستحق هذه الأرض ونعمل من اجل استعادتها ، يكون ذلك عندما لا تشغلنا أمورنا الشخصية والعامة بحيث ننسى هذه النكبة ولا نتذكرها الا يوم ١٥/٥ من كل عام ، عندما تسكن هذه الذكرى فينا و لا تدعنا ننام حتى نعود لها لكي نحافظ على كرامتنا فهي تبقى لنا وهي العامل الرئيس في تحقيق انتصارنا القادم ان شاء الله .



في الذكرى ٦٦ للنكبة
لا تنازل عن حق العودة

تحرير وإعداد : .... عبد الحميد قرمان
المجلس الوطني الفلسطيني

يحيي الفلسطينيون اليوم الذكرى السادسة والستين لـ"نكبة" العام ١٩٤٨، في ظل فشل جهود المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بسبب حراك إسرائيلي محموم لقوننة "يهودية الدولة"، وإسقاط "حق العودة" من المطالبة والذاكرة الجمعية الفلسطينية والعربية.

عمت أرجاء فلسطين المحتلة والشتات، في "يوم الذكرى الكبرى"، أنشطة متنوعة من المسيرات والمهرجانات الخطابية، تزامناً مع فعاليات مناصرّة للشعب الفلسطيني في مختلف دول العالم، تعبيراً عن تنامي أصداء التضامن الدولي مع قضيته العادلة.

وأعدّت اللجنة التحضيرية لإحياء ذكرى "النكبة"، المؤلفة من القوى الوطنية والإسلامية، برنامجاً زاخراً، يتضمن انطلاق مهرجان مركزي اليوم في مدينة رام الله، بموازاة مهرجانات ومسيرات حافلة عند دوار الشهداء في نابلس، ودوار (الزعيم الراحل) جورج حبش في جنين، وفي طولكرم وقلقيلية وغيرها، وقطاع غزة.

في حين عززّت قوات الاحتلال من تواجدها الأمني والعسكري المضادّ عند الحواجز والمعابر ونقاط الاحتكاك في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، مقابل تصعيد لغة التهديد والوعيد لفلسطينيي ١٩٤٨ حيال أي نشاط يحمل "روح النكبة"، تحت طائلة العقوبة، وفق لما أكده مسؤولون إسرائيليون.

إلا أن اللجنة اتخذت استعداداتها المسبقة، حيث رفعت اليافطات والبوسترات والشعارات الحاملة لعناوين (لن ننسى) و(إنّا هنا باقون) و(عائدون)، ووزعت الأعلام السوداء إلى جانب علم فلسطين، مشفوعة (بمفاتيح العودة) وخرائط القرى والمدن الفلسطينية المنكوبة بفعل العدوان الصهيوني العام ١٩٤٨.

(حملة أنا فلسطيني)

انفلت فضاء الشبكة العنكبوتية من عقاب الاحتلال ووعيده بمشاركة زخمة هذا العام في ذكرى "النكبة"، إزاء تشبيك نشاط شبابي فلسطيني بنظرائهم في ساحات عربية وغربية واسعة عبر وسائط الاتصال الاجتماعي لنقل حكاية الأرض والشعب والمأساة والبطولة، في صراع مفتوح مع الاحتلال.

وتتصدر حملة "أنا فلسطيني" جهد حراك شبابي، لتأكيد "الهوية الوطنية الفلسطينية بعيداً عن الحزبية الضيقة، والحثّ على مقاومة الاحتلال بشتى الوسائل، وفي مقدمتها المقاومة السليمة".

إن فضاء العالم الافتراضي يعدّ أحد أوجه "منابر الفعاليات والحملات الشبابية الفلسطينية، في ظل تنامي شعور القهر والظلم والاضطهاد بين صفوفهم نتيجة عدوان الاحتلال العنصري ضدّ الشعب الفلسطيني".

بيدّ أن صناع النكبة الإسرائيليين يمضون في احتفالات ما يسمونه "عيد الاستقلال"، بين ثنايا أنقاض ٥٣١ قرية ومدينة فلسطينية مدمرة، واستلاب ٧٩ ٪ من أرض فلسطين التاريخية، وتشريد زهاء ٩٠٠ ألف تحولوا لاجئين، والسعي المحموم لطرد البقية من الوجود والفضاء والتاريخ.

يعدّ "اقتلاع وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه عملية "تطهير عرقي" منظمة ومدبرة من جانب العصابات الصهيونية المسلحة، توجت بإعلان قيام "دولة إسرائيل" في العام ١٩٤٨، بعد عمليات القتل والمجازر التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين"، وفق رئيس الإحصاء الفلسطيني علا عوض.

ووضعت عوض، عشية ذكرى النكبة، معطيات وشواهد تاريخية تفيد "بتشريد نحو ٨٠٠-٩٠٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، وتهجير الآلاف من الفلسطينيين عن ديارهم رغم بقائهم داخل نطاق الأراضي التي أخضعت للسيطرة الإسرائيلية".

ولفتت إلى "سيطرة الإسرائيليين خلال مرحلة "النكبة" على ٧٧٤ قرية ومدينة، حيث دمرّوا ٥٣١ قرية ومدينة فلسطينية، وارتكبوا أكثر من ٧٠ مذبحة ومجزرة بحق الفلسطينيين، أسفرت عن استشهاد ما يزيد على ١٥ ألف فلسطيني خلال فترة النكبة".

ووفق المعطيات الإحصائية؛ فقد تضاعف عدد الفلسطينيين في العالم ٨,٤ مرّة منذ أحداث "النكبة"، حيث يقدر عددهم في العالم حتى نهاية العام ٢٠١٣ بنحو ١١,٨ مليون نسمة. ويقدر "عدد المواطنين الفلسطينيين في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) بنحو ٥,٩ مليون نسمة، مرشحين للزيادة إلى حوالي ٧,٢ مليون بحلول نهاية العام ٢٠٢٠ إذا بقيت معدلات النمو السائدة حالياً، منهم ٢,٨ مليون في الضفة الغربية وحوالي ١,٧ مليون في قطاع غزة"، بحسب عوض.



اللاجئون الفلسطينيون: أعدادهم وأماكن توزعهم الرئيسية

.... بقلم ساجي خليل

في كانون أول١٩٤٧، وبعد مضي أيام فقط على تبني الأمم المتحدة لقرار التقسيم، قامت المليشيات الصهيونية بالعديد من عمليات التطهير العرقي والمجازر الدموية، بما في ذلك تدمير العديد من القرى الفلسطينية والمراكز الحضرية وطرد السكان الفلسطينيين الذين يعيشون فيها . وفي ١٤ أيار ١٩٤٨ انسحبت القوات البريطانية من فلسطين لتندلع إثر ذلك مجابهات مسلحة على أوسع نطاق بين القوات الصهيونية والسكان الفلسطينيين المدافعين عن قراهم ومدنهم، وبمشاركة من الجيوش العربية.

خلّفت المذابح التي ارتكبتها الميليشيات الصهيونية بحق المدنيين الفلسطينيين أجواءً من الخوف جعلت الكثيرين منهم يبحثون عن السلامة في أماكن أخرى معتقدين أنهم سيعودون إلى بيوتهم وأراضيهم حالما تتوقّف العمليات العسكرية. وبذلك أُجبر حوالي ٥٨٪ من السكان الفلسطينيين البالغ عددهم في حينه قرابة المليون ونصف المليون نسمة على هجرة أراضيهم وبيوتهم والتشرّد كلاجئين.

ومنذ مطلع صيف العام ١٩٤٨، بدأ اللاجئون الفلسطينيون حملة واسعة للمطالبة بالعودة إلى ديارهم ومنازلهم. وقد واجهت الحكومة الإسرائيلية تلك الحملة بإصدار قرارها في آب ١٩٤٨ بمنع عودة أولئك اللاجئين؛١ كما قامت بإجراء تغيرات جوهرية على صعيد الأرض والسكان لتجعل أية إمكانية لتحقيق العودة أمراً صعب المنال، إن لم يكن مستحيلاً. وإشتلمت تلك الإجراءات القيام بتدمير منهجي شامل للقرى والمدن العربية التي هُجّر أهلها منها، وتدمير الحقول العربية، وتوزيع الأراضي على المستوطنَات اليهودية؛ وإقامة مستوطنات جديدة على الأراضي والمواقع المهجورة؛ وتوطين المهاجرين اليهود في البيوت العربية الخالية في الريف وفي الأحياء في المدن. وهدفت تلك الإجراءات إلى ترسيخ القناعة بأنه ليس للاجئين أرض أو بيوت يعودون إليها.

ومع إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨، كان عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين أُجبروا على مغادرة بيوتهم وأراضيهم أثناء، وبعد حرب ١٩٤٨ ، قد بلغ حوالي ٧٢٦،٠٠٠ نسمة.٢ وإنتشر معظم أولئك اللاجئين في دول الجوار حيث أقاموا في الأردن، وسوريا، ولبنان، بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبعد تسعة عشر عاماً من النكبة الفلسطينية التي أعقبت حرب عام ١٩٤٨، وقعت حرب أخرى بين الدول العربية وإسرائيل عام ١٩٦٧، نجم عنها نزوح أكثر من ٣٠٠ ألف لاجىء فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن والبلدان العربية المجاورة؛ حيث طردوا أو إضطروا للفرار على يد القوات الإسرائيلية، أو بنتيجة التضيقات والممارسات القمعية التي مارستها السلطات الإسرائيلية ضدهم. ٣

نجم عن التهجير القسري للاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ خسارتهم، ليس فقط لبيوتهم وأراضيهم ووسائل رزقهم، ولكن أيضاً تدمير شامل للبنيان الوطني الاجتماعي والثقافي لمجتمعهم ونظام حياتهم الإنتاجي؛ وسرعان ما أدرك اللاجئون أن التحديات الجديدة لا تتعلق بحياتهم المعيشية فقط، بل باحتمال فقدان هويتهم الوطنية وطمس أو اندثار شخصيتهم كشعب له مقوماته وسماته الخاصة السياسية والاجتماعية. وأيقنوا أن واقعاً جديداً قد نشأ، وأنهم قد تحوّلوا بين ليلة وضحاها من مواطنين داخل أرضهم وداخل مجتمعهم إلى لاجئين مشتتين في أكثر من بلد ومكان.

وبالإجمال يمكن القول أن هناك تقديرات متباينة لأعداد اللاجئين الفلسطينيين. ويعود ذلك التباين لأسباب عديدة منها عدم توفر إمكانية إجراء إحصاء شامل ودقيق للاجئين المتوزعين في بقاع شتى ، وعدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه لمصطلح (اللاجيء الفلسطيني)، وأي الفئات من الفلسطينيين يستوجب إدراجها تحت هذا المصطلح. بالإضافة لوجود أسباب عملية حالت دون إمكانية الوصول لتقديرات دقيقة وموثوقة لأعداد اللاجئين الأصليين؛ كما أن هناك إشكاليات أخرى تتعلق بكيفية إحتساب عدد النازحين الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال أو بعد حرب ٤,١٩٦٧

وعموماً يمكن إعتبار الرقم الذي أوردته دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية والبالغ (٧,٥ مليون لاجيء)، يمثل الرقم المعتمد فلسطينياً لأعداد اللاجئين. فيما تشير إحصاءات الأنروا إلى أن العدد الإجمالي للاجئين حسب سجلاتها حتى أول العام ٢٠١٤، هو ٥،٤٢٨،٧١٢ لاجيء مسجل.٥

اللاجئون الفلسطينيون في الأردن:

في العام ١٩٤٩ كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن لا يتجاوز ال ٧٠ ألف لاجئ فقط. (من أصل ٧٣٦ ألف لاجئ هجّروا قسراً من فلسطين)؛ ولكن ذلك العدد تضاعف أكثر من ١٣ مرة في العام ١٩٥٠ إذ بلغ عدد اللاجئين في الأردن ٩٦٠ ألف لاجئ. وهذه القفزة الكبيرة في عدد اللاجئين نتجت عن قرار ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن.

وبعد حرب عام ١٩٦٧ عبرت إلى الضفة الشرقية موجات جديدة من النازحين من الضفة الغربية ومن قطاع غزة. وفي أعوام السبعينات طلبت وزارة شؤون الأرض المحتلة في الأردن من النازحين التسجيل لديها فسجّل ٢٤٠،٠٠٠ لاجئ طوعاً.

وعلى إثر حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١ عاد إلى الأردن من دول الخليج ومن السعودية والعراق حوالي ٣٥٠،٠٠٠ معظمهم من الفلسطينيين.

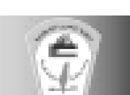
واليوم ٦ يبلغ تعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والمسجلين لدى الأنروا ٢، ١٥٤، ٤٨٦ لاجئ . موزعين على ١٠ مخيمات.

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا

في أعقاب نكبة ١٩٤٨ وصل إلى سوريا حوالي ٩٠ – ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني. ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا (إلى ما قبل التطورات التي وقعت هناك قبل ثلاثة أعوام) ٥٦٩،٦٤٥ لاجىء، حسب تسجيلات الأنروا في ٢٠١٤/١/١ ؛ موزعين على ٩ مخيمات.

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان:

وصل إلى لبنان في أعقاب نكبة عام ١٩٤٨ حوالي ١٠٠,٠٠٠ لاجئ



فلسطيني(٧) معظمهم جاء من مدن وقرى شمال فلسطين.

والآن يبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأنروا في لبنان٤٨٣، ٣٧٥ لاجىء (وفق إحصاء الأنروا ٢٠١٤/١/١) ، موزعين على ١٢ مخيم.

اللاجئون الفلسطينيون في مصر:

في العام ١٩٤٨ لجأ حوالي ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني (معظمهم كان يسكن في المدن والقرى والمدن الساحلية وسط وجنوب فلسطين) إلى قطاع غزة، كما لجأ إلى مصر مباشرة حوالي ١١٠٠٠ فلسطيني. وكانت اتفاقية الهدنة التي وقعتها الحكومة المصرية مع إسرائيل عام ١٩٤٩ قد وضعت قطاع غزة تحت الإدارة المصرية.

وفي سنة ١٩٦٠ بلغ عدد الفلسطينيين في مصر ١٥,٥٠٠ فلسطيني، وبدأت أعداد جديدة من الفلسطينيين في القدوم إلى مصر لأغراض العمل والتجارة بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو١٩٥٢. ما رفع عددهم، ليصل في العام ١٩٦٩ إلى ٣٣,٠٠٠ فلسطيني. وحتى الثمانينات كانت الإحصاءات المصرية، وتلك الصادرة عن الإدارة الخاصة بالفلسطينيين تشير إلى أن عدد الفلسطينيين في مصر يتراوح ما بين ٢٥٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ فلسطيني.

اللاجئون الفلسطينيون في العراق

في العام ١٩٤٨ وخلال انسحابه من خطوط المواجهة مع القوات الصهيونية في منطقة جنين نقل الجيش العراقي معه إلى العراق حوالي ٥٠٠٠ فلسطيني من سكان القرى والبلدات الواقعة ما بين جنين وحيفا (وهي قرى إجزم، وعين غزال، وجبع، وكفر لام وعين حوض)، وتم إسكان هؤلاء اللاجئين في معسكرات تابعة للجيش العراقي وفي المدارس الحكومية.

ولا توجد إحصاءات دقيقة يمكن الوثوق بها حول عدد الفلسطينيين في العراق. وتشير بعض التقديرات إلى أنه منذ العام ١٩٤٨ قفز عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق من ٥٠٠٠ فلسطيني إلى ٢٣,٠٠٠ عام ١٩٨٥. وفي العام ٢٠٠٠ كان عدد الفلسطينيين قد بلغ ٤٠,٠٠٠ تركز معظمهم في بغداد وأجزاء منهم في البصرة والموصل.

وترجع أسباب زيادة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق لعدة أسباب: منها أن حرب عام ١٩٦٧ أدت إلى قدوم أعداد من الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن للعمل في العراق، كما أن الأعداد الكبيرة من الفلسطينيون الذين طردوا من الكويت بعد حرب الخليج توجهوا إلى العراق . واليوم تشير بعض التقارير إلى أن من تبقى في العراق من الفلسطينيين لا يتجاوز ال ١٥٠٠٠ فلسطيني من أصل ٣٠-٤٠ ألف وحسب تقارير المفوضية العليا للاجئين(٨) فقد بقي في العراق حوالي ١٣,٠٠٠ فلسطيني.

اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تعتبر السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بلداً مضيفاً للاجئين الفلسطينيين. وتشارك منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة والذي يعقد اجتماعاته الدورية في إطار جامعة الدول العربية. كما تشارك المنظمة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الاستشارية للأنروا، والتي تضم مندوبين عن الدول المانحة والمضيفة للاجئين.

يبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأنروا في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢،٢٢١،٠٦ لاجئ. منهم ١، ٣٠٧٠،٠١٤ في غزة موزعين على ٨ مخيمات كبيرة . و ٩١٤، ١٩٢ لاجئ في الضفة الغربية موزعين على ١٩ مخيم معترف به من الأنروا بالإضافة إلى ٥ مخيمات غير معترف بها.

ويتمتع اللاجئون الفلسطينيون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بكامل الحقوق التي يتمتع بها كافة المواطنين. ومن الصعب تمييز وضعية اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة عن غيرهم من السكان، باستثناء وجود أعداد منهم تسكن المخيمات. فاللاجئون الفلسطينيون في

الضفة الغربية وقطاع غزة هم مواطنون فلسطينيون يحملون بطاقات وجوازات سفر وطنية ويمارسون كافة الحقوق على قدم المساواة بما فيها المشاركة في الانتخاب والترشيح لكافة الهيئات التشريعية والمحلية والمدنية والرئاسة.

جدول يبين أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأنروا (إحصائية ٢٠١٤)٩

منطقة عمل الأنروا	عدد المخيمات	عدد اللاجئين المسجلين
الأردن	١٠	٢،١٥٤،٤٨٦
لبنان	١٢	٤٨٣،٣٧٥
سوريا	٩	٥٦٩،٦٤٥
الضفة الغربية	١٩	٩١٤،١٩٢
غزة	٨	١،٣٠٧،٠١٤
المجموع الكلي	٥٨	٥،٤٢٨،٧١٢

هوامش الدراسة

١- في ١ حزيران ١٩٤٨، أعلن بين غوريون أنه سيلجأ لإستعمال القوة العسكرية لمنع الفلسطينيين من العودة إلى بيوتهم وأراضيهم. وأن "القادة العسكريين سوف يزودوا بالأوامر اللازمة بهذا الخصوص".
Palumbo، Michael، (1987)، The Palestinian Catastrophe، Faber and Faber Limited، Mackays of Chatham Ltd Kent، page 144

٢- تاكنبيرغ، ليكس (٢٠٠٣): وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي،، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ١٩

٣- من الموقع الإليكتروني لدائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية http://www.nad-plo.org/etemplate.php?id=12&more=1#1

٤- اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وإحصاءات (٢٠٠١): دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، القدس، رام الله، ص ٣

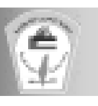
٥- إعتبرت منظمة التحرير إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين: ٧،٥ مليون لاجيء (مسجّل أو غير مسجّل لدى الأنروا)؛ وأن العدد الأصلي للاجئين الذين هاجروا عام ١٩٤٨ كان ٧٢٦،٠٠٠ نسمة.
٤٨=http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id

٦- ٢٠١٤/١/١

٧- سهيل الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان. ص ٤٥

٨- موقع المفوضية العليا للاجئين UNHCR.

٩- إ حصاءات الأنروا حتى ١ كانون الثاني ٢٠١٤
http://www.unrwa.org



عصابات «جباية الثمن» تستحضر عصر الكاوبوي ..!.

.... بقلم: نواف الزرو

في احدث المعطيات المتعلقة بجرائم ما اطلق عليها» جماعة –عصابات- جباة الثمن» في الضفة الغربية المحتلة، كشفت القناة العاشرة الإسرائيلية «أن هذه العصابة ، أصدرت دليلا في ٣٢ صفحة، تمت طباعته قبل حوالي الشهرين، وذلك لـ «تعليم» الصغار كيفية انتهاك جسد الفلسطيني وخصوصيته»،ويحرض الدليل على الكراهية والانتقام، ويوثق كل أعمال «جباية الثمن» في السنوات الأربع الأخيرة، ومن الاقتباسات التي وردت في الدليل: «سيارات تعود لمسيحية تم تدميرها في كنيسة دور متسيون، إلى جانبها كتبنا أن المسيحيين قردة، ربما داروين مسؤول عن هذا التدمير»، وكذلك: «عربي يتحرش بيهودية في جئولا، ونحن نقوم بطرده من العالم، للأسف وصل للمستشفى فقط»، ويوزع الدليل منذ صدوره على كل شاب في المستوطنات، «أملا» في أن يساهم «بمأسسة» عمليات الاعتداء التي يتعرض لها الفلسطينيون.

ويضاف هذا الدليل الى مجموعة اخرى من الكراسات التي اصدرها المستوطنون وحاخاماتهم على مدى السنوات الاخيرة، وكلها تفتي وتشرع اقتراف الاعتدءات والجرائم ضد الفلسطينيين، وفي عنف وجرائم المستوطنين هناك جملة كبيرة من الوثائق والشهادات، فحينما ندد وزيرة التربية والتعليم الاسرائيلية ورئيسة حزب ميرتس سابقا شولاميت ألوني بممارساتهم وقيامهم باقتلاع أشجار الزيتون الفلسطينية قائلة: «إن الاقتلاع عمل لا أخلاقي وهو انتهاك حتى للشريعة التي قالت : ((لا تقتلعوا الأشجار المثمرة))، ووصفتهم بالشعب الشرير:» نعم نحن شريرون، ما نفعله في الضفة هو قمة الشر وهو يفوق ما صنعه الآخرون باليهود»، فقد اصابت كبد الحقيقة.

انهم قطعان المستوطنين اليهود المنتشرين في انحاء جسم القدس و الضفة الغربية ويتكاثرون كالسرطان، ويعربدون على نحو منفلت يستحضرون خلاله عصر الكاوبوي الامريكي الجامح..!

بل ان ما يقترفه المستوطنون الصهاينة في انحاء القدس والضفة الغربية، لا يقل بشاعة وارهابية عن بربرية ونهج «الكاوبوي» في عصره، بل ربما نحن اليوم امام ذلك العصر مجددا، ولكن ما يميز «الكاوبوي الاستيطاني في فلسطين، ان دولة ومؤسسات واجهزة صهيونية تقف وراءه وترعاه وتغذيه على مدار الساعة.

والكاوبوي الصهيوني في فلسطين ليس فقط يمارس الارهاب الشامل ضد اطفال ونساء وشيوخ وشجر فلسطين،على امتداد مساحة الضفة الغربية، وانما ليس له عمليا من سقف او حدود او كوابح اوقوانين تحد منه، ناهيكم عن ان هذا الارهاب المنفلت يحظى بغطاء كافة اجهزة ووزارات وجيش الاحتلال، ويعتمد اولئك المستوطنون المدججون بالاسلحة حتى الانياب «لغة الارض المحروقة»، منهجية وممارسة متصاعدة من يوم الى يوم في علاقتهم مع الفلسطينيين وخاصة على مستوى القرى الفلسطينية الممتدة من الشمال مرورا بالوسط وصولا الى خليل الرحمن في الجنوب...! .

وترتقي ممارساتهم الى مستوى اجرامي منفلت لا سابق له حتى الآن، لدرجة أن ما يقوم به المستوطنون من اعتداءات وتشكيلهم لعصابات وجماعات لقمع وارهاب الفلسطينيين هو إعادة لتاريخ العصابات الصهيونية «شتيرن وايتسل» و«الهاغاناه»، التي ظهرت في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي، وأن الخطورة أصبحت أكبر مما كان عليه الوضع من ذي قبل.

فالحقيقة الكبيرة هنا انه لا فرق كبيراً بين ما تقوم به عصابات المستوطنين حاليا، وما كانت تقوم به عصابات الهاغاناه وغيرها سابقا، بل إن أعمال المستوطنين حاليا هي أشد خطورة وأكثر عنفا ولا مبرر لها وإنما هي اعتداءات انتقام ونهب وسرقة الأرض وكل شيء فلسطيني، والمستوطنون يظنون دوما أن هذه البلاد هي لهم وإنها هي الأرض التي وعدهم بها ربهم كما يقولون، وبالتالي سيقومون بكل الطرق بمصادرتها والسيطرة عليها»، فهم يصعدون من اعتداءاتهم ضد الفلسطينيين يوميا بل من ساعة لساعة عبر سلسلة من الممارسات الارهابية المجرمة التي لو كنا في زمن آخر فيه من العدل الدولي ما ينصف، لحكم على كل مستوطن منهم بالاعدام، فنحن عمليا امام دولة من المستوطنين يصل عدد افرادها الى نحو ٦٠٠-٧٠٠ الف مستوطن يستحق كل منهم حكم الاعدام.

فهم شريرون وارهابيون ومجرمون ...!

وشرهم وارهابهم واجرامهم شامل واسع النطاق والمساحة ولا يقف عند حد او خط ..وهم محميون تماما من جيش الاحتلال ..وشرهم لا يقف عند اقتلاع اشجار الزيتون او حرق بستان وا الاعتداء على رجل او امرأة او طفل مثلا، بل يتعداه الى الاعتداء على المساجد والكنائس وكافة الاماكن المقدسة، ولهم في ذلك سجل طافح ومفتوح على المزيد حسب المؤشرات.

والهجمات التي يشنها المستوطنون اليهود ضد المساجد والمقابر والاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية على اختلافها في انحاء الضفة الغربية ليست عفوية، وانما هي هجمات وحملات منسقة مبرمجة مبيتة مع سبق الاصرار والترصد، وتستند الى خلفيات ايديولوجية ومقدمات نظرية تمهد لها.

ان الارهاب المنفلت الذي يشنه المستعمرون اليهود ضد الفلسطينيين في انحاء القدس والضفة، والذي يصل الى ذروته بهذه الحملات الاجرامية اليومية المتصلة ضد المزارعين الفلسطينيين في انحاء الضفة، ليس عفويا او ردة فعل على فعل فلسطيني مثلا، وانما هو ارهاب مبرمج مخطط مبيت مع سبق الترصد، وهو ارهاب منفلت بلا رادع وبلا عقاب، فلو كان هناك من يردع دولة الاحتلال بالاصل لما شهدنا مثل الارهاب الاستيطاني المنفلت...!

والاهم والاخطر ان هذا الارهاب الاستيطاني انما هو جزء عضوي تفرخه ما اصبحت تسمى»دولة المستوطنين» في الضفة.

وعندما نتحدث عن دولة أو جمهورية المستوطنين اليهود الإرهابية القائمة في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام ، فإننا لا نبالغ في ذلك أبداً ، ذلك أن المستوطنات اليهودية المنتشرة في أنحاء الضفة عبارة عن ترسانات مسلحة أولاً ، وعبارة عن مستنبتات او دفيئات لتفريخ الفكر السياسي والأيديولوجي الإرهابي اليهودي ثانياً، ودفيئات أيضاً لتشكيل وانطلاق التنظيمات والحركات الإرهابية السرية في نشاطاتها وممارساتها الإرهابية ثالثا ، فضلاً عن كونها قوة ضغط هائلة على قرارات الحكومة الإسرائيلية ونهجها الاستيطاني والتنكيلي ضد الفلسطينيين رابعاً ، وذلك رغم الحقيقة الساطعة المتمثلة بالتعاون والتكامل القائم بين الجانبين، فلا تعارض ولا تناقض قطعاً ما بين الدولة الإسرائيلية الرسمية بمؤسساتها وأجهزتها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والإدارية والمالية ، وسياساتها الاستيطانية ، وما بين دولة المستوطنين اليهود المنفلتة في الأراضي الفلسطينية المحتلة «.

وعندما نتحدث عن دولة أو جمهورية المستوطنين اليهود في أنحاء الأراضي المحتلة ، فإننا إنما نتوقف عند حقيقة الصفات والخصائص الأساسية ومنها العنصرية والفوقية والإرهابية التي ميزت ودمغت الحركة الصهيونية والتنظيمات الصهيونية والتاريخية ، فمشروع الاستيطان اليهودي ترجمة صارخة للاستراتيجية الصهيونية على الأرض الفلسطينية ، ودولة المستوطنين هي نتاج عملي لتلك الترجمة.

وعندما نتحدث عن دولة المستوطنين اليهود ، فإننا نتحدث عن... ، ونتوقف أمام ، مسلسل لا حصر له ، من الانتهاكات والممارسات الإرهابية الدموية



التنكيلية والتدميرية الجامحة المنطلقة من صميم المستوطنات اليهودية، وكلها تجري بصورة سافرة تحت سمع وبصر وحماية الحكومة والجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية .

ولذلك كله ، فإن المستوطنات اليهودية تشكل « قنابل موقوتة في أتون الضفة، والمستوطنون فيها يصبون الزيت على النار ... ».

في ضوء هذه المعطيات وغيرها الكثير الكثير المتعلقة بواقع المستوطنين اليهود ، ودويلتهم الإرهابية الممتدة على مساحات واسعة من اراضي الضفة ، فإننا يمكن إن نثبت بالعناوين والخطوط الأساسية ما يلي :

× على صعيد الاستيلاء على الأراضي العربية ، فإنهم – أي المستوطنون - يواصلون حملات الاستيلاء على المزيد والمزيد من الأراضي الممتدة من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ، وهم لا يقفون عند حد أبداً ، إذ لا يمر يوم تقريباً دون أن نسمع أن المستوطنين قاموا بالاستيلاء أو بالتوسع .. الخ ، « فهم يواصلون اعتداءاتهم على الأراضي الفلسطينية » .

- وعلى صعيد الاستيطان – فإنهم يواصلون أيضاً حملات الاستيطان والتهويد .

- وعلى مستوى الاستيلاء على العقارات والمنازل __ فقد ترجمت هذه الممارسات في قلب القدس والخليل بشكل خاص ، حيث أقيمت الأحياء اليهودية ، علاوة على ان هناك مخططات جاهزة للاستيلاء على مئات المنازل العربية الأخرى في المدينتين بهدف تعزيز الوجود اليهودي فيهما ، ويشار هنا إلى أن السلطات الإسرائيلية تسمح للمستوطنين وتساندهم بالاستيلاء على المنازل الفلسطينية في البلدتين القديمتين في القدس والخليل.

- أما عن إرهاب المستوطنين اليهود واعتداءاتهم وممارساتهم التنكيلية والإجرامية ضد المواطنين الفلسطينيين ، فحدث ولا حرج، حيث ليس هناك لا سقف ولا حدود ولا كوابح ولا قوانين تحد من إرهاب المستوطنين وممارساتهم الإجرامية ، التي تحظى بغطاء السلطات الرسمية الإسرائيلية.

ولعل المذبحة في الحرم الإبراهيمي الشريف في ١٩٩٤/٢/٢٥ ، تشكل ذروة جرائم المستوطنين .

وتحظى حرب العصابات الاستيطانية بدعم وحماية قوات جيش و مخابرات وحرس حدود الاحتلال.

فتلك الدولة الاستيطانية في الضفة الغربية تقف وراءها كافة الحكومات والقوى السياسية الإسرائيلية من أقصى يسارها إلى أقصى يمينها ، وتتكامل فيها ممارساتها الإرهابية ، مع سياسة الاجتياحات و الاغتيالات والانتهاكات والاعتداءات والعقوبات الجماعية التي تنفذها أذرع الدولة الاحتلالية ضد الشعب الفلسطيني.

وكل ذلك في ظل صمت غياب وتغيب عربي كارثي عن المشهد الفلسطيني بكل ما يجري فيه...!

فالواضح الموثق اذن- اننا امام عصابات استيطانية تستحضر وتعيد انتاج تلك التنظيمات الارهابية الصهيونية المعروفة تاريخيا، وامام»بنية تحتية للارهاب اليهودي-الاستيطاني» في الحقيقة لا تتعلق بافراد او جماعات من حركة «كاخ» الفاشية او من حركة «غوش امونيم» المتطرفة او من «مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية»، وانما هي اوسع واشمل واخطر بكثير.

فهذه البنية الارهابية اليهودية-الاستيطانية عريضة تتمدد وتنتشر سرطانيا من اقصى شمال فلسطين الى اقصى جنوبها و من اقصى غربها الى اقصى شرقها.. ومن البحر الى النهر.. وتمتد ايضا لنجدها تعشش في كل البنى التحتية والفوقية في المجتمع الصهيوني المدجج بكم هائل لا حصر له من ادبيات وثقافة التمييز العنصري والقتل والدم والنار والهدم والتدمير والاقتلاع والترحيل..

والحقيقية الكبيرة الصارخة اننا امام مجتمع صهيوني قام بالاصل على الفكر الارهابي وعلى اسنة الرماح.. مجتمع يمتلك تراثا عنصريا وارهابيا ليس هناك من مثيل له عبر التاريخ البشري.

فكيف اذن يمكن "تفكيك البنية التحتية للارهاب اليهودي-الاستيطاني" .. طالما ان هذا الارهاب ليس له مساحة او سقفاً او حدوداً..؟!!

ولذلك.. فان "تفكيك البنية التحتية للارهاب اليهودي-الاستيطاني" تعني اولا وقبل كل شيء، تفكيك بنى الاحتلال برمتها، كما تعني تفكيك مناهج التربية والتعليم الاسرائيلية العنصرية التي تفرخ اجيالا من الارهابيين اليهود..؟!!!



الأهداف الكامنة وراء المطلب والتشريع الإسرائيلي باعتبار إسرائيل «دولة قومية للشعب اليهودي»

بقلم: غازي السعدي
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

بعد أن فشل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في انتزاع اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة، وتحفظ الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وبعض الأحزاب الإسرائيلية على هذا الطلب، وللالتفاف لتمرير نفس الموضوع تحول نتنياهو إلى تقديم مشروع إلى الحكومة والكنيست لإقرار أن إسرائيل هي دولة قومية للشعب اليهودي، وذلك للتغطية على فشله في مجموعة من القضايا، ولمنع حكومته اليمينية من الانهيار لاعتمادها على ائتلافها اليميني، إلا أن انهيار الحكومة قادم بسبب هذا التشريع الذي يلقى معارضة ليس فقط من المعارضة الإسرائيلية، بل أيضا من حزبين يشاركان في الائتلاف الحكومي هما حزب الحركة برئاسة الوزيرة تسيفي لفني، وحزب «يوجد مستقبل» برئاسة الوزير لبيد.

نتنياهو ومن موقع ما يسمى بمبنى (هيكل الاستقلال) في تل-أبيب- هذا الهيكل الذي وقف فيه دافيد بن غوريون وألقى خطابه التاريخي بالإعلان عن إقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨- وقف نتنياهو قبل أيام ليعلن من هذا المكان عن مشروعه الجديد، ليعطيه ثقلاً تاريخياً، ومن أهم أهداف مشروع القانون إذا تم إقراره:

- أرض إسرائيل «أي إسرائيل من البحر إلى النهر» هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، لتعزيز مكانة إسرائيل كدولة قومية يهودية.
- القانون المقترح سيعيد إسرائيل إلى المسار الصهيوني، ويضع البنية الأساسية للتمييز العنصري والعرقي، ويمس بحقوق المواطنين العرب من حملة الجنسية الإسرائيلية داخل إسرائيل. فهو ينص على أن إسرائيل هي دولة قومية لشعب واحد هو الشعب اليهودي مع عدم «المساس» بحقوق الأقليات الأخرى الشخصية، وأن هذه الحقوق تمنح لهم على أساسين فقط:
  أ- قانون أساس حقوق الإنسان وحريته
  ب- قانون أساس حرية العمل
  بما يعني أن هذين الحقين هما فقط الحقوق التي يتمتع بها الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، بما يشبه حق الإقامة وليس حق المواطنة والجنسية.
- يمهد الطريق لعملية ضم الأراضي المحتلة، والمس بحقوق سكانها. حيث أن القانون الإسرائيلي الجديد يتلاشى النقطة الأساسية التي تخيف إسرائيل في ضم الضفة الغربية وهي قضية الحق الديمقراطي ، أي التصويت والترشيح، فبناء على الحقوق آنفة الذكر الممنوحة يمكن حرمانهم من هذا الحق، وبالتالي لن يقاسموا الإسرائيليين في الحكومة والكنيست
- أهم بند في هذا القانون هو أنه يلغي حق العودة الفلسطيني، نظرا لأن الدولة دولة يهودية ودولة شعب واحد وهو الشعب اليهودي وليس غيره، ومن ثم لا حق للاجئين في العودة إليها.
- إن البند «١-ج» من مشروع القانون ينص على أن إسرائيل هي وطن الشعب اليهودي، ومكان إقامة دولة إسرائيل، كل ما يسمى «بأرض إسرائيل».
- ينص البند «العاشر» من مشروع القانون، أن التاريخ العبري هو التاريخ الذي يجب على الدولة استخدامه.
- البند «١٣-أ» من المشروع ينص على أن القضاء العبري سيكون مصدر الوحي للمشرعين والقضاة الإسرائيليين. تثبيت جميع الرموز اليهودية مما يلغي أي تاريخ أو أية رموز وآثار غير يهودية.
- تثبيت قانون العودة الإسرائيلي كقانون أساسي للحكومة.
- ربط المفاوضات مع الفلسطينيين باعتراف الفلسطينيين بالدولة اليهودية.
- منع تقديم تنازلات للفلسطينيين في الضفة الغربية ورسالة إلى المحذرين من أن عدم حل الدولتين سيؤدي إلى إقامة دولة ثنائية القومية يقضي على الطابع اليهودي لإسرائيل.
- يتهم رئيس حزب العمل اسحاق هرتسوغ نتنياهو بأن طرحه لهذا التشريع جاء للتهرب من القضايا الهامة التي تواجه إسرائيل.
- التشريع يحمل في طياته تغييرات درامية جداً بالنسبة للمواطنين العرب في إسرائيل، ويضعهم في مرحلة صعبة للغاية.
- التشريع يهدد مستقبلاً مصير أكثر من مليون ونصف مليون من مواطني إسرائيل العرب بالرحيل، وإسقاط حق العودة، ووضع مدينة القدس المحتلة بما فيها المسجد الأقصى تحت السيادة الإسرائيلية ويسعى إلى تطهير عرقي.
- إضفاء المشروعية الدينية والتاريخية والقانونية على الرواية الصهيونية بالأحقية بفلسطين، وبالتالي شرعنة تفريغ فلسطين من مواطنيها.
- يؤكد المشروع هيمنة اليهود على أرض إسرائيل وعدم قيام كيان سياسي إضافي عليها.

وتحت عنوان «الحق القومي للشعب اليهودي» على دولة إسرائيل (أي أرض فلسطين الانتدابية) أنه سيتم صياغة هذا القانون بالتحاور مع جميع أعضاء الائتلاف الحكومي، بحيث يحافظ على قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية -حسب نتنياهو- ويضيف: لا يمكننا أن نقول أننا نريد الانفصال عن الفلسطينيين، من أجل الحؤول دون قيام دولة ثنائية القومية ومن الناحية الأخرى أن نكرس دولة ثنائية القومية داخل الحدود الدائمة لدولة إسرائيل.

نتنياهو يتعهد التعجيل بتشريع القانون

تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالتعجيل بتشريع قانون الدولة اليهودية وبموجب مقترح نتنياهو الذي جرى عرضه أوائل شهر أيار الماضي بعد مناقشته لفترة طويلة، سوف يتم سن التعريف على مستوى دستوري.

وقال نتنياهو خلال اجتماع لكتلة الليكود المنتمي إليها في الكنيست :»سوف نمرر قانونا أساسيا سوف يحدد إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بالفعل خلال الدورة الحالية (للكنيست)» بحسب ما جاء على الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت.

وفي حين لا يوجد دستور في إسرائيل، فإن لديها ما يطلق عليه قوانين أساسية تنظم التشريع الأساسي.

وقال نتنياهو :»هذا هو ردنا على من يريدون عزلنا وأولئك الذين يقومون بتعريف قيام الدولة اليهودية، إسرائيل، ككارثة».

ويخشى الفلسطينيون من تعريف إسرائيل قضائيا كدولة يهودية، لأنه سيترتب على ذلك عدم السماح أبدا للاجئين وأحفادهم بالعودة إضافة إلى أنه سيؤثر على عرب الداخل سلبيا ويهدد تواجدهم، مما سبب الذعر بين المواطنين العرب داخل المنطقة ١٩٤٨، الذين يشكلون ٢٠,٧٪ من مجموع تعداد السكان، ويعتبر نتنياهو أن هذا سيكون الرد الإسرائيلي على أولئك الذين يعملون على تعريف قيام دولة إسرائيل بالكارثة والنكبة التي حلت بأصحاب البلاد.

معارضة الاعتراف بـ «الدولة اليهودية»

تناولت الدراسة التي أعدها د. طال بيكر الرئيس السابق لدائرة القانون الدولي في الخارجية الإسرائيلية، المعارضة لمطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بـ «الدولة اليهودية»، وهذه المعارضة لم تأت من جانب الفلسطينيين فقط. وأشار إلى أن المعارضة الأكثر مباشرة هي أن اعترافا كهذا ليس ضروريا، وأن هذه المطالبة تعقد المفاوضات أكثر مما هي معقدة أصلا. وأشار أيضا إلى أن الاعتراف بـ «الدولة اليهودية» يعني بالنسبة للفلسطينيين نسف الرواية التاريخية الفلسطينية للصراع.

ولفت بيكر إلى أن الموقف الفلسطيني من هذا المطلب كان كالتالي: إسرائيل لم تطلب من مصر والأردن اعترافا كهذا عندما وقعت اتفاقيتي سلام معهما؛ منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن، في العام ١٩٩٣، ورغم أن لإسرائيل الحق في تعريف طابعها الداخلي إلا أنه لا ينبغي أن تطالب باعتراف فلسطيني علني لمثل هذا التعريف.

وهناك معارضة كهذه من داخل إسرائيل: شخصيات إسرائيلية بارزة، وتؤيد الطابع اليهودي لاسرائيل، تؤكد أن المجهود من أجل الحصول على اعتراف فلسطيني يجبي ثمنا أغلى مما ينبغي أو أنه يضعف إسرائيل بواسطة عرض قانونيتها كدولة يهودية ويبقيها مسألة مفتوحة؛ قسم من المحللين الإسرائيليين يرون أن غياب اتفاق على حل الدولتين، وليس غياب اعتراف بـ «الدولة اليهودية»، هو التحدي الأكبر لشرعية إسرائيل كدولة يهودية.

وأشار بيكر إلى أن مطلب الاعتراف بـ «الدولة اليهودية» يهدف أيضا إلى استباق المفاوضات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين. وأضاف أن مؤيدي الاعتراف «لا يخفون رأيهم بأن الاعتراف بالدولة اليهودية غايته، جزئيا على الأقل، هي دفع الادعاء بأن المنطق في حل الدولتين بحد ذاته يلزم برفض أي حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين التي من شأنها أن تهدد الصبغة اليهودية لإسرائيل».

وأضاف أنه «يصعب التفكير في أن المفاوضين الفلسطينيين سيتمكنون من التعبير علنا ومباشرة عن حقوق اليهود بتقرير المصير إلا في حال تأكدوا من أن مطالب اللاجئين وحقهم في تقرير المصير تم حلها أيضا. ولهذا السبب بالذات، يتعين على مؤيدي الاعتراف بطبيعة إسرائيل اليهودية ألا يطرحوا مسألة الاعتراف كشرط مسبق للمفاوضات وإنما كأحد مركبات اتفاق شامل».

ورأى بيكر أن التسوية ما بين مطلب الاعتراف بـ «الدولة اليهودية» ومعارضته يجب أن تكون وفقا للآتي:

- "ينبغي النظر إلى هذا المطلب على أنه مجهود للاعتراف بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير في دولة ذات سيادة، وليس الاعتراف بإسرائيل كـ دولة يهودية ".
- «يجب أن يكون الاعتراف متبادلا، ومثلما يعترف




الفلسطينيون بشكل صريح بحق تقرير المصير لليهود، يجب على إسرائيل الاعتراف بشكل صريح بحق تقرير المصير للفلسطينيين».

- «ينبغي السعي نحو اعتراف في إطار الاتفاق على نهاية الصراع بحيث يشمل حلا لقضية اللاجئين وإقامة دولة قومية فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وأن يكون المبدأ العقلاني لإطار الدولتين موجها لتسوية المواضيع المختلف حولها، ولا ينبغي تسريع اعتراف صريح كشرط مسبق لمعالجة هذه المواضيع أو كوسيلة للإقرار بنتائجها مسبقا».

تراجع بن غوريون عن تعريف «دولة اليهود»

تراجع بن غوريون أول رئيس حكومة لإسرائيل عن وصف إسرائيل بأنها «دولة اليهود»، أي الدولة التي ينتمي إليها اليهود في أي مكان يتواجدون فيه. وكتب الوزير الإسرائيلي السابق، يوسي بيلين، في مقال في صحيفة «يسرائيل هيوم»، في ٣ كانون الأول العام ٢٠١٠، أنه «في اللحظة التي بدأ فيها بن غوريون بعرض إسرائيل كدولة اليهود، وطالب جميع يهود العالم بالهجرة إلى إسرائيل»، أثار ذلك غضب زعيم اليهود – الأميركيين في ذلك الحين، يعقوب بلاوشطاين، وهو ملياردير كان يتبرع بسخاء لإسرائيل.

وأضاف بيلين أن ثلاثة من زعماء المنظمات اليهودية – الأميركية حضروا إلى إسرائيل، في شهر أيار العام ١٩٤٨، والتقوا مع بن غوريون، وقالوا له إن «إسرائيل ليست مخولة بالإعلان عن نفسها أنها دولة يهود العالم وتدعوهم للهجرة، لأن هذا الأمر قد يشعل عداء للسامية خفيا وادعاءات حول ولاء مزدوج».

ووفقا لبيلين، فإن بلاوشطاين هدد بوقف التبرعات لإسرائيل «إذا استمر قادتها بالتسبب ليهود أميركا الاصطدام مع غير اليهود حول مسألة الولاء المزدوج». بعد ذلك دعا بن غوريون بلاوشطاين إلى زيارة إسرائيل «وسرعان ما تبين لرئيس الحكومة أنه يجري مفاوضات مع زعيم يهود أميركا». وقد أوضح بلاوشطاين لبن غوريون أن «الولايات المتحدة ليست شتاتا، وهي ليست مكانا علق فيه اليهود. وبالنسبة ليهود أميركا، الولايات المتحدة هي الغاية الأخيرة.»».

وأصدر بلاوشطاين بيانا حذر فيه إسرائيل من «المس بمواضيع حساسة لليهود في أماكن أخرى من العالم. ويهود أميركا يرفضون أي تلميح إليهم بأنهم يعيشون في الشتات».

بدوره أصدر بن غوريون بيانا تراجع من خلاله عن وصف إسرائيل بأنها "دولة اليهود"، وأعلن أن "دولة إسرائيل تمثل مواطنيها فقط، وتتحدث باسمهم، ولا تتطلع بأي شكل من الأشكال إلى أن تمثل أو أن تتحدث باسم اليهود مواطني دول أخرى... وليس لدينا، نحن الإسرائيليين، أية نية للتدخل بأية طريقة كانت في شؤون المجتمعات اليهودية خارج إسرائيل».

نزع شرعية معارضة الأقلية العربية لاستمرار الاحتلال

وجهت المنظمات الحقوقية في إسرائيل انتقادات شديدة لمشروع "قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي"، الذي طرحته أحزاب اليمين عدة مرات خلال السنوات الأخيرة. وأكدت هذه المنظمات أن مشروع القانون هذا عنصري ويميز ضد الأقلية العربية في إسرائيل، وفي حال سنه فإنه سيغلق الباب أمام مطلب تحقيق المساواة.

وأكد رئيس "المركز العربي للحقوق والسياسات - دراسات"، الدكتور يوسف جبارين، أن مشروع القانون يمس بشكل خطير بحقوق الإنسان في إسرائيل ويسمح بانتهاج سياسة تمييزية وعنصرية. وأضاف أنه يمس بشكل خاص بمكانة وحقوق الأقلية العربية، لأن ما يتم طرحه هو إلغاء مكانة العربية كلغة رسمية والاكتفاء بأنه ستكون لها مكانة خاصة. وشدد على أن "اللغة العربية هي جزء عضوي من الهوية الثقافية والوطنية للأقلية العربية كأقلية قومية. وترفرف راية سوداء فوق مشروع القانون هذا».

ورأى مركز "عدالة" لحقوق الأقلية الفلسطينية في مشروع القانون أنه يشكل تصعيدا في التمييز ضد المواطنين العرب وفي السياسة العنصرية تجاههم. وأضاف أنه "في حال إقرار مشروع القانون، فإنه سيتم إغلاق الباب بشكل نهائي أمام مطالب المواطنين العرب بالمساواة الكاملة في الحقوق».

وكان "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" قد حذر من تبعات مشروع القانون، الذي قدمه "ديختر" في حينه. وقال المعهد في وجهة نظر أعدها الخبيران القانونيان البروفسور مردخاي كريمنيتسر والمحامي عمير فوكس، إن القانون المقترح يقصي الأساس الديمقراطي من المركز إلى الهامش، "وبنظرنا، فإنه يسعى إلى قلب الأسس الصهيونية نفسها". وأشارا إلى أن مؤسس الصهيونية وواضع فكرة "دولة اليهود"، ثيودور هرتسل، ومؤسس التيار التنقيحي اليميني في الحركة الصهيونية، زئيف جابوتينسكي، "لم يرغبا فقط بإقامة دولة قومية يهودية. وقد أرادا أن يؤسسا في إسرائيل دولة مثالية وفقا لأفضل مبادئ التراث الديمقراطي – الليبرالي».

ولفت أستاذ القانون في جامعة تل أبيب، البروفسور مناحيم ماوتنر، إلى أن طرح مشروع "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي" يثير تساؤلات، مثل "هل توجد حاجة لأن يتم الإقرار من خلال قانون بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي؟ وما هو المكان الذي ينبغي منحه من خلال القانون للثنائية القومية الديمغرافية في الدولة، أي لوجود أقلية قومية عربية فيها، تبلغ نسبتها ٢٠٪ من سكان الدولة؟».

واقتبس ماوتنر، في مقال نشره في صحيفة "هآرتس"، من أقوال جابوتينسكي أمام اللجنة الملكية في مجلس اللوردات في لندن، في العام ١٩٣٧، حيث قال "لا أعتقد أنه مرغوب في أن يشمل دستور دولة ما بنودا خاصة تضمن بصورة واضحة الصبغة "القومية". والطريقة الطبيعية والأفضل هي أن الصبغة "القومية" لدولة، تكون مضمونة بمجرد حقيقة وجود أغلبية معينة فيها. وإذا كانت الأغلبية انكليزية فإن الدولة انكليزية، ولا توجد حاجة لأية ضمانات».

كذلك اقتبس ماوتنر من أقوال أدلت بها غابيزون، في العام ١٩٨٢، وجاء فيها أنه على ضوء وجود قوميتين في إسرائيل فإن "الجهاز القضائي، الذي يستند إلى القوة التي تمارسها الدولة، ليس بحاجة إلى أن يتبنى بشكل حصري مبادئ دين أو تراث قومي لقسم من السكان». إنه قانون عنصري بامتياز يمس بشكل مباشر بعرب الداخل، ويشكل تصعيدا في سياسة التمييز القائمة ويؤكد على سياسة "الابرتهايد" العنصرية الإسرائيلية.

الاعتقال الإداري؟!

منذ سنوات طويلة، تستخدم قوات الاحتلال الصهيوني سياسة الاعتقال الإداري بحق المواطنين الفلسطينيين الذين لا تثبت بحقهم أي تهمة أو لا تكون هناك نية لتقديمهم لمحاكمة، وهي وسيلة للالتفاف على نظام العدالة المكفول للإنسان قانوناً وعدالة.

ويمكن تعريف الاعتقال الإداري على انه إجراء يحتجز الشخص بموجبه بدون محاكمة، يتولى إصدار هذه الأوامر في الأراضي الفلسطينية المحتلة القادة العسكريون الصهاينة، باستثناء القدس الشرقية التي أعلنت دولة الاحتلال عن ضمها عام ١٩٦٧ حيث يصدر تلك الأوامر وزير الحرب الصهيوني، ويحدد في أمر الاعتقال فترة احتجاز الشخص المعتقل.

ومنذ شباط عام ١٩٩٥ تم تمديد فترة الاعتقال الإداري ليصل حدها الأقصى سنة كاملة، وكثيراً ما يجدد أمر الاعتقال عند انقضاء هذه المدة أو قبل انتهائها، ويمكن أن تستمر هذه العملية إلى أجل غير مسمى.

وفي الأراضي المحتلة لا يمثل المعتقل في جلسة أمام أحد القضاة إلا إذا كان أمر الاعتقال لمدة تزيد على ستة أشهر، أما إذا كان أمر الاعتقال لمدة ستة أشهر أو أقل فتحدد بدون عرض المعتقل على أحد القضاة.

عود على بدء

وبعد توقيع الاتفاقيات السلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني بين عامي ١٩٩٣ . ١٩٩٥ أطلق سراح معتقلين فلسطينيين، وخلال انتفاضة الأقصى عاود الكيان الصهيوني العمل بهذه السياسة وبشكل كبير، حيث ازداد العدد من ٣ معتقلين في نهاية عام٢٠٠٠ إلى (٣٥٠) معتقلاً إداريا في آذار ٢٠١٢.

بداية العمل بقانون الاعتقال الإداري

وعن بدايات استخدام قانون الاعتقال الإداري فهي تستند إلى الفقرتين «أ» و «ب» من المادة (٨٧) من الأمر العسكري رقم (٣٧٨) لسنة (١٩٧٠). وتتضمن الفقرة الأولى على أنه «إذا كان لقائد المنطقة . العسكري . أسباب تتعلق بأمن المنطقة أو سلامة الجمهور تستوجب حجز شخص معين معتقل فيجوز بأمر موقع بإمضائه أن يأمر باعتقال ذلك الشخص للمدة المذكورة في الأمر على أن لا تزيد على ستة أشهر . عدل إلى سنة.

وأما الفقرة الثانية فتنص على أنه «إذا كان لقائد المنطقة أساس يدعو إلى الاعتقاد عشية انتهاء مفعول الأمر الصادر منه حسب الفقرة «أ» . فيما يلي الاعتقال الأصلي أو أسباب تتعلق بأمن المنطقة أو سلامة الجمهور ما زالت تستوجب حجز الشخص المعتقل في المعتقل ويجوز بأمر موقع بإمضائه أن يأمر من حين إلى آخر تمديد مفعول أمر الاعتقال الأصلي لمدة لا تزيد على ستة أشهر، ويعتبر أمر التمديد لكل غاية في حكم أمر الاعتقال الأصلي».

وتجدد سلطات الاحتلال لعشرات المعتقلين لديها، الاعتقال الإداري وبشكل عشوائي، وبحجج واهية، في مقدمتها الإدعاء بأن هناك معلومات سرية في ملف المعتقل، ولا تسمح، لا للمعتقل، ولا لمحاميه بالإطلاع عليها.

كما أن هناك تزايداً ملحوظاً في عدد المعتقلين إدارياً، حيث بلغ عدد المعتقلين إداريا في ذروة انتفاضة الأقصى حوالي (١٧٠٠) معتقل، لينخفض نهاية عام ٢٠٠٧ إلى نحو (٧٠)، لكنه عاود الارتفاع خلال السنتين الماضيتين لنحو (٣٥٠) معتقلا حسب أحدث إحصائية.

انتهاك فظيع لآدمية الإنسان

جمعيات حقوق الإنسان تقول إن : «استخدام إجراء الاعتقال الإداري يعد انتهاكا فاضحاً لحقوق الإنسان الأساسية، ما لم توجه إحدى التهم الجنائية المتعارف عليها ويتم تقديمهم للمحاكمة العادلة خلال فترة زمنية محددة».

ويؤكد الحقوقيون مجددا أن سياسة الاعتقال الإداري التي تنتهجها قوات الاحتلال الصهيوني ضد المعتقلين الفلسطينيين هي سياسة مخالفة بشكل صريح للقوانين والأعراف الدولية، وخاصة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، ولاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩م.

الاعتقال الإداري ضد سكان القدس:

قد تكون الصلاحية بإصدار أمر اعتقال إداري ضد مواطني القدس بيد وزير الدفاع أو قائد المنطقة العسكري إذا ما كان هناك ادعاء عن نشاطات جرت في الأرض المحتلة.

بموجب القانون الإسرائيلي، منذ العام ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٧٩ تم العمل بموجب أنظمة الطوارىء البريطانية للعام ١٩٤٥ تحديدا المادة ١١١. ولاحقا في العام ١٩٧٩ سن القانون "قانون صلاحيات ساعة الطوارىء (اعتقالات) ١٩٧٩، المادة ٢ من القانون تعطي الصلاحية لوزير الدفاع بإصدار أوامر اعتقال إداري وفقط في حالات نادرة جدا للقائد الأعلى للجيش. وبموجب المادة ٤ من القانون يجب إحضار المعتقل خلال ٤٨ ساعة أمام رئيس محكمة مركزية والذي له صلاحية تثبيت الأمر تقصير المدة أو إلغاء الأمر. وهناك الحق باستئناف هذا القرار أمام قاض فرد في المحكمة العليا. وأقصى مدة للأمر تكون ٦ شهور قابلة للتجديد ويجب مراجعة الأمر مرتين خلال ال ٦ شهور.

وطبعا هناك صلاحية بقبول مواد سرية خلال المراجعة للأمر من قبل قاض.

أما إذا كان الأمر صادرا عن القائد العسكري للأرض المحتلة فإن الأوامر العسكرية تسري بهذا الشأن كما ذكرنا سابقا. ولا يكون هناك أي اعتبار لكون المعتقل من سكان القدس.

الاعتقال الإداري للأطفال:

و لم تقتصر سياسة السجن الإداري و الاعتقال التعسفي على كبار السن فحسب، بل شملت الأطفال أيضا. و بموجب القانون الدولي والقانون الإسرائيلي يعرف القاصر بأنه شخص دون سن الثامنة عشرة، أما القانون العسكري الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة فيحدد القاصر بأنه شخص دون سن السادسة عشرة. وهذا يعني أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦-١٨ يعاملون معاملة البالغين بموجب القانون. و تجدر الإشارة إلى أن أكثر من ٣٣٠ طفلاً فلسطينياً محتجزون حاليا في السجون الإسرائيلية، منهم، ما يزيد على ١٩٠ طفلاً في الاعتقال الإداري. و السبب الأكثر شيوعا لإلقاء القبض على هؤلاء الأطفال هو إلقاء الحجارة، ومع ذلك فانه من الصعب أن نرى كيف أن هذا العمل قد يؤدي إلى الاعتقال الإداري. و يتم اعتقال هؤلاء الأطفال إما من منازلهم أو على نقاط التفتيش حيث يتم تعصيب أعينهم و تكبيل أيديهم دون أن يوضح لهم سبب الاعتقال. وفي كثير من الأحيان يحرم الأطفال من الحصول على محام للدفاع عنهم أو للتحقيق في سبب الاعتقال، وغالبا ما يتم إجبارهم على



التوقيع على اعترافات مكتوبة باللغة العبرية، وهي لغة لا يفهمونها، والتي يتم استخدامها فيما بعد كأدلة ضدهم.

الاعتقال الإداري في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية

قيام إسرائيل بالاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين وفقاً لأنظمة الطوارئ لعام ١٩٤٥ م. والتي هي ملغاة أصلاً ؛ انتهاك واضح للقانون ، وعلى اعتبار أن المادة ٤٣ من اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧ م. لا تجيز لدولة الاحتلال أن تغير في الواقع التشريعي للبلد المحتل ، وباعتبار أن إسرائيل تقر بوجوب تطبيق أنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ م. ، وأن ذلك قد تم تأكيده أكثر من مرة بقرارات واضحة من المحكمة العليا الإسرائيلية" مثل قرار المحكمة عام ٢٠٠٠ عندما قررت أنه لا يحق للدولة احتجاز مواطنين لبنانيين بالاعتقال الإداري" ، وبناءً عليه فإنه لا أساس قانونياً يخول إسرائيل أن تستند إلى أنظمة الطوارئ كأساس للجوء إلى الاعتقال الإداري ، وبالتالي فالاعتقال الإداري يتعارض مع أساسيات التشريع الإسرائيلي ذاته .

كما أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ م. وتحديداً المواد ٧٠ و ٧١ منها تشترط لاعتبار المحاكمة عادلة أن يتم إبلاغ المتهم بلائحة اتهام واضحة وبلغة يفهمها تبين له أسباب اعتقاله ليتاح له إمكانية الدفاع عن نفسه ، وحيث أن الاعتقال الإداري يستند إلى الملف السري يصبح واضحا بما لا يدع مجالا للشك أنه لا تتوافر في المحاكم التي تنظر في الاعتقال الإداري ضمانات المحاكمة العادلة ، وعليه فإنه يعد جريمة حرب وفق المواد١٣٠ و ١٣١ من اتفاقية جنيف الثالثة ، وكذلك وفق المواد ١٤٧ و ١٤٨ من اتفاقية جنيف الرابعة خاصة وأن إسرائيل قبلت لنفسها أن تلتزم في حكمها للأراضي الفلسطينية بالقانون الدولي وأنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ ، وقد أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية ذلك في أكثر من قرار أبرزها عام ١٩٧٧ م. في القضية رقم ٦٠٦ / ٧٨ (دويكات ضد دولة إسرائيل) وذلك بشأن مستوطنة ألون موريه ٦٠٦ / ٧٨ .

وحسب المادة ٤٣ من أنظمة لاهاي (والتي تعتبر عرفا دوليا ملزما) فإن إسرائيل ملزمة بأن تتخذ كل ما في استطاعتها من إجراءات لإعادة الأمن والحياة العامة إلى الأراضي الفلسطينية بقدر الإمكان ويجب عليها أن تحترم القوانين المعمول بها في البلاد المحتلة ما لم يحل دون ذلك مانع لا سبيل إلى رده ، ولا يجوز لها أن تغير بها إلا بما يخدم مصلحة السكان الأصليين أو لضرورة أمنية قصوى لا مجال إلى ردها .

وحتى تسهل إسرائيل على نفسها عملية الاعتقال الإداري أصدرت العديد من الأوامر العسكرية كان منها الأمر ١٢٢٨ الصادر في ١٧ / آذار / ١٩٨٨ ، والذي أعطى صلاحية إصدار قرار التحويل إلى الاعتقال الإداري لضباط وجنود أقل رتبة من قائد المنطقة ، وتم على إثر ذلك افتتاح معتقل أنصار (النقب) في صحراء النقب لاستيعاب أعداد كبيرة من المعتقلين خاصة الإداريين منهم .

كما إن استخدام هذه السياسة لا يعدو كونه إجراء عقابياً ضد المدنيين الفلسطينيين الذين لا تثبت إدانتهم أو توجيه أي اتهام ضدهم. وإن الموقف الدولي غير الجاد، سواء ضد سياسة الاعتقال الإداري، أو ضد مجمل الانتهاكات الصهيونية ضد المدنيين الفلسطينيين، ما يشكل برأيها عاملا في تشجيع الكيان الصهيوني للاستمرار بالعمل في هذه السياسة.

على ماذا تعتمد سلطات الاحتلال في عملية الاعتقال الإداري

تعتمد سلطات الاحتلال على ما يلي في عملية الاعتقال الإداري للفلسطينيين :

١- الأمر الخاص بخصوص الاعتقالات الإدارية وهو جزء من التشريعات العسكرية السارية في الضفة الغربية حيث يتم احتجاز معظم المعتقلين الإداريين استناد إلى أوامر اعتقال فردية يتم إصدارها استناداً إلى هذا الأمر ، وقد تم إلغاء أمر مشابه بخصوص قطاع غزة مع تطبيق خطة "الانفصال" في شهر أيلول .

٢- قانون الصلاحيات الخاص بالطوارئ (اعتقالات) الساري في إسرائيل والذي استبدل الاعتقال الإداري الذي كان سارياً في أنظمة الطوارئ من فترة الانتداب البريطاني ، يتم التحفظ على مواطنين من سكان المناطق الفلسطينية استناداً إلى هذا القانون فقط في حالات نادرة .

٣- قانون سجن المقاتلين غير القانونيين الذي سرى مفعوله العام ٢٠٠٢ ، وقد كان القانون يهدف بالأصل إلى التمكن من التحفظ على لبنانيين كانوا مسجونين في ذلك الوقت في إسرائيل ك"ورقة مساومة" لغرض استعادة أسرى وجثامين ، أما اليوم فإن إسرائيل تستعمل القانون من أجل اعتقال فلسطينيين من سكان قطاع غزة بدون تقديمهم للمحاكمة" كما ورد في بتسيلم « .



متى تلجأ المخابرات إلى سلاح الاعتقال الإداري؟؟

من ناحية أخرى فإن أجهزة المخابرات تلجأ إلى سلاح الاعتقال الإداري في حالات منها:

١- يشكل هذا الاعتقال بديلاً عن عقوبة السجن في الحالات التي لا تملك أجهزة الأمن مواد الإدانة، وترغب في الوقت نفسه بمعاقبة أصحاب هذه الحالات.

٢- غالباً ما يكون سبب احتجاز المعتقلين الفلسطينيين رهن الاعتقال الإداري بسبب وشايات لا ترغب المخابرات بكشف أصحابها، الأمر الذي قد يحصل لو وجهت لهؤلاء المعتقلين التهم التي تدور حولها الوشايات.

٣- رغبتها في تغييب فلسطينيين ترى أن لديهم قدرات عالية، أو أنهم يمثلون خطراً على أمن الدولة في مرحلة صعبة، ولا تتوفر لدى تلك الأجهزة مواد تصلح لإدانتهم.

٤- تعمد إصابة المعتقل الفلسطيني بحالة من الإرباك والإحباط بكثرة الاعتقالات والتمديدات، الأمر الذي سينعكس على نشاطه خارج المعتقل حين خروجه.

٥- مضاعفة الأذى والضرر الاقتصادي للمعتقلين الفلسطينيين وعائلاتهم.

٦- أسباب سياسية، ومثالها: حملة الاعتقالات الكبيرة التي طالت الآلاف إثر اقتحام مناطق الحكم الذاتي منذ أواسط شهر آذار ٢٠٠٢، حيث كان احتجاز هذا العدد الكبير من المحكومين إدارياً بغرض: إرضاء الشارع الإسرائيلي وإقناعه بجدوى الحملة العسكرية ضد الفلسطينيين ونجاح خطة السور الواقي.

٧- اتخاذ المعتقلين وسيلة ضغط وورقة رابحة بيد الحكومة تستخدمها عند بدء أي مفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

يشار إلى أن نحو ٢٧٠ أسيراً فلسطينياً لا يزالون معتقلين في سجون الاحتلال إدارياً بينهم امرأتان، وتمارس سلطات الاحتلال بحقهم حرباً نفسيةً بتجديد الاعتقال الإداري دون معرفة الأسباب ودون تحديد التّهم الموجهة اليهم.

يتم الاعتقال وفقا لأوامر عسكرية تحكم العديد من نواحي الحياة المدنية المتعلقة بالفلسطينيين. فقد اصدرت السلطات أكثر من ١٥٧٠ أمرا عسكريا تحكم به السكان في الضفة الغربية بالإضافة إلى أكثر من ١٤٠٠ أمر للسكان في قطاع غزة. وتصدر الأوامر العسكرية من قبل القائد العسكري للمنطقة، ويعلم السكان عن هذه الأوامر عند تطبيقها حيث يمكن للقائد العسكري أن يصدر الأوامر العسكرية في أي وقت.

إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق قانون الاعتقال الإداري ضد المعتقلين الفلسطينيين، وهو بذلك يخالف القانون الدولي وينتهك المادة ١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي بموجبها يحظى الأسرى بمحاكمة عادلة.

مصدر الدراسة: المرصد الإعلامي الفلسطيني




بيانات أصدرها المجلس

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني خلال الفترة من شباط ٢٠١٤ إلى حزيران ٢٠١٤ عددا من البيانات والتصريحات الصحفية التي عبرت عن مواقفه تجاه القضية الوطنية والقضايا العربية والإسلامية .

عمان- ٢ /٢ /٢٠١٤

دعا المجلس الوطني الفلسطيني على لسان رئيسه سليم الزعنون إلى تكثيف المقاومة الشعبية التي تجلت بإنشاء قرية « عين حجلة » في الأغوار الفلسطينية، وما تبعها اليوم من إنشاء قرية جديدة تحمل اسم» العودة « على بعد ٣٠٠ متر من الحاجز العسكري الإسرائيلي الموصل إلى مدينة بيسان في أقصى شمال الأغوار الفلسطينية.

عمان-١٢ /٢ /٢٠١٤

اصدر المجلس الوطني الفلسطيني العدد ٤٨ من مجلته البرلمانية (المجلس) وهي دورية فصلية تصدر من مقر المجلس في عمان. وتصدر العدد افتتاحية لرئيس المجلس سليم الزعنون أكد فيها على حجم الضغوط والتهديدات التي تمارس على الشعب الفلسطيني وقيادته في هذه المرحلة

عمان-٢٦-٢-٢٠١٤

دعا رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في تصريح صحفي صدر عنه الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي واتحاد البرلمانات الإسلامية إلى التحرك الفوري لتنفيذ القرارات الأخيرة الصادرة عنها بخصوص القدس والمسجد الأقصى المبارك.

عمان- ٢٠ /٣ /٢٠١٤

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى السادسة والاربعين لمعركة الكرامة الخالدة، على ان الشعب الفلسطيني سيواصل مسيرته الوطنية والنضالية من اجل دحر الاحتلال وتحقيق تطلعاته في الحرية والاستقلال، مستذكراً ما صنعته دماء الشهداء من الجيش الاردني البطل والفدائيين الفلسطينيين الابطال التي روت ارض الكرامة، دفاعاًعن كرامة وعزة الامه العربية على طريق النصر .

عمان-٢٩ /٣ /٢٠١٤

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى الثامنة والثلاثين ليوم الأرض أن الشعب الفلسطيني ماض على درب الشهداء حتى يتمكن من نيل حقوقه كاملة غير منقوصة، مستذكراً بطولات وتضحيات أبناء شعبنا في المثلث والجليل، الذين هبوا للدفاع عن أرض الآباء والأجداد، مؤكدين استعدادهم للبذل والفداء والعطاء من أجل إحباط مخططات ومشاريع الاحتلال الهادفة إلى سرقة الأرض وطرد أصحابها الأصليين منها.

عمان- ١ /٤ /٢٠١٤

استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مكتبه في العاصمة الأردنية عمان السيد تغوه واردو سفير الجمهورية الاندونيسية لدى الأردن ودولة فلسطين، وبحث اللقاء العلاقات بين الجانبين خاصة في مجال تعزيز العلاقات البرلمانية .

عمان-١ /٤ /٢٠١٤

أكد المجلس الوطني الفلسطيني على لسان رئيسه سليم الزعنون دعمه الكامل لقرار القيادة الفلسطينية وتوقيع الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين وثيقة الانضمام الفوري إلى ١٥ منظمة واتفاقية ومعاهدة دولية.

عمان-١٦ /٤ /٢٠١٤

طالب المجلس الوطني الفلسطيني المؤسسات الإنسانية والقانونية الدولية ذات الصلة بمعاملة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، معاملة أسرى الحرب، بعد أن أصبحت دولة فلسطين عضوا في اتفاقيات جنيف الأربع، خاصة اتفاقية جنيف الثالثة والتي تدعو سلطات الاحتلال للتعامل معهم وفقا لقواعدها.

الزعنون يدعو للبدء بمتابعة قانونية دولية للاعتقال الإداري الذي يمارسه الاحتلال في فلسطين

ويدعو لحملة برلمانية عربية - إسلامية لفضح قوانين الكنيست وممارسات الاحتلال العنصرية

عمان-٩-٥-٢٠١٤

دعا رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون إلى البدء بمتابعة قانونية دولية للاعتقال الإداري الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، تنفيذا لما ورد في اتفاقيات جنيف الأربع خاصة الرابعة والثالثة منها، وما ورد في الاتفاقيات الدولية الأخرى ومبادئ القانون الدولي، التي حرّمت كلها الاعتقال الإداري، واعتبرت مرتكبيه مجرمي حرب.وطالب الزعنون الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية خاصة الاتحاد البرلماني الدولي الى إعلان موقفه الواضح والصريح من القوانين والأنظمة العنصرية التي شرعها الكنيست الإسرائيلي للاحتلال ليمارس عدوانه على الشعب الفلسطيني.

ودعا الاتحاد البرلماني العربي واتحاد برلمانات العالم الإسلامي إلى الإعداد لحملة برلمانية دولية لفضح القوانين والأنظمة والإجراءات العنصرية الإسرائيلية والمخالفة للقانون الدولي التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي في دولة فلسطين.

٢٠١٤/٥/١٩

استقبل رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في مقر المجلس في العاصمة الأردنية عمان الاثنين ٢٠١٤/٥/١٩ وفدا برلمانيا اندونيسيا ضم ١٥ عضوا برئاسة رئيس المجلس الاستشاري الشعبي الاندونيسي السيد ارتو دانوسوبروتو. وشارك في الاجتماع عن الجانب الفلسطيني الأب قسطنطين قرمش نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني.

ووضع الزعنون ضيوفه بصورة تطورات الأوضاع الفلسطينية خاصة سير خطوات تنفيذ المصالحة الفلسطينية وتشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية قريبا، كما وضع الضيوف بصورة ما يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وخاصة حملات الاقتحام والتهويد لمدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

٢٠١٤ /٥/١٤

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى السادسة والستين لنكبة فلسطين، في بيان أصدره اليوم الأربعاء ، أن الشعب الفلسطيني ماض في نضاله الوطني حتى تحقيق أهدافه وحقوقه الوطنية ممثلة بالعودة والدولة وتقرير المصير، مشدداً على أن الاحتلال مهما اتبع من سياسات وتدابير وإجراءات لن ينال من عزيمة أبناء شعبنا وتصميمهم على عودتهم إلى أرضهم وديارهم التي هجروا منها جراء بطش وإرهاب وجرائم العصابات الصهيونية .

الشهيد محمود عيسى البطاط

إعداد: الحاج خالد مسمار
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

يصدق على هذا الشهيد وعلى والده المثل العربي المعروف إن هذا الشبل من ذاك الأسد، فقد نشأ متأثراً بما يرويه الناس عن سيرة والده البطل عيسى البطاط، فقرر مواصلة طريقه، والسير على نهجه نهج البطولة. بعد ضياع فلسطين عام ١٩٤٨ كان المجاهد محمود يتسلل إلى داخل ما يسمى بالخط الأخضر (إسرائيل) ويقوم بالعمليات الموجعة ضد الصهاينة، وفي أثناء إعداده لإحدى العمليات، تمكنت قوات الصهاينة من اعتقاله، وقُدم للمحاكمة فحكم عليه بالسجن عشر سنوات، ونُقل إلى سجن شطة، وبعد فترة من مكوثه بالسجن وضع خطة فائقة الجرأة للهروب، فقد تمكن من قتل مسؤول السجن وسلبه المفاتيح، ودخل إلى غرفة السلاح في السجن، واستولى على الكثير من الرشاشات والذخيرة وقام بتوزيعها على رفاقه المساجين، فاشتبكوا مع الحراس في معركة أشبه بالملحمة، رغم أنها غير متكافئة، وقتلوا عدداً من الحراس، واستمر إطلاق النار لعدة ساعات بين الطرفين قبل أن تصل تعزيزات عسكرية كبيرة من القوات المحتلة، فحمي وطيس المواجهة وكادت ذخيرة المقاتلين تنفذ واشتد الخناق عليهم، وظل البطل محمود يقاتل بعد ان تأكد من نجاة عدد كبير من رفاقه المساجين وهروبهم إلى أن استشهد مع أربعة آخرين منهم.

رسالة الشهيد تصل إلى أهله بعد ٥٥ عاماً من استشهاده

١٩٥٨ وصلت الرسالة "لا يفوتني أن أرسل إليكم التهاني بقرب حلول عيد الأضحى المبارك وأكرر تحياتي أرجو أن ترسلوا لي بالبريد بنطلون وقميص مناسب وبعض السجائر" .

كانت هذه آخر كلمات خطها الشهيد محمود عيسى البطاط، أول شهيد في الحركة الأسيرة، قبل أن يلقى ارتقاء روحه بثلاثة أيام، لكنها لم تصل إلى من تبقى من ذويه في بلدة الظاهرية جنوب الخليل إلا أواخر حزيران / يونيو ٢٠١٣.

يقول شقيق الشهيد علي عيسى البطاط "لم اتوقع أن تصلني رسالة من شقيقي بعد رحيله بـ٥٥ عاماً. لقد كانت مفاجأة أعادت ذكريات أليمة وحزينة لي ولعائلتي، وقتها شعرت أن محمود استشهد اليوم" .

وبعيون اغرورقت دمعاً، أضاف "كانت مفاجأة عندما طرق باب منزلي أحد الأقارب من مدينة جنين، وكان يحمل بيده مصحفاً، وظرف قديم قدمهما لي وقال افتح رسالة أخيك، لقد كانت تلك اللحظة بمثابة صاعقة نزلت على رأسي" .

وأكد أن الشهيد "بعث الرسالة إلى صديق له في مدينة أم الفحم في الداخل الفلسطيني المحتل، على ان يوصلها لعائلته في بلدة الظاهرية، إلا أن صعوبة التواصل في تلك الفترة واستشهاد محمود بعد أيام من كتابته للرسالة حال دون وصولها، وبعد وفاة مسعود إبراهيم، عثر عليها أحد أبنائه وأخذ على عاتقه إيصالها لنا" .

وصول الرسالة هذه، أزاح اللثام عن حكاية استشهاد أحد أبطال الثورة الأوائل الذي عبد بدمه طريق الحرية ٧٢ أسيراً كانوا معتقلين في سجن "شطة" العسكري، نجا منهم ستون أسيراً سلموا أنفسهم للجيش الأردني في جنين فيما بعد، بينما استشهد ١٢ منهم بعد معركة تمكنوا خلالها من السيطرة على السجن.

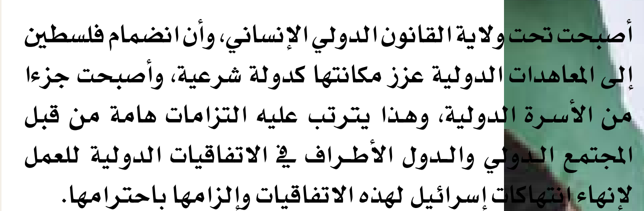
وفي تفاصيل استشهاد الأسير البطاط يقول شقيقه: تمكن محمود من الهرب خارج سجن شطة العسكري، لكنه ما لبث أن عاد لإنقاذ العقل المدبر الذي خطط لعملية التمرد والسيطرة على السجن، ضابط الاستخبارات المصري أحمد علي عثمان، الذي أصيب أثناء المعركة، حينها كانت الدبابات والطائرات الإسرائيلية أحكمت سيطرتها على مداخل السجن وقاوم حتى استشهد وأعيد اعتقال الضابط المصري.

يشار إلى ان الشهيد محمود عيسى البطاط ينتسب لعائلة مناضلة قدمت أبناءها شهداء على مدرا مراحل الثورة ضد الاحتلالين الإسرائيلي والبريطاني، إذ كان والده من أوائل الثوار ضد الانتداب البريطاني في ثورة ١٩٣٦، وشقيقه عبد الحميد الذي اغتيل على يد أحد عملاء الاحتلال البريطاني وشقيقه الأصغر أيوب الذي قاتل في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن أحفاد الشهيد عيسى البطاط الشهيد إياد علي عيسى البطاط الذي استشهد بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١٤، وكان مطارداً من قبل سلطات الاحتلال لقيامه بعدة عمليات أحداها في السموع أسفرت عن مقتل ضابط وجنديين من جنود الاحتلال. والشهيد شادي البطاط الذي استشهد اثر تبادل إطلاق النار مع جنود الاحتلال بتاريخ ٢٠٠٢/٤/١ بعد أن قام بعملية في منطقة زانوتا أسفرت عن مقتل اثنين من جنود العدو.

وما زال أحد أحفاده مطارداً حتى الآن وهو المناضل فايز البطاط.





مؤتمر جنيف يدعو إلى وضع قضية الأسرى تحت الولاية الدولية

دعا مؤتمر جنيف لخبراء القانون الدولي حول الأسرى، في ختام اجتماعاته بمقر الأمم المتحدة في جنيف بتاريخ ٢٦-٤-٢٠١٤، إلى اللجوء إلى آليات العدالة الجنائية والمحاكم الدولية بخصوص قضية الأسرى تحت مفهوم مبدأ الولاية العالمية.

ودعوا دولة فلسطين إلى الانضمام إلى مجموعة المعاهدات الدولية الأخرى التي تعزز مكانة دولة فلسطين القانونية.

وناقش المؤتمرون على مدار يومين، العديد من الخروقات الجسيمة بحق الأسرى مثل اعتقال الأطفال، والاعتقال الإداري، وممارسة التعذيب، والاحتجاز في ظروف غير ملائمة، والتي جميعها تنتهك اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة.

وقالوا، 'إن دولة فلسطين أصبحت قائمة بفعل القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وإن على الاحتلال الإسرائيلي الذي أصبح طويل الأمد، ويمارس جرائم مستمرة أن ينسحب من الأراضي المحتلة، وأن يخضع للقانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي.

وثمن المؤتمرون انضمام فلسطين لمجموعة من الاتفاقيات التي تعزز مكانتها وأهليتها كدولة، كاتفاقية حقوق الطفل ومكافحة الفساد وغيرهما'.

واقترح المؤتمرون أن تبدأ دولة فلسطين بالتقاضي حول الجرائم المستمرة كالمستوطنات، والتعذيب بحق الأسرى، واعتقال الأطفال، وممارسة الفصل العنصري، حيث أجمع المتحدثون أن إسرائيل أصبحت دولة تطبق نظام الفصل العنصري من خلال قوانين منعزلة وغير متساوية والعزل على أساس عرقي، وان ممارساتها تجاه الشعب الفلسطيني تشبه ممارسات نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

ووجه المؤتمرون التحية للشعب الفلسطيني ولقياداته وللأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، خاصة الأسرى الإداريين والمضربين عن الطعام.

وقال رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عبد السلام ديالو في كلمته الختامية، 'إن الاجتماعات انتهت إلى خلاصات هامة تؤكد أن فلسطين كدولة أصبحت تحت ولاية القانون الدولي الإنساني، وأن انضمام فلسطين إلى المعاهدات الدولية عزز مكانتها كدولة شرعية، وأصبحت جزءا من الأسرة الدولية، وهذا يترتب عليه التزامات هامة من قبل المجتمع الدولي والدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية للعمل لإنهاء انتهاكات إسرائيل لهذه الاتفاقيات وإلزامها باحترامها.

واعتبر ديالو أن إسرائيل تقوم بأعمال غير مشروعة تنتهك قرارات وميثاق الأمم المتحدة، وأنه حان الوقت لتحقيق السلام القائم على العدالة الإنسانية، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير.

بدوره اعتبر وزير شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع أن كافة الأفكار والأطروحات والآراء التي طرحت هامة جدا، وسوف نستفيد منها كفلسطينيين في خطواتنا المقبلة في المعركة القانونية التي بدأت من أجل تثبيت حقوقنا الشرعية في دولتنا الحرة المستقلة وعاصمتها القدس.

وقال، 'إن المؤتمر أكد على قضايا ثابتة وأساسية تتمثل بأن إسرائيل تقوم بممارسات غير قانونية تجاه الشعب الفلسطيني، والأسرى يحظون بوضع قانوني حسب المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وإن على إسرائيل كدولة محتلة احترام وتطبيق هذه الاتفاقيات'.

وأشار قراقع إلى أن المؤتمرين دعوا إلى اللجوء إلى آليات العدالة الجنائية وإلى المحاكم الدولية، وأنه حانت الفرصة لذلك تحت مفهوم مبدأ الولاية العالمية، وقال 'إن المؤتمرين دعوا دولة فلسطين إلى الانضمام إلى مجموعة المعاهدات الدولية الأخرى التي تعزز مكانة دولة فلسطين القانونية.

ويعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه والذي ضم خبراء دوليين وقضاة سابقين في المحاكم الدولية، خصص لمناقشة آثار وأبعاد انضمام دولة فلسطين إلى ١٥ اتفاقية ومعاهدة دولية ونتائج ذلك وانعكاساتها على واقع الأسرى في سجون الاحتلال.

وقد شارك في هذا المؤتمر إضافة إلى الوزير قراقع رئيس نادي الأسير قدورة فارس، والمحامي خالد قزمار من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، والمحامية سحر فرنسيس من مؤسسة الضمير، وشعوان جبارين وناصر الريس من مؤسسة الحق، وجواد العماوي من وزارة الأسرى، وممثلون عن وزارة الخارجية الفلسطينية، والمحامي إلياس صباغ محامي الأسير مروان البرغوثي، إضافة إلى سفيري فلسطين في نيويورك وجنيف رياض منصور وإبراهيم خريشة.

وقد ناقش المؤتمرون عدة عناوين من أهمها: المركز القانوني للأسرى الفلسطينيين في ظل القانون الدولي، ومسؤولية الأطراف الثلاثة، والآثار القانونية العامة المنبثقة عن مركز الدولة المراقبة غير العضو، ودولة فلسطين والمحاكم الدولية.

المجلس الوطني يطالب بمعاملة الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب

طالب المجلس الوطني الفلسطيني المؤسسات الإنسانية والقانونية الدولية ذات الصلة بمعاملة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، معاملة أسرى الحرب، بعد أن أصبحت دولة فلسطين عضوا في اتفاقيات جنيف الأربع، خاصة اتفاقية جنيف الثالثة والتي تدعو سلطات الاحتلال للتعامل معهم وفقا لقواعدها.

وأدان المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه الحملات الإسرائيلية المطالبة بمحاكمة الرئيس محمود عباس بعد توقيعه طلبات انضمام دولة فلسطين إلى بعض المعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية، خاصة ما يتعلق منها بالأسرى، معتبرا ذلك انتصارا للأسرى الفلسطينيين في يومهم هذا، بعد أن رفضت إسرائيل الإفراج عن الدفعة الرابعة حسب ما كان متفقاً عليه.

وفي هذا السياق، يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني، وقوفه ودعمه للقيادة الفلسطينية في معركتها السياسية والقانونية في الدفاع عن حقوق شعبنا الفلسطيني في إقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمته القدس الشرقية.

وأشاد المجلس الوطني الفلسطيني بموقف الأسرى الإبطال الذين سبقوا الجميع في رفض الضغوط والتهديدات الإسرائيلية ومحاولات الابتزاز السياسي والاقتصادي التي تعرض ويتعرض لها الرئيس والشعب الفلسطيني، مجددا رفضه لهذه الإجراءات التعسفية الناتجة عن إفلاس سياسي وقانوني حقيقي، مؤكدا أنها محاولة إسرائيلية جديدة يائسة لتركيع أبناء شعبنا وقيادته، ستؤدي بالضرورة إلى إنهاء عملية السلام.

وأهاب المجلس الوطني الفلسطيني بجميع برلمانات العالم والاتحادات البرلمانية والمنظمات الحقوقية والقانونية الدولية بتحمل مسؤولياتها ودعم حقوق شعبنا الفلسطيني أمام التطرف والتعنت الإسرائيلي المتزايد، فلا حياد في الدفاع عن حقوق شعبنا المشروعة، ولا حياد أمام إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، ولا حياد أمام إطلاق جميع الأسرى من سجون الاحتلال.



الأسرى 'الإداريون'.. خاضوا اضرابا عن الطعام استمر ٦٣ يوما

خاض الأسرى الإداريون في سجون الاحتلال معركتهم ضد قانون الاعتقال الإداري استمر٦٣ يوما من الاضراب على التوالي، وبذلك يكون هذا الإضراب أطول إضراب تشهده تاريخ الحركة الوطنية الأسيرة.

وأكد وزير الاسرى الفلسطيني شوقي العيسة أن الأسرى الإداريين المضربين عن الطعام أعلنوا عن تعليق إضرابهم عن الطعام، بناء على تحقيق بعض المطالب، في أعقاب رضوخ إدارة مصلحة السجون واجتماعها مع قيادة الإضراب للحوار، والذي كانت ترفضه سابقاً، و إن بنود الاتفاق تقوم على إلغاء كافة العقوبات التي فرضت على الأسرى مع بداية الإضراب، وعودة الأسرى المضربين إلى السجون التي نقلوا منها عقب الإضراب، وأن يستمر الحوار بين الأسرى وإدارة مصلحة السجون، رغم أنها رفضت الحوار مع اللجنة منذ بدء الإضراب..

وعاش الأسرى المضربون عن الطعام ظروفا اعتقالية صعبة من خلال رزمة من الإجراءات التعسفية التي مارسها سجانو مصلحة السجون بحقهم سواء في السجون وحتى في المستشفيات المدنية، وأبرز ما رُصد من هذه الإجراءات تكبيل الأسرى بالأسرة، حرمانهم من أي نوع من التواصل؛ حتى وصل بهم الأمر لمنع الصليب الأحمر من قراءة رسائل نقلها من ذويهم، محاولة لعرقلة زيارات المحامين سحب منهم بعض اللوازم الأساسية كفراشي الأسنان، وشامبو الاستحمام، وغيرها.



٧٠ منظمة دولية تطالب بالضغط على إسرائيل لإنهاء الاعتقال الإداري

طالبت عشرات المنظمات الحقوقية الدولية بتاريخ ٢٠١٤/٦/٥ المجتمع الدولي بالضغط الجاد على السلطات الإسرائيلية من أجل إنهاء ملف «الاعتقال الإداري» بحق المواطنين الفلسطينيين، حيث يتم فيه الاعتقال لفترات زمنية غير محددة وبدون أي تهمة أو محاكمة، وهو ما يعتبر خرقًا فاضحًا لحقوق الإنسان الموثقة في القوانين الدولية.

ووقعت سبعون منظمة حقوقية حول العالم على عريضة أعدها «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان»، ومقره الرئيس جنيف، تطالب العالم بالتحرك للضغط على إسرائيل لإنهاء «الملف السريّ» الذي يحتجز به الاحتلال الأسرى الإداريين الفلسطينيين دون تهمة أو محاكمة.

ويخوض منذ الرابع والعشرين من نيسان (إبريل) الماضي، أكثر من مائة وعشرين أسيرا إداريا إضرابا جماعيا عن الطعام من أجل انهاء ملف اعتقالهم الإداري، في ظل تدهور الحالة الصحية للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام، حيث تم إرسال ما يزيد على مائة منهم إلى المستشفيات.

وعبّر الموقعون على العريضة الحقوقية الدولية عن استهجانهم للممارسة العشوائية والمتواصلة للاعتقال الإداري من قبل السلطات الإسرائيلية ومعاملتهم الوحشية والمُهينة للأسرى، مطالبين بالإفراج الفوري عن المعتقلين الإداريين وتعويضهم تعويضاً عادلاً، كما طالبت سلطات الاحتلال بإلغاء الأوامر العسكرية والأنظمة التي تستند إليها في إصدار أوامر الاعتقال الإداري وتقييدها.

وناشدت المنظمات الحقوقية الدولية المجتمع الدولي والحكومات حول العالم، التي تقف بجانب العدالة والديمقراطية، إلى استخدام كل الوسائل المتاحة للضغط على إسرائيل، كي تمتثل للالتزامات الواقعة عليها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والعهد الدولي.

وأشارت العريضة، التي أعدها حقوقيون، إلى أن عدد القرارات الإدارية الجديدة التي صدرت عن الحاكم العسكري الإسرائيلي منذ بداية العام ٢٠٠٤ وحتى نهاية العام ٢٠١٣ قد بلغ نحو ٧١٧١ أمرًا، وهو ما دعا لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري إلى استنتاج أن سياسة «الاعتقال الإداري» الإسرائيلية ليس لها ما يبررها باعتبارها ضرورة أمنية.

وبيّنت أن «اتفاقية جنيف الرابعة سمحت بالإعتقال الإداري في «الظروف الإستثنائية»، كما أن المادة رقم (٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والتي وقعتها إسرائيل عام ١٩٩١، تحرم إيقاف أي أحد أو اعتقاله تعسفياً، وتوجب إبلاغه حال توقيفه بالأسباب والتهم الموجهة إليه".

ومن بين المنظمات الحقوقية الدولية الموقعة على العريضة: "المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان"، "أصدقاء الإنسان الدولية"، "مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان"، "مركز جنيف الدولي للعدالة" (GICJ)، "اتحاد الحقوقيين العرب"، "بروكسل تريبيونال"، "جمعية المحامين الحقوقيين" (AHL)، "منظمة الاتصال وتعزيز التعاون في أفريقيا"، "جمعية حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية" (IHRAAM)، "مجلس السلم العالمي"، "المركز الأمريكي للعمل الدولي" (IAC)، "منظمة المحامين الدوليين"، "الشبكة الأوروبية للدفاع عن الأسرى"، "الحقوق للجميع" السويسرية، "عدالة وإنصاف" التونسية.

الكبار يوصون والصغار لا ينسون